

التحريرات على الشاطبية

بين القراءة والمنع

تأليف

خادم القراءات وتحريراتها

أ.د. سامي محمد سعيد عبد الشكور

الأستاذ بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

١٤٣٥ - ١٤٣٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، المنعم المتفضل على عباده من جميع الوجوه ، القائل في كتابه ﴿ قل هل يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ وأصلي وأسلم على خير من جاء الوجود نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، القائل : "خيركم من تعلم القرآن وعلمه " وبعد ،،،،

فهذا بحث في علم القراءات أردت فيه الوقوف على موضوع طالما شغل الباحثين ، وطلبة العلم ألا هو : ما زاده الإمام الشاطبي في قصيدته حرز الأمان في القراءات السبع على كتاب الإمام الداني التيسير في القراءات السبع ، إذ إن هذا الكتاب هو الأصل الذي اعتمد عليه الشاطبي وطلب اختصاره فنظمه ، حتى خرج في أحسن مثال، والسبب الذي جعلني أختار هذا الموضوع هو أن المتأخرين من المشتغلين بعلم القراءات والذين يعرفون بـ " أصحاب التحريات " حينما وقفوا على زيادات الشاطبي على التيسير ، صرحوا في كتبهم بعدم الأخذ بها تارة ، وتركوا ذلك تارات أخرى ، فأردت أن أفف على السبب الذي أوجب عندهم المنع من القراءة ببعض هذه الزيادات ، والقراءة ببعضها الآخر ، وهل هناك فرق بين الزيادتين ، كما أردت الوقوف على الأساس الذي بنى عليه أصحاب التحريات تحرياتهم على الشاطبية، وهل هو معتمد على تأصيل ومنهج ثابت أم لا ؟؟ وهل كان ذلك محل اتفاق بين المحررين، أم جاء عنه اختلاف في حكمهم على تلك الزيادات؟

ولا شك أن هذا الموقف من أصحاب التحريات سيترتب عليه خروج أجيال من طلبة العلم لا يقرؤون بهذه الزيادات ، لتصريح المحررين بعدم الأخذ بها في كتبهم، وفي المقابل سيكون هناك جيل آخر أخذ بهذه الزيادات ؛ وحينها سيكون الاضطراب بين طلبة العلم وعدم القدرة على التوفيق بين الجيلين، ثم ما هو مصير طلبة العلم الذين حرّموا من القراءة بهذه الزيادات من مشايخهم ؟

وجاءت خطة البحث كالتالي :

المقدمة، وفيها بيان أهمية البحث، واصطلاحاته ، والمنهج المتبع.

تمهيد : وفيه نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي.

المبحث الأول : موقف علماء القراءات من زيادات الشاطبي، وفيه مطالب :

المطلب الأول : حقيقة الزيادة ، منشؤها ، ومشروعيتها .

المطلب الثاني : موقف المحققين من الإمام السخاوي حتى الإمام ابن الجزري.

المطلب الثالث : موقف أصحاب التحريات بعد ابن الجزري .

المبحث الثاني : دراسة تأصيلية تطبيقية، وفيها استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير مع بيان موقف العلماء ومقابلته بموقف أصحاب التحريات في منعهم من القراءة بتلك الزيادات.

الخاتمة ، وفيها نتائج البحث والتوصيات.

فهرس المواضيع

فهرس المراجع .

اصطلاحات البحث

حيث قصدت بـ:

١- المتقدمين : أئمة القراءات أصحاب الكتب المسندة من ابن مجاهد صاحب

كتاب السبعة وغيره ممن ألف وأسند تلك القراءات بالطرق المعروفة .

٢- المحققين : شرح قصيدة الإمام الشاطبي ، ممن اعتنى منهم ببيان الزوائد على

التيسير وأشار إليها من كتب الداني، وهم الإمام السخاوي والإمام أبو

شامة والإمام الفاسي والإمام الموصلي والإمام الجعبري والإمام المنتجب

الهمداني والإمام المقدسي والإمام ابن القاصح، وأذكر معهم ابن الجزري؛

لأنه اعتنى ببيان تلك الزيادات وأشار إلى طرقها في كتاب "النشر في

القراءات العشر" وربما ذكرت غيرهم عند الحاجة.

٣- أصحاب التحريات : وهم مشايخ القراءات المتأخرين من بعد ابن الجزري،

الذين ألفوا كتباً على مسائل الشاطبية والتي زادها الشاطبي على التيسير،

وربما أذكر من أصحاب التحريات ممن ألف على مسائل طيبة النشر،

ولكن في حدود مسائل الشاطبية إذا ورد عنهم تعليق .

منهج البحث

١- الوقوف على ما زاده الإمام الشاطبي على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني من خلال مقابلة الشاطبية بالتيسير .

٢- قسمت هذه الزيادات إلى قسمين:

الأول : ما زاده الشاطبي على الحرز ومنعه أصحاب التحريات ، وأودعت هذا القسم في المبحث الثاني؛ لأنه هو أساس البحث وبينت فيه مواقف العلماء.

الثاني : الزيادات التي لم يمنع فيها أصحاب التحريات وهي كثيرة جداً تربو على المائة رواية؛ فأشرت إلى بعضها في المبحث الأول؛ لبيان منهج أصحاب التحريات ، والأساس الذي قام عليه ذلك المنهج، ولمقابلة كلا النوعين، إذ يتبين القارئ وتتضح له القضية، ولم أتناولها كلها بالبحث؛ لأنها ليست هي القضية، وإنما القضية فيما منع المحررون.

٣- قمت بتوثيق تلك الزيادات من كتب العلماء .

٤- وثقت طرق تلك الزيادات في كلا النوعين .

٥- أذكر أولاً بيت الشاطبي الذي تضمن تلك الزيادات أو موضع الشاهد، ثم أبين هل هي زيادة أم اختيار للشاطبي ، ثم أذكر موقف المحققين من شرح الشاطبية، ثم أعطف بموقف ابن الجزري منها، ثم أختتم بموقف أصحاب التحريات على ذلك في استعراض لمسيرة مواقف العلماء خلال خمسة قرون من نظم الشاطبي لقصيدته، وحتى عصر أصحاب التحريات، حتى يقف القارئ ويتعرف إلى بدايات المنع من القراءة فيما زاده الشاطبي على التيسير .

٦- ومنهجي في البحث الثاني هو الاقتصار على ما منعه أصحاب التحريات في كتبهم فيما زاده الشاطبي على التيسير مرتباً وفق آيات المصحف الشريف دون النظر في كونها من الأصول أو الفرش.

٧- أشير إلى الآية الكريمة بين قوسين مزهرين مع اسم السورة ورقم الآية في المتن.

٨- أترجم للأعلام في أول موضع، وأما من اشتهر كالقراء السبعة ورواتهم فأتركه لشهرة ذلك.

٩- أذكر اسم الكتاب في الحاشية باسم الشهرة مقروناً بمؤلفه اختصاراً في أول موضع، ثم أكتفي باسم الكتاب فقط.

١٠- أقرن اسم صاحب الكتاب في حالة تشابه أسماء الكتب.

١١- خاتمة البحث والتوصيات.

١٢- فهرس المصادر والمراجع .

١٣- فهرس الموضوعات.

نبذة مختصرة عن الإمامين

الدايني والشاطبي

الإمام الدايني :

عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الدايني الأموي، مولاهم القرطبي، المعروف في زمانه بابن الصيرفي ، الإمام العلامة ، شيخ مشايخ المقرئين ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، بدأ طلب العلم في سنة ست وثمانين ، ورحل إلى المشرق ، ودخل مصر ، ثم دخل الأندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ، أخذ القراءات عرضاً عن ابن خاقان^(١)، وابن غلبون^(٢)، والفارسي^(٣)، وأبي الفتح فارس^(٤)، له كتاب "جامع البيان" وكتاب "التيسير" المشهور، و"المحكم"، و"المحتوى في الشواذ" وكتاب "طبقات القراء" ، توفي الحافظ أبو عمرو بدانية يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن عن يومه بعد العصر وشيعه خلق عظيم.^(٥)

(١) خلف بن إبراهيم بن محمد المصري عرض على التجيبي مات سنة ٤٠٢هـ غاية النهاية ٢٧١/١ .

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي ، عرض على أبيه ، مات سنة ٣٩٩هـ ، غاية النهاية ٣٣٩/١ .

(٣) عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي الفارسي ، عرض على عبد الواحد والنقاش ، مات سنة ٤١٢هـ ، غاية النهاية ٣٩٢/١ .

(٤) فارس بن أحمد بن موسى الحمصي ، عرض على عبد الباقي مات سنة ٤٠١هـ ، غاية النهاية ٥/٢ .

(٥) بتصرف ، انظر غاية النهاية ، ٥٠٢/١ .

الإمام الشاطبي :

هو القاسم بن فيثْرُه بن خلف الشاطبي الرُّعَيْنِي ، ولي الله الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار ، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس، وقرأ ببلده القراءات ، وأتقنها على أبي عبدالله محمد بن أبي العاص النَّفْزِي^(١) ، ثم رحل إلى بلنسية فعرض بها التيسير من حفظه والقراءات على ابن هُدَيْل^(٢) ، ثم رحل للحج ، ولما دخل مصر أكرمه القاضي الفاضل، ونظم قصيدته اللامية والرائية بها ، وجلس للإقراء ، فقصد الخلائق من كل الأقطار ، توفي رحمه الله في الثامن والعشرين من جمادي الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة ، ودفن بالقرافة بين مصر والقاهرة.^(٣)

(١) محمد بن العاص النفزي ، أخذ عن أبي عبد الله سعيد الداني ، مات سنة (٥٥٠ هـ)، غاية النهاية ٢٠٤/٢ .

(٢) علي بن محمد بن علي بن هُدَيْل البلنسي ، عرض على أبي داود ، مات سنة ٥٦٤ هـ ، غاية النهاية ٥٧٣/١ .

(٣) بتصرف ، انظر غاية النهاية ٢٠ / ٢

المبحث الأول

موقف العلماء وأصحاب التحريات من الزيادات

وفيه المطالب التالية :

- حقيقة الزيادة ، منشؤها ومشروعيتها.
- موقف المحققين (من الإمام السخاوي وحتى ابن الجزري).
- موقف أصحاب التحريات بعد ابن الجزري

المطلب الأول :

حقيقة الزيادة : منشؤها ومشروعيتها:

لما كان كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني (رحمه الله) من أجل كتب القراءات في بلاد المغرب؛ لما حواه عن الأئمة السبعة مع التحقيق الذي اختص به والتحرير والتنقيح والاختصار، حيث طلب الإمام الشاطبي اختصار هذا الكتاب كأحد مروياته لطلبة العلم ومن بعدهم فنظم قصيدته المشهورة " حرز الأماني ووجه التهاني " التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، وضمنها كتاب التيسير في أوجز لفظ وأقربه ، وأجزل نظير وأغربه ، فقال:

أهلّت فلبتها المعاني لبابها وصغت بها ما ساغ عذباً مسلسلاً
وفي يسرها التيسيرُ رمثُ اختصاره فأجنت بعون الله منه مؤملاً
وسميتها حرزَ الأماني تيمناً ووجه التهاني فانه متقبلاً (١)

إلا أن الشاطبي لم يلتزم بما حواه التيسير من الرويات والأوجه عن الأئمة السبعة ورواتهم، بل زاد عليه تارة ، وأغفل منه، ورتب أوجه الخلاف ، وضعف بعضها ، وصحح أخرى ، وكل ذلك زيادة منه وتمحيصاً للروايات وقد أشار إلى صنيعه هذه فقال :

وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا

(١) الحرز ، ص ٦ .

قال الإمام أبو شامة^(١): "فتلك الألفاف نشرت فوائد زائدة على ما في كتاب التيسير من زيادة وجوه، أو إشارة إلى تعليل، أو زيادة أحكام، وغير ذلك مما نذكره في مواضعه ثم بعد هذا استحيت أن تفضل على كتاب التيسير استحياء الصغير من الكبير، والمتأخر من المتقدم، وإن كان الصغير فائقاً والمتأخر زائداً"^(٢).

وقال السمين الحلبي^(٣): "وعنى بقوله: (زادت بنشر فوائد) أي: زادت أبياتها مع اختصارها على التيسير ببسط فوائد لم تكن فيه، فمنها باب كامل أودعها إياه، وهو باب مخارج الحروف وصفاتها، ومنها الثناء على قراءة، ومنها التعليل لوجوه القراءة، وما تضمنته من اللغة وصياغة الأدب وزيادة وجوه في القراءات"^(٤) كما سنقف على ذلك كله إن شاء الله.

قلت: ومن أمثلة تصرف الشاطبي في كتاب التيسير، إسقاطه وجه التخفيف للدوري، ووجه التحقيق للسوسي اختياراً منه في قوله الناظم: "ويبدل للسوسي كل مسكن"^(٥)، والمشهور عند النقلة إجراء الوجهين لكل منهما؛ لأن الخلف منسوب للإمام أبي عمرو البصري.

وكذا زيادة وجه النقل لحمزة على التيسير وفقاً في نحو: ﴿ قد أفلح ﴾ "المؤمنون؛ إذ إن الحافظ أبا عمرو لم يذكره فيه، فزاده الشاطبي واختاره واعتمد عليه. وكذا في قوله:

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، قرأ على الإمام السخاوي، توفي سنة ٦٦٥هـ، غاية النهاية ٣٦٥/١.

(٢) إبراز المعاني ١ / ١٩٧

(٣) أحمد بن يوسف بن محمد أبو العباس، قرأ على أبي حيان والعشاب، توفي سنة ٧٥٦هـ، غاية النهاية ١٥٢/١.

(٤) العقد النضيد: الجزء المحقق ١ / ٢٥٨

(٥) الحرز ص ١٨٠

وفي مائتي ياء وعشر منيفة
 وثلثين خلف القوم أحكيه مجملاً^(١)
 فقد ذكر الإمام الداني في التيسير^(٢) مائتين وأربع عشرة ياءً فعد ﴿فما أتني الله﴾ "النمل"
 " ٣٦ "

﴿فبشر عباد﴾ "الزمر: ١٧"، وعدهما الشاطبي في الزوائد لأنهما حذفتا في الرسم .
 وقال في موضع آخر موجهاً ومصححاً لبعض الأوجه وكل ذلك في التيسير .
 ومن يتقي زكا بيوسف وافي كالصحيح معللاً^(٣)
 قال الإمام السخاوي^(٤) : " (زكا) في صحة نقله رداً على من عاب ذلك ، وأكثر القول
 فيه ، وعد قوم الاحتجاج له معضلاً ، وأشار بقوله : " وافي كالصحيح معللاً " إلى ما
 اختاره من الاحتجاج له ، ومعنى ذلك أنه حكم على المعتل بحكم الصحيح ، وحكم
 الصحيح في الجزم أن تحذف الحركة من آخره ، فلما كانت هاهنا محذوفة اكتفى
 بذلك " .^(٥)

إلى غير ذلك مما سيأتي بعون الله ، وفعل الإمام الشاطبي فيما زاده على التيسير من
 الأوجه ، والتعليل والتحقيق والتضعيف والإغفال لبعض الرويات حق مشروع ، نص
 عليه في نظمه حتى لا يعيب عليه أحد في ذلك ، فقال:
 وألفافها زادت بنشر فوائدها
 فلفت حياءً وجهها أن تفضلاً^(٦)

(١) حرز الأماني ، ص ٣٢ .

(٢) ص : ٦٣

(٣) الحرز ص ٣٥

(٤) علي بن محمد بن عبد الصمد ، قرأ على الإمام الشاطبي ، مات سنة ٦٤٣ هـ ، غاية النهاية ١ / ٥٦٨ .

(٥) فتح الوصيد ١ / ٦١٨

(٦) الحرز ص ٦

فعلى هذا يكون قول الشاطبي : " وفي يسرها التيسير رمت اختصاره".^(١) لا يفهم منه تقيده المحض بمسائل التيسير وعدم الخروج عنها في شيء وإلا لما احتاج أن يبين ذلك بقوله : "... زادت بنشر فوائد"، وقوله : "فلفت حياءً وجهها أن تفضلاً".
وأما منشأ هذه الزيادات فمن خلال تتبعي لها، ومقابلة التيسير بالشاطبية، وكتب الداني الأخرى ، وتنصيب العلماء في سائر الكتب التي وقفت عليها وجدت ما يلي.

النوع الأول :

ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طرق الإمام الداني في غير التيسير، وهذا النوع قد اشتمل على النسبة الأعلى من تلك الزيادات، ويشمل ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طريقه هو بقراءته على شيخه النَّفْرِي؛ لما فيها من زيادة طرق على الإمام الداني .

النوع الثاني :

ما اختاره الإمام الشاطبي وزاده على التيسير مما هو غير طريق الإمام الداني وهذا النوع نادر، ولم يتطرق إليه الإمام الشاطبي إلا لأسباب ذكرتها في مواضعها من انتصار لرواية طعن فيها، أو أغفلتها كتب الخلاف، أو تحقيق لمسألة فأوردها للدلالة على صحتها، وقوتها، أو ضعفها وسقوطها.

فمن خلال هذا يتبين لنا أن الإمام الشاطبي (رحمه الله) لم يخرج في حزره عن طريقه وطرق الإمام الداني في سائر كتبه ، وقد وثقت ذلك كله أثناء التعليق على تلك الرويات كما نبهت على روايات ذكرها الإمام الشاطبي مما هو طرق التيسير ولم يذكره الداني فيه ، ونبهت على روايات ذكرها الداني في التيسير وهي ليست طريقه فيه، وإنما

(١) الحرز ص ٦.

من غير التيسير، وما الذي ترتب على ذلك قراءةً ومنعاً عند المتأخرين من المحررين على الشاطبية.

المطلب الثاني :

موقف المحققين من الإمام السخاوي وحتى الإمام ابن الجزري .

فقد وافق أبا القاسم الشاطبي شُراح القصيد الذين عنوا ببيان اختلاف الرويات وطرقها في كل ما زاده على التيسير وتبعوه على ذلك ونهوا على منشأ تلك الزيادات من كتب الداني في غير التيسير في إشارة منهم إلى أن الإمام الشاطبي لم يفعل شيئاً يوجب الاختلاف على فعله هذا من حيث القراءة بما زاده أو المنع من ذلك إيماناً منهم بما استقر عند علماء القراءات ، وبما نصت عليه كتبهم بأن الرواية إذا صحت وجب المصير إليها .

فكان منهجهم (رحمهم الله) في بيان ما زاده الإمام الشاطبي بقولهم : والخلاف الذي ذكره الشاطبي عنى به قول الداني في غير التيسير كذا وكذا .

ومثاله : قول الناظم :

وخلادهم بالخلف فالملقيات فالـ مغيرات في ذكراً وصباحاً فحصلاً^(١)

فقال الإمام السخاوي : "وأراد بالخلف عن خلاد قول صاحب التيسير : "... وذكر في غير التيسير أن حمزة لم يدغم إلا الأربع الأول لا غير ، فاقتضى ذلك الخلف عن خلاد".^(٢)

(١) الحرز ص ٧٩ .

(٢) فتح الوصيد ٣ / ٣١٩

وفي قول الناظم :

وفي آل عمران رروا لهشامهم كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا^(١)
قال الإمام أبو شامة عندما استشكل طلابه تنزيل النظم على ما في التيسير وذلك لأن
الداني لم يذكر فيه وجه القصر والتحقيق لهشام فقال أبو شامة لهم : "وصوابه أن يقال:
.... القصر والتحقيق .. وهو من زيادات هذه القصيدة".

ثم قال لهم: "ولو أن الناظم أراد ما في التيسير فقط لقال :

ومدك قبل الضم بر حبيبه ومخلف هشام في الثلاثة فصلا
ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبالخلف سهلاً^(٢)

موقف ابن الجزري:

وأما ابن الجزري فقد تبع من قبله من المحققين في بيان ما زاده الإمام الشاطبي على
التيسير إلا أنه اختلف عنهم في عبارته فقط عند الإشارة إلى تلك الزيادة، وإن كان
المضمون واحداً، فقد مر بنا أن المحققين أشاروا إلى تلك الزيادات من خلال نصوص
الإمام الداني في كتبه الأخرى في غير التيسير بأنه قرأ بهذا الوجه على شيخه الفلاني من
الطريق الفلاني فحصل الخلف بذلك، وأما ابن الجزري فكانت عبارته مشتملة على
لفظ "الخروج عن الطرق تارة" في دلالة على أن هذا الوجه ليس طريق الداني في
التيسير وإنما هو من طرقه في غيره كأن يقول عن الزيادة : وفي هذا الوجه خروج
للشاطبي عن طرق كتابه أو : وقد خرج صاحب التيسير عن طرقه وتبعه الشاطبي،
وهكذا وتارة يشير إلى الزيادة من كتب الداني كالمحققين قبله، وتارة يجمع بينهما فهذه
ثلاث عبارات لابن الجزري عند تعليقه على مسائل الشاطبية والتيسير.

(١) الحرز ص ١٧.

(٢) إبراز المعاني ١/٣٧١.

وفي تعبير ابن الجزري عن زيادات الشاطبي بقوله " خروج عن طرقة " جاءت شبهة لمن بعده وهي: هل أراد ابن الجزري بقوله: " خروج عن طرقة " المنع من القراءة بهذه الزوائد للإمام الشاطبي أم أراد مجرد التنبيه على أنها زيادات على كتاب التيسير للداني وأنها من طرقة الأخرى في غير التيسير كما فعل المحققون قبله؟ وعلى هذا السؤال تكون القضية التي من أجلها خرج هذا البحث ، لما ترتب عليه بعد ذلك من موقف أصحاب التحريات بهذه الزوائد كما سيأتي .

المطلب الثالث

موقف أصحاب التحريات بعد ابن الجزري

من المعلوم أن التحريات إما على الشاطبية وإما على طيبة النشر ، والذي نحن بصدده هو التحرير على مسائل الشاطبية في القراءات السبع ، وعليه فإن التحرير على الشاطبية، أو أصحاب التحريات في تحريرهم على الشاطبية بعد ابن الجزري هم مشايخ القراءات والإقراء بعده ، والذين عنوا باتباع ألفاظه في كتابه النشر عند تعليقه على كتابي التيسير والشاطبية كونهما إحدى طرقه من حيث بيان مواطن الخلاف وطرقها وما انفرد به مع التصحيح والتضعيف والترجيح مما زاده على كتابهما وما الذي تقتضيه طرقهما فيهما .

فكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه مادة التحرير على الشاطبية وهذا هو الفرق بينها وبين التحرير على طيبة النشر، فتتبع المحررون هذه الرويات وألفوا فيها الكتب ونظموا فيها المنظومات، والدليل على ذلك واضح وجلي إذ لم يرجع أحد من المحررين في نظمه ولا نثره في تحرير تلك المسائل إلا وقال: كذا قال ابن الجزري ، كذا قال المحقق ، كذا قال في النشر، وغير ذلك من العبارات متلمسين في ذلك ألفاظ ابن الجزري عند تعليقه على طرق الشاطبية والتيسير وهذا هو الواقع الذي وقفت عليه من خلال تتبعي لكتب المحررين (رحمة الله عليهم) فهذا الشيخ الجمزوري يقول : "فلما كان العام الأول والثاني بعد المائتين ومنّ الله علي بقراءتي للعشرة ... أوقفني (أي: شيخه) على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم يرجحه في كتاب النشر ، وعرفني المرجح من غيره ... وجمعت ذلك في نظم عجيب.^(١)

(١) انظر باختصار الفتح الرحماني شرح كنز المعاني، ص ١٣

كما أنه تبين لي من خلال البحث أن نشأة التحريات على الشاطبية، أو على طيبة النشر كعلم مستقل كانت في أواخر القرن العاشر، وبداية القرن الحادي عشر، على يد الشيخ المنصوري^(١)، والأزميري^(٢)، والسيد هاشم^(٣)، والجمزوري وحتى عصر الشيخ خلف الحسيني^(٤)، والشيخ رضوان المخللاقي^(٥)، والشيخ المتولي^(٦)، والشيخ الخليجي^(٧)، ومن تبعهم بعد ذلك كالشيخ الضباع^(٨)، وعبدالفتاح القاضي^(٩) وغيرهم رحمه الله على الجميع رحمه واسعة وأسكنهم فسيح جناته . آمين

وإن كانت بداية التحريات على الطيبة على يد الشيخ المنصوري والأزميري والمتولي ومن تبعهم أظهر ، وأما على الشاطبية فعلى يد السيد هاشم والجمزوري والمخللاقي والخليجي والصفاقسي^(١٠) ومن تبعهم أظهر، وإن كان لهم أيضاً تحريات على طيبة النشر.

-
- (١) علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري ، شيخ القراءات بالأستانة بتركيا مات سنة ١١٣٤ هـ ، معجم المؤلفين ٤٤٧/٢ .
- (٢) مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري، معجم المؤلفين ٨٦٩/٣ .
- (٣) السيد هاشم بن محمد المغربي ، مات سنة ١١٧٩ هـ ، إمتاع الفضلاء ٦٧٥/٤ .
- (٤) حسن بن خلف الحسيني العدوي المصري، مات سنة ١٣٠٣ هـ ، أسانيد القراء ، ١٥٥/١ .
- (٥) رضوان بن محمد المخللاقي ، توفي سنة ١٣١١ هـ ، إمتاع الفضلاء ٥٤٥/٢ .
- (٦) محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان ، قرأ على اليرمويني والتهامي ، مات سنة ١٣١٣ هـ ، انظر الإمام المتولي ص ٨١ .
- (٧) محمد بن عبد الرحمن الخليجي ، مات سنة ١٣٨٩ هـ ، إمتاع الفضلاء ٢٤٣/٤ .
- (٨) علي بن محمد بن الحسن الضباع الحلوتي ، انظر الإمتاع بترجمة الضباع، ص ١٣ .
- (٩) عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي ، عرض على الشيخ غزال، مات سنة ١٤٠٣ هـ ، إمتاع الفضلاء ٢٤٨/١ .
- (١٠) علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي ، معجم المؤلفين ، ٥٠٤/٢ .

وهذا لا يعني أن المتقدمين لم ينبهوا على بيان الطرق واختلافها ، بل بينوا ونصوا على ذلك من خلال قراءتهم على مشايخهم أنهم قرؤوا بالرواية الفلانية من الطريق الفلاني وهكذا فحرروا الطرق وبينوها ولكن الفرق أن المتقدمين لم يمنعوا ، ولم يعيبوا على من زاد في كتابه مما صح من الروايات بعكس أصحاب التحريات بعد ابن الجزري كما سيأتي في المبحث الثاني.

ومن الأدلة أيضاً على أن التحريات على الشاطبية كانت متأخرة ، وبعد عصر ابن الجزري بمائتي عام تقريباً ، أن الذين عاصروا ابن الجزري من العلماء ممن هم في طبقتهم بل والذين قرؤوا على شيوخ ابن الجزري أخذوا بمسائل الخلاف عن الشاطبي وصاحب التيسير ، وهو نقيض ما فعله أصحاب التحريات بعد ابن الجزري ..

فهذا الإمام شمس الدين القباقي^(١) والذي نقل عن كتاب النشر ، يأخذ بتلك المسائل بل ويأخذ بما ليس من طريقه في كتابه؛ وذلك لأن الشاطبي والإمام الداني ذكرا ذلك الوجه وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

وهذا الإمام ابن القاصح^(٢) في شرحه للشاطبية ، وكذا في قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين يثبت ما أثبتته الشاطبي مما زاده على التيسير ، وينص على مواضع الخلاف من كتب الداني وهو المعاصر لابن الجزري وأحد الذين قرؤوا على شيوخ ابن الجزري كذلك ، وهذا شيخ القراء سراج الدين النشار^(٣) المصري وبعد ابن الجزري بمائة عام

(١) محمد بن خليل بن محمد القباقي الحلبي ، قرأ على اللبان شيخ ابن الجزري وابن القاصح مات سنة ٨٤٩ هـ . معجم المؤلفين ٢٨٨/٩ .

(٢) علي بن عثمان بن محمد العذري ، أخذ عن ابن إيدغدي شيخ ابن الجزري ، مات سنة ٨٠١ هـ ، معجم المؤلفين ٤٣٦/١ .

(٣) عمر بن زين الدين الأنصاري المصري ، قرأ على الخباز ، مات سنة ٩٣٨ هـ ، الأعلام للزركلي ٥/٥٩ .

تقريباً يثبت في كتابه البدور الزاهرة جميع مسائل الخلاف التي ذكرها الإمام الشاطبي على التيسير وقد أشرت إلى ذلك عن هؤلاء في المبحث الثاني في موضعه كما سيأتي بإذن الله قريباً .

فدل هذا على أن التحريات على الشاطبية جاءت متأخرة ، بسبب تتبع أصحاب التحريات ألفاظ ابن الجزري على تلك المسائل ، وهذا السبب هو الذي يقودنا إلى التعرف على حقيقة موقف أصحاب التحريات من زيادات الشاطبي بإذن الله.

فقد تبين لي من خلال الوقوف على كتب التحريات على الشاطبية أن أصحاب التحريات تعلقوا بلفظ " الخروج عن الطريق " والذي استخدمه ابن الجزري عند بيان مواطن الخلاف في الشاطبية والتيسير ، كما سبق بيانه في المبحث السابق ، فجعل أصحاب التحريات هذه العبارة دالة على المنع من القراءة في ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير ، ومما زاد الأمر شبهة أن ابن الجزري صرح في بعض المواطن " بعدم القراءة من التيسير والشاطبية ببعض المسائل " .

فقرن المحررون بين تصريح ابن الجزري بالمنع من القراءة، ولفظ " الخروج عن الطريق " فجعلوا بعد ذلك كل تعليق لابن الجزري بلفظ الخروج على أي رواية المنع من القراءة لتلك الشبهة ، والحق أن لفظ الخروج " عند ابن الجزري على مسائل الخلاف في التيسير والشاطبية لم يقصد منه المنع من القراءة كما أراد أصحاب التحريات، ولكن أراد مجرد التنبيه على بيان الطرق التي زادها الشاطبي على التيسير كما فعل المحققون من قبله عندما أشاروا إلى مواطن الخلاف من كتب الدايني الأخرى . وأما تنصيب ابن الجزري على المنع من بعض مسائل الخلاف في التيسير والشاطبية، والذي تعلق به المحررون فقد تبين من خلال تتبع منهج ابن الجزري أن المنع من القراءة لم يكن عاماً في كل مسائل الخلاف ، بل هو محصور في نوع خاص من تلك المسائل ، فمن المعلوم أنه

لما كانت طرق الشاطبية واليسير ضمن أسانيد الإمام ابن الجزري كان لزاماً عليه تفنيد تلك الروايات الواردة من تلك الطرق إذ إنه صرح في كتاب النشر أنه لا يأخذ إلا بما صحَّ من طرق كتابه ، فكان من جملة ما علَّق عليه ابن الجزري على تلك الطرق قوله : ولا ينبغي أن يقرأ بهذا الوجه من الشاطبية واليسير فتتبع تصريجه بعدم القراءة في كتابه النشر فوجدت أن ذلك الحكم وقع على نوعٍ خاصٍ من تلك الروايات ولم يكن في غيرها ألا وهو : ما انفرد به الداني في بعض روايات التيسير وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي .

ثم تتبعت ما انفرد به الإمام الداني والإمام الشاطبي ، فوجدت أن حكم ابن الجزري بالمنع وقع في نوع خاص من المنفرد أيضاً ألا وهو : ما كان من ذوات الأسباب عنده أدى لعدم الأخذ به عند ابن الجزري من طريق التيسير والشاطبية كأن تكون الرواية المنفردة جاءت في التيسير حكاية لمذهب الغير، أو تميمًا لفائدة، أو أن تكون مما توهمه الشاطبي على حد زعم ابن الجزري، أو أن الرواة على خلاف الرواية المذكورة. وقد بيّنت وبحمد الله تلك الأسباب، وتلك الانفرادات في مواطنها من المبحث الثاني عند التعليق على كل رواية مما منعه أصحاب التحريات .

والسبب الذي جعل ابن الجزري لا يأخذ بتلك الروايات المنفردة من التيسير والشاطبية أنه لم يقرأ بهذه الروايات من تلك الطرق لما اشترطه في كتابه بعدم الأخذ إلا بما صحَّ أما ما كان حوله شبهة، أو سبب قادح فلا. وأن قراءته بهذه الروايات إنما كانت من طريقه الأخرى في غير التيسير والشاطبية . وقد بينت ذلك أيضا في موضعه.

وأما ما لم يصرح فيه ابن الجزري بالمنع فإنه يذكره على أنه انفراد فقط دون تصريح بالمنع، وهذا لا يعني أن ابن الجزري يمنع لمجرد انفراد الشاطبي، أو الداني بأحد الوجوه، إلا أن أصحاب التحريات عمّموا كل ألفاظ الانفراد بالمنع، ودون تمييز بين ذوات

الأسباب عند ابن الجزري وغيرها من الانفرادات ومما سبق يتبين أن أصحاب التحريات قد اعتمدوا وبنوا تحرياتهم على الشاطبية على ظاهر ألفاظ ابن الجزري .
من خلال العبارات التالية :

١- ألفاظ الخروج عن الطريق " أو عدم ورودها من طريقه " فجعلوا مجرد ذكر لفظ الخروج مانعاً من القراءة .

٢- إطلاق لفظ الانفراد على الرواية .

٣- التصريح بعدم القراءة ، والذي أوقعه ابن الجزري على نوع خاص من الروايات جعله المحروون عاما على كل موطن فيه انفراد، أو لفظ الخروج عن الطريق، وابن الجزري لا يريد ذلك كله .

وأما الأدلة التي تثبت أن ابن الجزري لا يريد المنع من زيادات الشاطبي فيما اشتمل عليه لفظ "الخروج عن الطريق " أو الانفراد وأن قصده هو التنبيه فقط على طرق الروايات فيما زاده الشاطبي على التيسير فهي كالتالي :-

أولا :

أن ابن الجزري قد ترك لفظ " الخروج عن الطريق " في أكثر من مائة مسألة ، قد خرج الشاطبي فيها عن طرقة في التيسير فيما زاده عليه ، فكانت المفاجأة أن أصحاب التحريات قرؤوا بتلك المسائل الخلافية رغم خروجها عن طريق التيسير .

وإليك بعض الشواهد:

ففي قول الناظم : "وأئمة بالخلف قد مد وحده " (١)

فإثبات الإدخال لهشام هنا ليس طريق التيسير ، فهي قراءة الإمام الداني من طريق أبي عبيد الله^(١) عن الحلواني^(٢) .

إذ نص أن قراءته على ابن عبدان^(٣) . فهذا طريق التيسير . إنما كانت بالقصر فزاد الإمام الشاطبي لهشام وجه الإدخال من طريق الحلواني وهو معنى قوله: " بالخلف قد مد وحده " فقرأ أصحاب التحريات بهذه الزيادة رغم أنها خروج عن طريق التيسير، ومن العجيب أن طريق عبيد الله عن الحلواني قد صرح ابن الجزري في موضع غير هذا بأنه خروج عن طريقه فمنع أصحاب التحريات من القراءة بها ، وهو ما أثبتته في المبحث الثاني ، فأبي فرق بين طريق عبيد الله هنا وهناك، فدل هذا أن لفظ "خروج عن الطريق " لا يقصد به ابن الجزري المنع بل التنبيه على اختلاف الطرق .

وفي قول الناظم : "لأعنتكم بالخلف أحمد سهلاً" ^(٤)

إذ أفاد الناظم أن البزي قرأ بتسهيل الهمزة في رواية ، وبتحقيقها في أخرى فجمع بين الروائتين في الشاطبية، ومن خلال تتبع الطرق تبين أن وجه التحقيق للبزي ليس من طريق التيسير في شيء؛ فهي قراءة الداني من طريق ابن الحباب^(٥)، والخزاعي^(٦)، وابن هارون^(٧) كلهم عن البزي ، فعلى هذا تكون رواية التسهيل هي طريق التيسير ، وهو ما

(١) عبيد الله بن محمد ، روى القراءة عن الحلواني عن هشام ، غاية النهاية ٤٩٣/١ .

(٢) أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني ، قرأ على القواس وقالون ، مات سنة ٢٥٠ هـ ، غاية النهاية ١٥٠/١ .

(٣) محمد بن احمد بن عبدان الجزري ، قرأ على الحلواني ، غاية النهاية ، ٦٤/٢ .

(٤) الحرز ص ٤١ .

(٥) الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق ، روى عن البزي مات سنة ٣٠١ هـ ، غاية النهاية ٢٠٩/١ .

(٦) إسحاق بن أحمد المكي ، قرأ على البزي ، مات سنة ٣٠٨ هـ ، غاية النهاية ١٥٦/١ .

(٧) محمد بن الحسن بن هارون ، روى عن البيروني ، غاية النهاية ١٣٤/٢ .

صرح به الداني في جامع البيان عندما قال: "وبذلك قرأت في رواية البزي من طريق أبي ربيعة^(١) وحده ، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمزة"^(٢) ولأن ابن الجزري قال : "الوجهان صحيحان عن البزي"^(٣) ، ولم يذكر خروجاً قرأ أصحاب التحريات^(٤) رغم الخروج الصريح فهل يعقل أن يكون منهج ابن الجزري المنع مما خرج عن الطرق ويعلم أن هذا طريق ابن الحباب ثم لا ينص بعدم القراءة؟ فهذا يسمى تدليساً.

وفي قول الناظم:

وفي الفجر بالوادي دنا جريانه وفي الوقف بالوجهين وافق قنبلاً^(٥)

حيث زاد الناظم وجه الحذف في حرف ﴿بالواد﴾ (الفجر : ٩) ، وذكر الداني في جامعه^(٦) أنها رواية ابن شنبوذ، وابن الصباح، وابن بويان ... ثم قال : "وبذلك قرأت على أبي الحسن وغيره بروايته" قلت: ومن المعلوم أن طريق التيسير من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس.

(١) محمد بن إسماعيل الربيعي ، روى عن البزي ، مات سنة ٢٤٩ هـ ، غاية النهاية ٩٩/٢ .

(٢) ص : ٤٢١

(٣) النشر ١ / ٣٩٩ . الواقي لعبد الفتاح القاضي ص ٢١٩ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص ١٥

(٤) الفتح الرحمانى للجمزوري ص ٧٦ ، غيث النفع للصفاسي ص ٥٧ ، حل المشكلات للخليجي ص ٥١ ، ولم يذكر الضباع في إرشاد المرید شيئاً ص ١٤٦ .

(٥) الحرز ص ٣٥ .

(٦) ص ٧٧٨

فأثبت أصحاب التحريات (١) الوجهين وأخذوا بهما تبعاً لظاهر ألفاظ ابن الجزري حيث قال : "وكلا الوجهين صحيح عن قبل نصاً وأداءً"
 وفي قول الناظم : وقل لبدأ في كسره الضم لازم بخلف (٢) .
 حيث أثبت الناظم لهشام في حرف ﴿ عليه لبدأ ﴾ (الجن ١٩) . وجه الكسر وهو من غير طريق التيسير ، وهي رواية الداني عن هشام من طريق ابن عباد ، من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس (٣) ، ولأن ابن الجزري لم يشر لخروج عن الطريق واكتفى ببيان ذلك بالإشارة إلى أقوال الداني في غير التيسير وهو طريقه من الجامع وهو صنيع المحققين قبله ولم يمنع من القراءة بهذا الوجه في حين قد أخرج المحرورون (٤) وجهاً لابن عباد في المبحث الثاني وقالوا: إنه خارج عن طريق الشاطبية والتيسير ، وذلك لأن ابن الجزري ذكر هناك لفظ " خروج عن الطريق "

(١) انظر البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي : ٣٤٢ ، إرشاد المرید للضباع : ١٣١ ، الفتح الرحمانى للجمزورى ولم يذكر شيئاً ص : ١٢١ ، اختلاف القراء للمنجرة : ٣٧ ، غيث النفع ص : ٣٠٥ ، حل المشكلات للخليجي

١٠١

(٢) الحرز : ٨٧

(٣) الجامع للداني : ٢٦١

(٤) انظر : الإرشاد للضباع ص ٣١٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص ٣٣٠ ، غيث النفع للصفاسي ص ٢٩٤ ،

نظم تحرير مسائل الشاطبية لحسن خلف الحسيني ص ٤٩ ، حيث لم يذكر شيئاً ، الفتح الرحمانى للجمزورى لم

يذكر شيئاً ص ١٦٥ ، اختلاف القراء للمنجرة ص ٣٦ . حل المشكلات للخليجي ص ٥١

وفي قول الناظم :

وفي الكهف تسألني عن الكل ياءؤه على رسمه والحذف بالخلف مثلاً^(١)
 حيث زاد الإمام الشاطبي وجه الحذف في الحالين في حرف ﴿ تسألني ﴾ (الكهف ٧٠)
 لابن ذكوان من غير طريق التيسير وهي من طريق الأخفش^(٢). ونص على ذلك الداني
 في الجامع ، وأن قراءة الإثبات هي طريق التيسير فقال: "وبذلك قرأت على الفارسي
 عن النقاش"^(٣). وهو ما نص عليه ابن الجزري^(٤)، وكالعادة أثبت أصحاب التحريات^(٥)
 الخلف وأخذوا به، رغم خروج الوجه عن طريق التيسير؛ لأن ابن الجزري قال:
 "والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصاً وأداءً"^(٦). وهذا لا يعني أن ما
 منعه أصحاب التحريات في المبحث الثاني غير صحيح، بل هو ثابت بأسانيد الإمام
 الداني، ونص على ذلك في كتبه وقد بينت ذلك كما سيأتي قريباً .

وفي قول الناظم : ووجهان فيه لابن ذكوان ههنا^(٧)

حيث زاد الناظم لابن ذكوان في سورة البقرة وجه إثبات الألف في حرف ﴿ ابراهم ﴾
 (البقرة ١٢٤) من غير طريق التيسير ، وهي رواية الداني في غيره ، من طريق ابن الأخرم^(٨)

(١) الحرز ٣٦

(٢) هارون بن موسى بن شريك التغلبي ، روى عن ابن ذكوان مات سنة ٢٩٢هـ ، غاية النهاية ٣٤٧/٢ .

(٣) الجامع للداني ٦١٢

(٤) النشر ٣١٢/٢

(٥) ارشاد المريد ص ١٣٤ ، البدور الزاهرة للقاضي ص ١٩٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص ١٧٥ ، الفتح الرحماني
 للجمزوري . إذ لم يذكر خلفا ص ١٥٢ ، وكذا في حل المشكلات للخليجي ص ٨٠ ، ونظم خلف الحسيني ص

٤٤

(٦) النشر ٣ / ٣١٣

(٧) الحرز ٣٩

(٨) محمد بن النضر بن مر الربيعي ، روى عن الأخفش ، مات سنة ٣٤١هـ ، غاية النهاية ٢٧٠/٢ .

عن الأخفش من قراءته على شيخه أبي الحسن بن غلبون ^(١) فقرأ أصحاب
التحريرات ^(٢) ذلك من التيسير والشاطبية لأن الداني قال في التيسير : "وقرأت لابن
ذكوان في البقرة بالوجهين" ^(٣) ولم يبين من أي طريق، وكذا في ما يربو على أكثر من
مائة مسألة ^(٤) خرج فيها الإمام الشاطبي عن طريقه ، وزادها على كتاب التيسير ، وهو
ما عناه بقوله : وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياء وجهها أن تفضلاً .

ثانيا :

أن نسبة الخطأ والوهم عند أصحاب التحريات واردة فهم بشر وليسوا معصومين .
ففي قول الناظم :

(١) الجامع ٤٠٨

(٢) البدور الزاهرة للقاضي ص ٤٠ ، الفتح الرحمانى للجمزوري ص ١٢٦ ، لم يذكر شيئاً وكذا الخليلي في حل
المشكلات ص ٤٨ ، والصفافسي في غيث النفع ص ٤٩ ، والحسيني في منظومته ص ٤٠ ، في إشارة منهم بقبول
الوجهين وإلا المنعوا ، إرشاد المرید للضباع ص ١٤٧ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص ١٥

(٣) ص : ٦٦

(٤) انظر مثلاً : التشديد في " أتحاجوني " ألانعام / ٨٠ ، البسملة لورش ، الوصل بين السورتين لابن عامر ،
السكت لورش وابن عامر وأبو عمرو بين السورتين من غير بسملة ، الإشمام في " صراط " في الموضع الأول من
الفتاحه لخلاص ، إيراد مذهب الكسائي في أصل لفظ " آل " ، التسهيل لأبي عمرو والبزى وصلاً مع المد والقصر
في " اللائي " ، الإظهار في لفظ " طلقكن " للوسوسي ، الصلة لهشام في " يأتته " بطه ، الإشباع لهشام في " يؤده
" و نصله " ونؤته " و " نوله " القصر في المنفصل للدوري ، القصر والمد لورش في البدل ، المد اللازم لجميع
القراء ، القصر في " طه " لجميع القراء التوسط والإشباع في العين من مريم والشورى ، القصر في واو "سوءات "
لورش ، تحقيق الهمزتين المفتوحتين من كلمة لهشام ، التحقيق مع القصر لهشام في الهمزتين من كلمة ، التسهيل
للبزي وقالون في الهمزة بالسوء إلا ، الإشباع لورش في " جبارين " و " أراكمهم " التقليل لدوري أبي عمرو في
" بشرى " ولابن ذكوان الفتح في " حمارك " ، الفتح للوسوسي في نحو " القرى التي " وصلاً ، ترقيق ورش " حيران "
الوقف للبزي بسكون الميم في " فيم " وأخواتها . الإدغام بدون إشمام في حرف " تأمنا " والإدغام مع الإشمام أيضاً ،
وغير ذلك كثير .

ويأته لدى طه بالاسكان يجتلى وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف (١)
 إذ فهم أصحاب التحريات من قول الناظم " بخلف " أن لهشام في حرف «يأته» بظه
 : وجهين؛ قصر الهاء والصلة، فنسبوا للإمام الشاطبي أنه أراد الخلف في الحرف ثم بعد
 ذلك استدركوا عليه فمنعوا من القراءة بالقصر وقالوا : وليس لهشام إلا الصلة فما يؤخذ
 من كلام الشاطبي من جواز القصر له غير مقروء به من طريقه ، وفهم من كلامهم أن
 وجه القصر مقروء من غير طرق الشاطبي ، فهذه ثلاثة أوهام تناقلتها كتب المحررين ،
 ونقل بعضهم عن بعض ذلك كأمر مسلم به لمن كتب أولاً من كبار المحررين .
 قلت : ومن خلال تتبع هذه المسألة تبين لي من حيث الدراية والرواية أن الإمام
 الشاطبي لم يرد خلفاً أصلاً ، وأن الاستدراك عليه بالمنع لا وجه له وبيان ذلك كالتالي
 - :

فمن حيث الرواية وهو الأهم : فإنه لا وجود لرواية عن هشام بقصر الهاء في حرف
 «يأته» بظه في بطون كتب القراءات ولم تثبت هذه الرواية المزعومة عنه بطريق من
 الطرق لا صحيحة ولا سقيمة في كتب علماء القراءات الذين عنوا بمسائل الخلاف
 وطرقها ، وعلى هذا فقول أصحاب التحريات لا يقرأ بها من طريق الشاطبي - كما
 سيأتي بيانه - دلالة على أنها مقروء بها من غير طريقه وهذا هو الخطأ فليس لهذه
 الرواية أصل ولا وجود ، بل إن أصحاب التحريات لم يكتفوا بذلك فنسب بعضهم
 السهو لابن الجزري ، وتعجب آخر منه؛ لأنه لم يذكر ولم يعلق على هذه المسألة في
 كتابه النشر . وسيأتي تفصيله قريباً.

وأما من حيث الدراية : وكيف ندفع ما فهمه أصحاب التحريات من أن الشاطبي أراد حُلْفاً : إذ إنه لما قال : وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف " فشمّل الخلف الألفاظ من قوله : وسكن يؤده ، إلى قوله : ويأته لدي طه بالاسكان " وهذا الفهم متجه من ظاهر الشاطبية فأقول وبالله التوفيق : إن الشاطبي عندما ذكر باب هاء الكناية قَسَمَهُ إلى قسمين؛ الأول : من " يؤده " إلى " يتقه " وهذا تبعاً لفعل أصحاب كتب القراءات فإن هذه الألفاظ الستة لا تورد إلا مجتمعة ولا يفرد كل حرف منها على حدة كباقي الحروف في هاء الكناية ، فوافقهم الشاطبي على هذا الفعل في نظمه إلا أنه أقحم لفظ " يآته " بطه ، حتى يخرج الشاطبي في نظمه من اتفاق القراء عنده فيما سكنوا ، ويبدأ باقي الباب بما اختلفوا فيه .

فالذي حدث أن الشاطبي عندما قال : وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف أراد : وفي الكل: أي الكلمات الستة الأول ، ولم يرد حرف «يآته» اعتماداً على عدم اللبس؛ لأنه لا توجد رواية تسمى " خلف هشام في حرف "طه" عند علماء القراءات في كتبهم المسندة ، فلذا أقحم حرف " طه " مع القسم الأول المتفق عليه تسكيناً ، وهذا هو الذي عليه المحققون من شراح القصيد كالإمام أبي شامة^(١) والإمام السخاوي^(٢)، وابن القاصح^(٣)، وخاتمتهم الإمام ابن الجزري^(٤)، فلم يذكروا خلفاً لهشام، ولم يفهموا أن الشاطبي أراد خلفاً ، وإلا لنبهوا ، ونسب أصحاب التحريات كالشيخ

(١) إبراز المعاني ٣١٣/١ .

(٢) فتح الوصيد ٣٢٢/١ .

(٣) سراج القارئ ص ٤٧ .

(٤) النشر ٣١٠/١ .

البناء^(١) للإمام الشاطبي إرادة الخلف لهشام عندما قال : "فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من يؤده إلى يأتيه" ثم تعجب الشيخ البناء من ابن الجزري؛ لأنه لم يبنه على ذلك فقال : "ولم يبنه عليه في النشر وهو عجب!".^(٢)

قلت : لا عجب في ذلك لأن ابن الجزري لم يفهم من كلام الشاطبي إرادة الخلف؛ لأنه لا وجود أصلاً لتلك الرواية المزعومة ، فكيف يبنه ابن الجزري على شيء لا يعرفه ولم يفهمه .

وأما استدلال الشيخ البناء بأبي شامة في إرادة الخلف ، فإن أبا شامة أراد ظاهر الشاطبية ، ولم ينسب للإمام الشاطبي أنه أراد حُلْفاً فقال : "وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين". فدل هذا أن أبا شامة أشار إلى ظاهر النظم ولم يشر كما أشار أصحاب التحريات بأن الشاطبي جَوَز الوجهين ، بدليل أنه قال بعد ذلك مبطلا ما يوهمه ظاهر النظم : "لكن لم يذكر أحد له القصر فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى"، قلت: والدليل على أن أبا شامة لم يأخذ بالخلف في قوله: "بان لسانه بخلف" قوله: "وأما حرف طه فوصله هشام".^(٣)

وتبع البناء في ذلك الشيخ الجمزوري ونقل كلامه بالنص وقال : "وقوله (بخلف) عائد على هشام لأنه الذي يليه .. هذا كلام الحرز ، يعني من أن لهشام الخلاف بين الصلة والاختلاس حتى في حرف ﴿يأتيه﴾ ... ولذا استثنيته بقولي "سوي يأتيه مؤمنا"

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني ، أخذ عن المزاحي والأجهوري ، مات سنة ١١١٧هـ ، معجم المؤلفين ٧١/٢ .

(٢) إتخاف فضلاء البشر ١٥١/١ .

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣١٣ .

فإنك لا تحتلس هاءه لهشام (فأوصله) أي : فاقراه بصلة كسرة الهاء فقط " .^(١)
وقال الحسيني .. " ويأته أتمن " ... فقط عن هشام فادره لتجملا^(٢)
وكذا الخليجي بعدهم حيث قال : " ولم ينبه على القصر في نشره وجل من لا
يسهو"^(٣) ، فنسب السهو لابن الجزري في شيء غير موجود أصلاً ،
وقال السمنودي^(٤) مستدرراً على الشاطبي : " صل عن هشام ها يأته مؤمنا " .^(٥)
وقال الشيخ الضباع مستدلاً ببيت الشيخ خلف الحسيني السابق : " ولا ينبغي أن يقرأ
به من طريق النظم ؛ لأنه ليس طريقه كما نبه في النشر^(٦) ، ولذا قال صاحب إتخاف
البرية : ويأته أتمن " .

قلت : ومن العجب أن الشيخ قال : كما نبه عليه في النشر " فمن المعلوم أن ابن
الجزري لم ينبه على هذه المسألة المزعومة أصلاً ، وليس لهذا التنبيه وجود في كتاب النشر
ولا غيره ، وقد تقدم تعجب الشيخ البنا من ابن الجزري لعدم تنبيهه على هذه المسألة .
فهذا دليل آخر على أن المحررين ينسبون كل شيء لابن الجزري ولو كان ذلك غير

(١) الفتح الرحمانى ٥٦ .

(٢) نظم مسائل الشاطبية ص ٧ .

(٣) حل المشكلات ص ٨٢ .

(٤) إبراهيم علي شحاته السمنودي ، صاحب نظم جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات ، ولد سنة

١٣٣٣ هـ ، إمتاع الفضلاء ٣١١/٢ .

(٥) جامع الخيرات ٤٥٢ .

(٦) إرشاد المرید ٤٤ .

صحيح، وكذا الشيخ عبد الفتاح القاضي وتبعه الشيخ جادو^(١) : إذ نسا بأنه لا يقرأ إلا بالصلة لهشام؛ لأن القصر غير مقروء به من طريقه.^(٢)
قلت: فكل هذا النظم والتحرير لا داعي له من أصحاب التحريرات؛ لأنه لم يقف على مسألة أصلاً .

وفي قول الناظم : " وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا" ^(٣)
إذ انفرد الشيخ الضباع^(٤) ، وتبعه الشيخ محمود جادو^(٥) ، أن الإمام الشاطبي أورد الخلف للبري ، للأخذ به، وعليه فينبغي تركه؛ لأنه ليس طريق النظم، ولا أصله ثم استدلا بأن ابن الجزري نبه على ذلك .

والحق أن الإمام الشاطبي لم يورد هذا الخلف إلا للتنبيه على ضعف هذا الخلف عن البري رغم أن الداني ذكره في التيسير^(٦) فوصف الخلف بـ " هلهلا " وعلى ذلك جرى فهم شراح الشاطبية، وأن الشاطبي أشار إلى ضعف الرواية ، وليس إثباتاً الرواية للأخذ بها ، فقال الإمام أبو شامة: وقول الناظم : " هلهلا " ، يشير إلى ضعف الرواية بترك

(١) محمود بن عبد الخالق محمد جادو ، محقق كتاب إبراز المعاني لأبي شامة ، المدرس بكلية القراءات بالجامعة الإسلامية سابقاً، إمتاع الفضلاء ٤٦٣/١ .

(٢) انظر البدور الزاهرة ٢٠٥ ، وإبراز المعاني ١ / ٣١٣

(٣) الحرز : ص ٦٤

(٤) إرشاد المرید ص ٢٢٧

(٥) في تحقيقه لإبراز المعاني ٣ / ٣٠٨

(٦) ص : ١١١

الهمز وضعف القراءة به" (١) ، وهذا تلميذ الإمام الشاطبي الإمام السخاوي يقول :
ومعني هلهل : لم يتقن. (٢)

وقال الإمام الفاسي (٣) : "هلهل الحذف : أي ضعف". (٤)

وقال الإمام الجعبري (٥) : "ولما قل إحكام هذه اللغة بقلة الاستعمال أشار إليها الناظم
بقوله : هلهلا من هلهل النساج إذا لم يحكم نسجه". (٦)

بل إن صاحب هذه الرواية وهو الإمام الداني نص في كتابه المفردات بقوله : "والعمل
على الهمز ، وبه آخذ" (٧) .

وفي قول الناظم : "وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا" (٨)

حيث أفاد ظاهر النظم في قول الناظم : "وبعضهم" أن الشاطبي أثبت لورش خلفا في
لفظ «يؤاخذكم» فقال أصحاب التحريات بعدم القراءة بهذا الخلف، ولعل السبب
الذي جعلهم يأخذون بهذا قول الجزري: "وكأن الشاطبي ظن بكونه لم يذكره في التيسير
أنه داخل في الممدود لورش". (٩) ، فجاء النظم في ذلك بعدم القراءة بهذا الخلف .

(١) إبراز المعاني ٣/٣٠٩

(٢) فتح الوصيد ٢/٣٢١

(٣) محمد بن حسن بن يوسف المغربي ، عرض على ابن شداد ، مات سنة ٦٥٦هـ ، غاية النهاية ٢/١٢٢ .

(٤) اللآليء الفريدة ٣/٨٥

(٥) إبراهيم بن عمر بن خليل الربيعي الشافعي ، عرض على كوكبة منهم الآدمي ، مات سنة ٧٣٢هـ ، غاية
النهاية ١/٢١٠ .

(٦) كنز المعاني مخطوط ، ورقة ٣٠٤

(٧) النشر ٢/٣٠٣

(٨) الحرز ١٥

(٩) النشر ١/٣٤٠

قلت : والحق أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً بقوله " وبعضهم " فكل ما قصده الشاطبي هو أن الإمام الداني لما انتهى من ذكر المستثنى في الباب في كتابه التيسير ولم يذكر بعض الكلمات ، استدرك الإمام الشاطبي عليه ذلك فذكر ﴿يؤاخذ﴾ و﴿الآن﴾ و﴿عاداً الأولى﴾ فقال : "وبعضهم" ، أي: وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع غير مذكورة في التيسير ، لا أن يكون المعنى : وبعضهم ، أي : الخلف لورش. وحتى يتبين الإشكال بشكل أكثر عمقاً، وهو في الحقيقة الذي أوهم بأن الشاطبي في الظاهر أراد خلفاً هو أن الشاطبي عندما أقحم لفظ " يؤاخذ " المجمع على استثنائه، مع ﴿الآن﴾ و﴿عاداً الأولى﴾ المختلف فيهما عند أهل الأداء ، أورث ذلك أن لفظ "بعضهم" قد شمل الثلاثة الألفاظ ، فبدل أن يكون الشاطبي مستدركا على الداني أصبح مبتدعا لخلف مجمع على استثنائه في حرف ﴿يؤاخذ﴾.

فهذا الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي يبين لنا أن هذه الثلاثة أحرف زائدة على التيسير في إشارة إلى أن الشاطبي أوردتها استدراكاً فقال :
وما بعد همز الوصل معطوف على ما قبله فهو داخل في المستثنى ، وأما ﴿يؤاخذ﴾ و﴿الآن﴾ و﴿عاداً الأولى﴾ فهي من زيادات القصيد ^(١) .

وقال أبو شامة في إشارة إلى أن (بعض) تعني : بعض أهل الأداء ، وليس الخلف في "يؤاخذ" ، ثم ذكر الناظم ما استثنى من هذا النوع بعد همز مغير فلم يمد لورش فقال :
وبعضهم ، أي وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع آخر ليست في كتاب التيسير ، إلى أن قال : "فهذه الثلاثة هي التي جعلها الداني من استثناء بعضهم ، فأدخل الشاطبي فيها " يؤاخذهم " لما رأى بعض المصنفين قد قرنها بمن" ^(٢).

(١) فتح الوصيد ١ / ٣٣٣

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٣٠

والأدلة على أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً في "يؤاخذ" وإنما الاستدراك على التيسير فيما ذكره من حيث الرواية والدراية هي :

١- فمن حيث الرواية : أن الشاطبي عندما أقحم "لفظ" يؤاخذ " المجمع على استثنائه مع الألفاظ الأخرى المختلف عليها عند أهل الأداء والمستدركة على التيسير.. أنها عنده من باب عدم اللبس، لأنه لا يوجد خُلفٌ أصلاً في كلمة "يؤاخذ" في كتب القراءة المسندة عن ورش ولم يقرأ به أحدٌ بخلاف بقية الكلمات الثلاث، وهذا ابن الجزري لم يشر كعادته إلى من قرأ بالخلاف من أصحاب الكتب وكذا سُراح القصيد ، فعلى هذا يكون الشاطبي قد ابتدع وجهاً لورش لم يقرأ به، وحاشاه أن يصنع هذا، وكفى بعدم ثبوت أصل هذه الخلف دليلاً على عدم إرادة الشاطبي الخلف .

٢- أن الداني حكى الإجماع في كتبه أن نقلة ورش استثنوا " يؤاخذ " من المد فقال في المفردات: "كلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله : لا يؤاخذكم وبابه".
(١)

وقال في الإيجاز : "أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله : لا يؤاخذكم حيث وقع". (٢)

٣- أن أصحاب الكتب المسندة بطرقها المختلفة لم يذكروا عن ورش في لفظ "يؤاخذ" إلا تخفيف الهمزة ، وفي هذا إشارة إلى سبب استثناء هذا الحرف والإجماع على ذلك؛ لأنها عندهم مما لم يقع فيه المد بعد الهمزة البتة ، فهي عند ورش من (واخذ) فالواو عنده أصلية، لا منقلبة عن همز ، وهو ما

(١) الدر النثير للمالقي ٣٣٥

(٢) النشر ٣٤٠/١

أشار إليه الداني في الإيجاز بقوله : "وكان عندهم من واخذت غير مهموز".^(١) قلت : فكيف يورد الإمام الشاطبي كلمة ليست من باب البدل عن ورش ، ثم يعطف بالخلف فيها ؟

لذا يرى السمين الحلبي أن الاستثناء هنا في قول الناظم : "سوى ... وبعضهم يواخذكم" استثناءً منقطعاً ، وليس متصلاً ، لئلا يتوهم بعض الناس أنه من الباب".^(٢)

وقال المالقي : "وذكر (أي: الداني) في إيجاز البيان : أنه من " واخذ " ... فعلى هذا لا يكون " يواخذ " من هذا الباب ، فلا يحتاج أن يذكره فيها بتسهيل ورش بل كان ينبغي أن ينبه على أن أصله في قراءة ورش الواو".^(٣)

٤- ما نقله الإمام أبو شامة عن شيخه الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي أن القصر في الباب هو اختيار الناظم ، وأنه مذهب ابن غلبون قولاً وحداً.^(٤)

٥- أن أسانيد الشاطبي من طريق ابن غلبون والداني من قراءته على شيخه ابن هذيل والنّفْزِي ليس فيها خُلفٌ عن ورش في " يواخذ " فهل يعقل أن الشاطبي يصل إلى هذه الدرجة مما ظُنَّ به ، حتى يورد خلفاً مقفلاً من طريقه ولم تحكها طرق غيره؟

(١) النشر ١ / ٣٤٠ ، والدر النثير للمالقي ٣٧١ ، والكنز في شرح الشاطبية لشعلة ١٠٧

(٢) العقد النضيد ١ / ٦٦٢

(٣) الدر النثير ٣٧١

(٤) إبراز المعاني ١ / ٣٣٢

٦- أن قول ابن الجزري : " وكان الشاطبي " فيه دلالة على مجرد الظن لا غير ، ولو كان ابن الجزري مستيقنا لجزم في المسألة وساق الأدلة على ثبوت الخلف عند أصحاب الكتب المسندة كما هو منهجه في حروف الخلاف. وفي قول الناظم : " أرهطي سما مولى " (١)

حيث أثبت الناظم لابن ذكوان الفتح في حرف ﴿ أرهطي أعز ﴾ (مود ٩٢). فيكون لهشام الإسكان ، وهذا الذي في التيسير (٢)، وأما في الجامع فقد صرح الداني بأن لهشام أيضا الفتح كابن ذكوان من طريق شيخه أبي الفتح أي من طريق التيسير ، ولكنه اختار لهشام الإسكان من طريق التيسير فقط ، وقال : " وعلى الإسكان العمل في روايته. (٣) فقال ابن الجزري عن هذه الرواية: وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير (٤)، فتوهم الشيخ عبد الفتاح القاضي لشبهة كلمة " خرج فيها عن طرق التيسير " أن ابن الجزري يقصد أن هذه الرواية ليست من طريق التيسير فقال : " ولكن الذي يؤخذ من النشر أن هشاماً ليس له من طريق التيسير إلا الإسكان فليتأمل (٥) " ومن خلال تتبعي لمنهج ابن الجزري في كتابه النشر ، وجدت أن كلمة " خرج عن الطريق " والتي بنى عليها أصحاب التحريات تحريراتهم عن ابن الجزري لها معنيان : الأول : ما خرج فيه الداني عن طريقه في التيسير بأن يودع فيها رواية ليست من طرق التيسير ، وهذا الذي عمل به أصحاب التحريات ومنعوا من الأخذ به .

(١) الحرز ص ٣٣

(٢) ص ٥٧

(٣) جامع البيان ٥٥٩

(٤) النشر ١٦٦/٢

(٥) البدور الزاهرة ١٥٨ .

الثاني : أن يترك رواية هي من طريق التيسير ولا يودعها فيه اختياراً منه ، لأن كتبه واحدة فيودع في هذا ما يشاء من الروايات ، ويترك ما يشاء، فتوهم الشيخ عبد الفتاح أن كلمة " خروج " من النوع الأول، وقال: "إن في النشر لهشام الإسكان فقط" ، قلت : وهذا غير صحيح ، بل إن النشر أثبت وجه الفتح لهشام وأنه طريق التيسير ولكن لما قال : "وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير" انصرف الذهن إلى النوع الأول من معاني " الخروج" ، وسيأتي مزيد أمثلة من هذا للشيخ عبد الرازق وبقيّة المحررين بإذن الله .

وفي قول الناظم : " وبالخلف غيباً يحسبن له ولا " (١)

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين قتلوا﴾ (آل عمران ١٦٩) ، بين الخطاب والغيب فقرأ أصحاب التحريات بالوجهين (٢) ، ومن خلال تتبع الطرق تبين أن وجه الغيب لهشام، ليس من طريق التيسير ، لأن الداني في التيسير عندما قال: "هشام من قراءتي على أبي الفتح بالياء" (٣) أوهم ذلك أن هذا طريق التيسير، ولكن الداني نص في جامع البيان أن قراءته بالياء كانت من طريقي ابن عباد (٤) وأبي عبيدالله، وأن قراءته من طريق ابن عبادان وهي طريق التيسير كانت بالتاء. (٥)

(١) الحرز ص٤٦

(٢) الوافي لعبد الفتاح القاضي ص ٧٢ وإرشاد المرید للضباع ص١٦٣ ، الفتح الرحمانى للجمزوري ص١٣٣، حل المشكلات للخليجي ص٥٧ غيث النفع للصفاسي ص٧٦ ، نظم مسائل الشاطبية لخلف الحسيني ٤١ ، حيث صرح بعضهم بالأخذ بالوجهين وترك الباقي فلم يذكروا شيئاً

(٣) ص ٧٦

(٤) إبراهيم بن عباد التميمي البصري ، عرض على هشام ، غاية النهاية ١٦/١ .

(٥) جامع البيان ٤٦٧

وفي قول الناظم : " لينذر دم غصناً والاحقاف هم بما بخلف هدى " (١)
 حيث جمع الناظم للبزي في قوله تعالى ﴿لينذر﴾ (الأحقاف:١٢) : بين الخطاب والغيب
 فقرأ أصحاب التحريات (٢) بوجه الخطاب، ومنعوا الغيب .

أما وجه المنع فقد ذكرته في المبحث الثاني لتعلق المحررين بلفظ " الخروج " والذين يعيننا
 هنا وجه الخطاب، إذ أوهم قول ابن الجزري : - فروى عبد العزيز الفارسي (٣) " أي
 بالخطاب " أن هذا طريق التيسير ، فأخذ به أصحاب التحريات وتبين لي أن هذا الوجه
 لم يقرأ به الداني من طريق التيسير ، فقد كشفته من جامع البيان للداني حيث صرح بأن
 وجه الخطاب للبزي لم يكن من طريق النقاش فقال : " وبذلك قرأت في رواية البزي من
 غير طريق النقاش عن أبي ربيعة" . (٤) وقال في المفردات : " وأقرأني الفارسي عن النقاش
 عن أبي ربيعة عنه بالياء " . (٥)

ففي هذه دلالة على تعلق المحررين بالظاهر من ألفاظ ابن الجزري وأن أمر التحرير قائم
 على ذلك ، وإلا فما معنى قول المتولي : " ثم اعلم أن ما ذكرناه من منع إظهار الغنة
 على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب هو ما عليه شيوخنا وسائر من علمناهم ،
 والآن قد ظهر لنا من كلام النشر أن الأمر بخلافه ولذلك قلت :

وما قلته من منع إظهار غنة على وجه إدغام لدى ولد العلاء

(١) الحرز ٧٩

(٢) جامع الخيرات للسمنودي ص ٥٤١ ، غيث النفع للصفاقي ص ٢٦١ ، نظم مسائل الشاطبية للحسيني
 وكذا الخليجي فلم يذكر شيئاً ، إرشاد المرید للضباع ، الفتح الرحمانى للجمزوري ص ١٥٦ ، البدور الزاهرة للقاضي

ص ٣٥٠ ، الوائي ص ٢٩٥

(٣) النشر ٣٧٣/٢ .

(٤) ص ٧٢

(٥) انظر فتح الوصيد للسخاوي . ٤٣٢/٢ الدر النثير للمالقي ٦٨٦

توهمه قومي وإني أجيزه له وهي عن روح من الكامل اعتلا .^(١)

ثالثا : اضطراب المحررين من حيث المنع والقراءة في الزيادات.

ففي قول الناظم : " وهيت .. وضم التا لوا خلفه " ^(٢)

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى ﴿وقالت هيت لك﴾ (يوسف ٢٣) : بين ضم التاء وفتحها، فجاء الاضطراب عن أصحاب التحريات فمنع الشيخ عبد الفتاح القاضي في الوافي ^(٣) تبعاً لمنع الشيخ الصفاقسي في غيث النفع ^(٤)؛ لأن ابن الجزري قال : خروج عن طريقه ^(٥)، بينما أخذ بالوجهين الشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني ^(٦)؛ لأن ابن الجزري قال في جمع الشاطبي للوجهين " أنه تحر منه للصواب " ^(٧)، وتبع الجمزوري على ذلك كل من الشيخ الخليجي في حل المشكلات ^(٨)، وخلف الحسيني في نظمه ^(٩)، والضباع في إرشاد المرید. ^(١٠)

وفي قول الناظم : " ومدغم له الرأس شيئاً باختلاف توصلا " ^(١١)

(١) الروض النضير ٧١

(٢) الحرز ٦١

(٣) ١٦١

(٤) ١٤٨

(٥) النشر ٣٧٣/٢.

(٦) ١٤٩

(٧) النشر ٣٧٣/٢.

(٨) ص ٧٥

(٩) ص : ٤٦

(١٠) ص ٢١٧

(١١) الحرز ١٢

حيث جمع الناظم للسوسي في قوله تعالى ﴿واشعل الرأس شيباً﴾ (مریم: ٤) بين الإدغام وتركه فانفرد الشيخ الضباع بعدم الأخذ إلا بوجه الإدغام فقال : "فهو الذي ينبغي الأخذ به من طرقنا".^(١) ، وأخذ بقية المحررين بالوجهين^(٢)

وفي قول الناظم " وإسكان يرضه يُمنه لبس طيب بخلفهما " ^(٣)

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى ﴿يرضه لكم﴾ (الزمر : ٧) ، بين الإسكان والضم مع عدم الصلة فانفرد الشيخ عبد الفتاح في البدور^(٤) تبعاً للشيخ المتولي^(٥) بالمنع من قراءة الإسكان؛ لأن ابن الجزري قال : "ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية".^(٦) وأخذ بقية المحررين^(٧) بالوجهين؛ لأن ابن الجزري قال : "ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره" . وسيأتي بإذن المزيد من هذا الاضطراب للمحررين في المبحث الثاني .

رابعاً : أن أصحاب التحريات قرؤوا بالاختيارات وهو أشد خروجاً من الذي منعه مما زاده الشاطبي على التيسير :

(١) إرشاد المريد ٣٩

(٢) البدور الزاهرة للقاضي ص ١٩٩ ، الفتح الرحمانى للجمزوري ص ٤٤ ، غيث النفع للصفاسي ص ١٧٨ ،

حل المشكلات للخليجي ٨٠ ، إبراز المعاني في تحقيق الشيخ جادو ١ / ٢٨٤

(٣) الحرز : ١٤

(٤) ص ٢٧٤

(٥) ذكره الأزميري في عمدة العرفان ٣٧١

(٦) النشر ١ / ٣٠٨ .

(٧) إرشاد المريد للضباع ص ٤٥ ، غيث الرحمن للأبياري ص ٢٣٩ ، حل المشكلات للخليجي ص ٩٠ ، الإتحاف

لبينا ٢ / ٤٢٧ ، حصن القارئ للسيد هاشم ورقة ٢٨ ، الفتح الرحمانى للجمزوري ص ٥٤ ، غيث النفع

للصفاسي ص ٢٤٣ ، نظم مسائل الشاطبية للحسيني ص ٨ ، نظم اختلاف القراء للمنجرة ص ٣٠

ففي قول الناظم :

مع السوق ساقيتها وسوق اهمز زقا ووجه بهمز بعده الواو وكلا^(١)
 حيث زاد الإمام الشاطبي على التيسير وطرقه في حرفي ﴿ بالسوق ﴾ (ص: ٣٣)
 و ﴿ على سوقه ﴾ (الفتح: ٢٩) : وجه الواو بعد الهمز المضموم اختياراً منه، وتحقيقاً لما
 صحَّ عن الأئمة الثقات وهذا الوجه ليس من طرق الشاطبي ولا الداني ولا طريق طيبة
 النشر لابن الجزري؛ لأنه من طريق بكار^(٢) عن ابن مجاهد^(٣)، فقرأ وأخذ به أصحاب
 التحريات.^(٤)

فإذا كان أصحاب التحريات قد تتبعوا ألفاظ ابن الجزري في النشر ، ووقفوا على
 تعليقاته على الروايات ، فكان ينبغي عليهم عدم الأخذ بهذه الرواية ، فعلى حسب
 منهجهم أنهم يمنعون ما زاده الشاطبي على التيسير مما هو خارج عن التيسير ، فهذه
 الرواية أشد بعداً ، إذ لم تثبت من طرق الداني ولا الشاطبي ، ولو نظرنا في المقابل
 لوجدنا ابن الجزري قد أخذ بهذا الوجه فقال: والسوق ساقيتها وسوق اهمز زقا^(٥)، رغم
 أنه ليس طرقه ، فأيهما أحق بالمنع؟

وهذا ورش يخالف شيخه نافعاً ويضمن روايته عن نافع ذلك ففي حرف ﴿ محياي ﴾
 (الأنعام: ١٦٢)، روى عن شيخه الإسكان ، وزاد اختياراً من نفسه الفتح ، لصحة ذلك

(١) الحرز ص ٧٥

(٢) بكار بن أحمد بن بكار البغدادي ، عرض على ابن مجاهد ، غاية النهاية ١/ ١٧٧ .

(٣) أحمد بن موسى بن مجاهد ، شيخ الصنعة ، عرض على ابن عبدوس ، وعلى قبيل ، مات سنة ٣٢٤ هـ ،
 غاية النهاية ١/ ١٣٩ .

(٤) الوافي للقاضي ص ٢٣٥ ، إرشاد المرید للضباع ص ٢٦٢ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص ٢٩ ، إبراز

المعاني بتحقيق الشيخ جادو ص ٤ / ٥٨ ، غيث النفع للصفاسي ٢٤١

(٥) طيبة النشر ص : ٨٩

وثبوتہ عن النقاش أيضا لذا قال الداني : "فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الإسكان ، ويختار من عند نفسه الفتح".^(١)

وكذلك ما اختلف فيه عن ورش في حرف ﴿أركهم﴾ (الأنفال: ٤٣) بين الفتح والتقليل ، فروايته عن نافع هي الفتح ، وأما التقليل فهو اختيار منه ، لذا قال المالقي^(٢) : فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين ، وهو خلاف روايته عن نافع^(٣) . قلت: وهو ما يقرأ به الناس اليوم ، وكذا شعبه عن عاصم ، واليزيدي عن أبي عمرو البصري وغيرهم فهو اختيار من غير طرقهم وضمنوه أسانيدهم من صحيح الروايات.

(١) التيسير ٩٠

(٢) عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد الأندلسي ، مات سنة ٧٠٥ هـ ، غاية النهاية ٤٧٧/١ .

(٣) الدر النثير ص ٤٦٧

المبحث الثاني

دراسة تأصيلية تطبيقية، وفيها استعراض لأشهر

ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأمانى على كتاب

التيسير للإمام أبي عمرو الداني مع بيان موقف

العلماء وأصحاب التحريات منها

قال الناظم :

وبارئكم بالهمزة حال سكونه ... وقال ابن غلبون بياء تبدلا^(١).

الوجه الزائد:

إبدال الهمزة ياء في ﴿باركم﴾ (البقرة : ٥٤) للسوسي .

حيث زاد الشاطبي هذا الوجه له؛ لأن الداني لم يذكره في التيسير^(٢). وذكره في الجامع من قراءته على شيخه أبي الحسن غلبون من طريق أحمد النحوي^(٣).

ونصه : " وإبدالها ياء ... وبذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته"^(٤). وقال في موضع آخر : " إن أبا الحسن قرأ في رواية أبي شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو بإبدال الهمزة ياء ساكنة ... وأقرأني غيره في روايته بتحقيقها ساكنة"^(٥).

وقد تبع المحققون^(٦) الشاطبي في اختياره وتبها على أنها زيادة من الشاطبي، وأن الداني ذكره في الجامع.

قال أبو شامة: " والإبدال عندي أوجه من القراءة بهمزة ساكنة... ومما يقوي البديل التزام أكثر القراء والعرب بإبدال همزة ﴿البرية﴾ (البينة:٦)"^(٧).

(١) حرز الأماني ، ص ١٨ .

(٢) ص ٦٣

(٣) أحمد بن الحسين النحوي الرقي الكتاني ، عرض على ابن جرير النحوي ، غاية النهاية ٥٠/١ .

(٤) جامع البيان ٣٩٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) لابن القاصح ، ٧٨ ، فتح الوصيد للسخاوي ٣٧٥/١ ، كنز المعاني للجعري ٤٤٣/٢ ، اللآلي الفريدة للفاسي

٢٧٧/١ ، العقد النضيد للسمين ٨٦٣/١ ، الدرّة الفريدة للمتجّب ورقة ١٠٨ .

(٧) إبراز المعاني ٣٩٨/١ .

بينما رأى ابن الجزري الهمز أقوى، وذكر أنه "أولى، وهو الصواب"^(١).
 ثم علل عدم أخذه بالإبدال؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون المعنى من "البرا" وهو التراب
 وهذا مخالف لأصل أبي عمرو، كما أن السكون في هذه الكلمة عارض وعلى قراءته
 بالاببدال يكون قد ألحق بالهمز الساكن، وهذا غير مرضي، لأن السكون عارض^(٢).
 وأما أصحاب التحريات^(٣) فمنعوا من القراءة بهذا الوجه، ثم اختلفوا في سبب
 ذلك فمنهم من ردهً للانفراد، ومنهم من ردهً إلى أن المعنى على الإبدال يغير المعنى،
 وزاد بعضهم على ابن الجزري أسباباً أخرى فجعل الإبدال مستثنى للسوسي ومنهم من
 ضعف الوجه كالصفاقسي^(٤). قلت: والذي وقفت عليه من منهج ابن الجزري أن
 الانفراد عنده لا يعني عدم القراءة وسقوطها كما أراد أصحاب التحريات، فهذا كتاب
 النشر مليء بالانفرادات وهي موجودة في طيبة النشر وأخذ بها. وقد قدمت في أول
 البحث أن منهج ابن الجزري إنما يمنع من المنفرد ما كان من ذوات الأسباب عنده فقط،
 إلا أن المحررين عمموا.

والحق أن هذا الوجه صحيح مسند قرأ به الداني بسنده إلى السوسي؛ إذ إن الداني
 صرح بقوله: "وبذلك قرأت" كما تقدم، والقراءة إذا ثبت صحتها لا يرددها الانفراد.
 ومما تجب الإشارة إليه أنني قد وقفت على نص لأبي عمرو الداني في كتاب
 التهذيب نص فيه على أنه قرأ على فارس أيضاً بالوجهين فعلى هذا النص يكون كلام

(١) النشر ١/٣٩٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) إرشاد المرید للضباع، ص ٦٢. البدور الزاهرة للقاضي ص ٣٢، إبراز المعاني، تحقيق محمود جادو ١/٣٩٨،

إتحاف فضلاء البشر للبنا ١/٢٠١، غيث النفع للصفاقسي ص ٤١، نظم مسائل الشاطبية لخلف الحسيني ص

٢٤، فتح المقفلات للمخللاتي مخطوط ورقة ٣٦.

(٤) غيث النفع، ص ٤١

ابن الجزري فيه نظر بأنه انفراد لابن غلبون، ثم إني بحثت في كتاب النشر عن كتاب التهذيب للداني فلم أجده قد اطلع عليه، وإليك النص كما في التهذيب، قال الداني : " قرأت في رواية أبي شعيب مما تقدم ذكره أن أهل العراق يختلسون الحركة فيه في (بارئكم) بإسكان الهمزة والراء في ذلك حيث وقع ، وقد أخذ عليّ أبو الحسن في رواية أبي شعيب (بارئكم) في الموضعين بياء ساكنة بدلاً من الهمزة وقرأتهما على فارس" (١).

(١) التهذيب ، مخطوط ورقة ٢٢ .

قال الناظم :

وفي البقرة فقل... يعذب دنا بالخلف (١) .

الوجه الزائد :

الإدغام لابن كثير في قوله تعالى ﴿ يعذب من يشاء ﴾ (البقرة : ٢٨٤) .
وقد ذكره الداني في جامع البيان فقال: "... وابن كثير في رواية ابن فليح (٢) ، وفي سائر الطرق عن القواس (٣) ، والبيزي".
وقد تبع المحققون (٤) الشاطبي في ذكر هذا الوجه تبعاً للداني مع التنبيه على الطرق حتى يبينوا أن هذا الوجه ليس في التيسير، كما نبه ابن الجزري بلفظ (الخروج) كما هي عاداته عند اختلاف الطرق فقال: "وهو ما خرج فيه عن طريقه وتبعه على ذلك الشاطبي" (٥). قلتُ: "وهذا لا يعني المنع من القراءة كما أراد أصحاب التحريات لشبهة لفظ خروج عن الطريق، والدليل هنا قول ابن الجزري: "وأطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثر والوجهان عن ابن كثير صحيحان" (٦).
وأما أصحاب التحريات فقد اضطربوا في قبول هذا الوجه ، فمنهم من تعلق بظاهر لفظ ابن الجزري عندما قال: "خرج فيه عن طريقه" وهم: الشيخ جادو محقق إبراز

(١) الحرز ٢٣.

(٢) عبد الوهاب بن فليح بن رباح ، أخذ عن داوود بن شبل ، مات سنة ٢٥٠ هـ ، غاية النهاية ١/٤٨٠ .

(٣) أحمد بن محمد بن علقمة ، عون النبيل ، أخذ عن ابن واضح ، مات سنة ٢٤٠ هـ غاية النهاية ١/١٢٣ .

(٤) فتح الصيد للسخاوي ١/٤٤٩ ، الكنز للجعبري ورقة ٩٣ ، سراج القارئ ١٠١ ، اللآلئ الفريدة للفاسي

١/٣٧٥ ، إبراز المعاني لابي شامة ٢/٦٩ ، والمفيد للمقدسي ورقة ١٢٨ ، والعقد النضيد للسمين الحلبي

١٢٣٠/٢ .

(٥) النشر ١٠/٢ .

(٦) المصدر السابق .

المعاني^(١)، والشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور^(٢)، والشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني^(٣) والمخللاتي في فتح المقفلات^(٤) والشيخ الضباع في الإرشاد^(٥). لأن ابن الجزري قال: وهو ما خرج فيه عن طريقه، ومنهم من أخذ بالخلف؛ لأن ابن الجزري قال: والوجهان عن ابن كثير صحيحان، كخلف الحسيني في منظومته^(٦) والسيد هاشم في حصن القارئ حيث قال: "وأقرأني بهما كل من قرأت عليه"^(٧). قلت: فهذا إن دل إنما يدل أن ابن الجزري لم يرد من لفظ "الخروج عن الطريق" المنع من القراءة بهذا الوجه، ومن جهة أخرى يتبين لنا أن أصحاب التحريات قد ألزموا ابن الجزري ما لم يلزمه بأن لفظ "خروج عن الطريق" دال على المنع من القراءة وعليه فليس لهم في فعلهم هذا سنة يقتدون بها فيمن سبقهم إلا لتعلقهم بظاهر ألفاظ ابن الجزري.

(١) انظر تحقيقه على إبراز المعاني ٦٩/٢.

(٢) انظر البدور الزاهرة ص ٦٠.

(٣) ص ٩٦.

(٤) ورقة ٥٦.

(٥) إرشاد المرید ، ٨٩.

(٦) نظم مسائل الشاطبية ص ٢٨ ، ٤٠.

(٧) مخطوط ورقة ٧.

قال الناظم :

وكنتم تمنون الذي مع تفكهو ن عنه على وجهين فافهم محصلا^(١)

الوجه المختار :

التشديد للبي في قوله تعالى : ﴿كنتم تمنون﴾ (آل عمران: ١٤٣) و﴿ظلمتم تفكهون﴾ (الواقعة ٦٥) وقد ذكرهما الداني في التيسير^(٢) والجامع^(٣) والمفردات^(٤) من طريق الزيني^(٥) عن أبي ربيعة . وقال الداني في التهذيب : "قال الخزاعي^(٦) : والمكيون يجعلون علامة تثقيلها في مصاحفهم نقطتين بحمرة قبل التاء"^(٧) .

وقد تبع المحققون^(٨) الشاطبي في اختياره هذا الوجه ، ونبهوا على أنه طريق الزيني في إشارة منهم على أنه ليس من طريق التيسير ، مع عدم المنع من القراءة به كعادتهم . وقد أشار كذلك ابن الجزري في سائر كتبه لهذا الاختيار وصحته، فقال في النشر : " ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه " ، وهو فلم

(١) الحرز ص ٤٣ .

(٢) ص ٧١ .

(٣) ص ٤٣٢ .

(٤) ذكره الملقى في الدر النثير ص ٦٣١ .

(٥) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الهاشمي ، عرض على أبي ربيعة ، مات سنة ٣١٨ هـ ، الغاية ٢/٢٦٧ .

(٦) إسحق بن أحمد بن إسحق ، عرض على البي ، مات سنة ٣٠٨ هـ ، الغاية ١/١٥٦ .

(٧) مخطوط ورقة ١٤ .

(٨) ابراز المعاني لأبي شامة ٢/٣٧٨ . فتح الوصيد للسخاوي ٢/٩٣ . الآليء الفريدة للفاسي ٢/١٧٨ ، سراج القارئ ص ١٦٧ ، كشف المعاني للحسيني عباد مخطوط ورقة ١٤٠ ، ميزر المعاني للعمادي ، مخطوط ورقة ١٢٠ ، الدر الفريدة للمنتجب مخطوط ورقة ٢٧٠ ..

يسندهما في كتاب التيسير، بل قال فيه وزادني أبو الفرج النجاد^(١) وهذا صريح في المشافهة ... ولولا إثباتها في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكرهما من الصحيح ودخولهما في ضابط نص البزي لما ذكرتها؛ لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا، وذكر الداني لها في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما، وهذا موضع بتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية^(٢). قلت: فقول ابن الجزري: "ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه" تصريح منه باختيار هذا الوجه لصحته واتباعاً للداني والشاطبي كاختياره حرفي ﴿على سوجه﴾ ﴿وبالسؤوق﴾ السابقين. وقد أخبرني شيخي فضيلة الشيخ رشاد عبد التواب السيسي^(٣) أن الشيخ الزيات أقرأ بالخلف للبزي، غير واحد من مشايخ القراءات من طريق الطيبة لابن الجزري أيضاً وهذا القباقبي أحد العلماء المعاصرين لابن الجزري ومن الذين نقلوا عن النشر في مواضع كثيرة في كتابه أثبت الوجهين للبزي، وطرقه هي طرق النشر^(٤).

وهذا ابن القاصح وهو من طبقة ابن الجزري يثبت الوجهين للبزي دون منع^(٥). وهذا أيضاً ابن النشار المصري وفي منتصف القرن العاشر يثبت الوجهين للبزي في كتابه^(٦)،

(١) محمد بن عبد الله النجاد، أخذ عن ابن بدهن، مات بعد سنة ٤٠٠ هـ، الغاية ١٨٨/٢.

(٢) النشر ٢٣٥/٢.

(٣) رشاد بن عبد التواب السيسي، مدرس القراءات العشر، كلية المعلمين سابقاً، ومجمع الملك فهد حالياً،

إمتاع الفضلاء ١٤٣/١.

(٤) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص ٣٠٩.

(٥) سراج القارئ ص ١٦٧.

(٦) البدور الزاهرة ٢٤٦/١.

كما أورد الشيخ المنصوري^(١) في الإرشاد حرفي ﴿ كنتم تمنون ﴾
﴿ ظلمتم تفكهن ﴾ للذي وساق الشاهد عليه من الطيبة وكذا الشيخ القمحاوي^(٢) في
الكوكب الدرّي شرح الطيبة^(٣). وكذا الشيخ محمد سالم محيسن^(٤) في المهذب من
طريق النشر وقال : فعلى ظاهر الطيبة يكون للذي بالخلاف فيهما. كما أشار الإمام
المتولي إلى هذين الحرفين في كتابه الروض عندما قال:

وما بعد كنتم مع فضلتم لدى أبي ربيعة يروي الزيني مثقلا
على ما أبو عمرو روى مسندا له نعم من طريق الزيني النشر قد خلا
ثم بين أنها ليست من طريق النشر في إشارة لا اختيار ابن الجزري.^(٥)
وانفرد البناء^(٦) وتبعه الجمزوري^(٧) حيث رأى أن كلام ابن الجزري في النشر اعتذار من
ذكر الحرفين لأحدهما من طريق الزيني ، وأحدهما اختيار من الداني والشاطبي .
قلت : والذي يقف على نصوص ابن الجزري يجد الاعتذار لذكرها في كتابه، وليس كما
أراد الشيخ الجمزوري.

فقول ابن الجزري : "وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين" .
وقوله : " ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني " .
وقوله : " ولا اتصلت تلاوتنا بهما - أي : حرفي كنتم وظلمتم - إلا إليه " .

(١) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة ص ٤٩، ٢٥١ .

(٢) محمد الصادق قمحاوي ، عرض على السيد عامر ، مات سنة ١٤١٨ هـ ، إمتاع الفضلاء ١/٣٩١ .

(٣) ص ١٣٦ .

(٤) محمد سالم محيسن، مدرس بالجامعة الإسلامية سابقاً، إمتاع الفضلاء ٤/٤٥١ .

(٥) الروض النضير ١٩٠ .

(٦) إتحاف فضلاء البشر ١/٤٥٥ .

(٧) الفتح الرحمان ص ١٣٢ .

وقول الداني : "وزادني أبو الفرج النجاد فهذا صريح في المشافهة" .
وقول ابن الجزري: "وأما أبو الفتح بن بدهن فهو من الشهرة والإتقان بمحل، ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزيني".

وقوله : "ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرتهما" .

وقوله : "ودخولهما - أي كنتم تمنون وظلتم تفكهنون- في ضابط نص البزي لما ذكرتهما".

وقوله : "وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية والكشف والإتقان". قلت: فكل هذه الأعدار تدل على اختيار ابن الجزري لهذين الحرفين لأنهما من غير طرقة في النشر . والذي يجب الإشارة إليه في قول ابن الجزري : "وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا ... " لا يقصد منه بيان طريق الزيني في هذه الرواية فإن خروجه عن طريق التيسير واضح وجلي، وهذا لا يحتاج من ابن الجزري أن يكون هذا الموضوع جدير بالتنبيه فالاهتداء إليه سهل ولكن صحة القراءة به ، وشهرة وإمامة وضبط ومشافهة الناقلين لهذا الحرف ، هو الذي لا يهتدي إليه إلا الحذاق الضابطين الجامعين من الرواية والدراية وهو الجدير بالتنبيه، وهذا هو قصد ابن الجزري.

قلت : فهل يعقل أن ابن الجزري لا يريد هذا الحرف ثم يشفع بكل هذه الأقوال ، وهو لا يريد ذكره ثم يذكره في سائر كتبه ، فالذي يريد إغفال وجه أو التنبيه عليه يكتفي بالتنصيص عليه مرة واحدة أو يهمله في سائر كتبه حتى يؤكد عدم إرادته له؟ فدل هذا أن ما انفرد به الشيخ الجمزوري غير متجه. وأما من طريق الحرز فقد منع أصحاب

التحريرات^(١) من القراءة بهما، وتعلقوا بقول ابن الجزري "خروج عن طريق الشاطبي". وفي المقابل قرؤوا بما ليس من طرق ابن الجزري لأنه لم يصرح بالخروج عن الطريق في حرف «على سوجه» و«ساقبها» كما مر معنا، وقد خالف أصحاب التحريات السيد هاشم إذ صرح بأنه قرأ بالوجهين للبزي ثم استدل بنصوص ابن الجزري بقوله "وزادني أبو الفرج النجاد" وقول ابن الجزري "ولولا ثبوتهما في التيسير والشاطبية ودخولهما في ضابط البزي ... والتزامنا بما في الكتابين من الصحيح لما ذكرتهما"^(٢).

قلت: وهذا نقيض ما فهمه وانفرد به الشيخ الجمزوري سابقاً فالنص واحد لابن الجزري واختلف المحررون في فهمه فصدر كل عما فهم، والحق أن الصواب مع السيد هاشم؛ لقوة ألفاظ ابن الجزري في اختيار الحرفين، وتوسط الخليجي في المسألة: فرأى أن الأوفق من الشاطبية أن يُقرأ بالتخفيف^(٣)، وركن الصفاقسي إلى أقوال ابن الجزري فقال: "ولكن أقول كما قال المحقق .. ولولا اثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر مافيهما من الصحيح لما ذكرناهما"^(٤).

(١) البدور الزاهرة ص ٧٠. إرشاد المرید ص ١٥١، منظومة مسائل الشاطبية ص ٤٤، فتح المقفلات، مخطوط ورقة ٥٧، جامع الخيرات ص ٤٦٥.

(٢) حصن القارئ مخطوط ورقة ٩.

(٣) حل المشكلات ص ٥٢.

(٤) غيث النفع ص ٧٦.

قال الناظم:

" تلا ... يوارى أوارى في العقود بخلفه^(١)"

الوجه المختار :

إمالة يوارى من قوله تعالى ﴿يوارى سوءة أخيه﴾ ﴿فأوارى سوءة﴾ (المائدة/٣١) وقد ذكره الداني في التيسير^(٢) من طريق الضير^(٣) عن الدوري وليس هو طريق التيسير فزاده الشاطبي في حرز الأماني . وذكره الداني أيضاً في جامع البيان^(٤) وهو طريق الداني فيه إذ قال : "ذكر أسانيد قراءة الكسائي وأما طريق أبي عثمان الضير عنه : فحدثنا"^(٥)

وقد تبع المحققون^(٦) الشاطبي والداني في اختيارهما ، مع التنبيه على طرق الرواية . وأما ابن الجزري فرأى أنه لا وجه لذكره في الشاطبية ولا التيسير وأن ذكر الداني لهذا الحرف لإرادة الفائدة فقط ، وأنه انفراد له غير مشهور لذا قال ابن الجزري : "وخالف فيه جميع الرواة"^(٧) .

(١) الحزص ٢٧

(٢) ص ٤٨

(٣) سعيد بن عبد الرحيم أبو عثمان الضير ، عرض على الدوري توفي بعد ٣١٠ هـ ، الغاية ١/٣٠٦ .

(٤) ص ٣٢٨

(٥) ص ١٤٣

(٦) الدر النثير للمالقي ص ٤٩٣ ، سراج القارئ لابن القاصح ص ١١٥ ، اللآلئ الفريدة للفاسي ١/٤٣٠ ،

إبراز المعاني لأبي شامة ٢/١٣٦ الكنز في شرح الشاطبية ، ص ١٩٤ ، والكشف للحسيني عباد ورقة ٨٦ ، والمفيد في شرح القصيد للمقدسي ورقة ١٥٧ ، النجوم الزاهرة للحكري ، مخطوط ورقة ١٢ المبسوط ، للسمرقندي

ورقة ٢٩

(٧) النشر ٢/٣٩ .

قلت : وقد أورد علم الدين السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي وجهين لإيراد الشاطبي هذا الحرف في الشاطبية فالأول : ما حدثه به شيخه الشاطبي من طريق شيخه ابن هذيل بإمالة هذا الحرف من طريق أبي عثمان الضير أيضاً .

وأما الوجه الثاني : إتباع الأثر^(١) فقال : "وحجته في الإمالة ها هنا إتباع الأثر ، وإلاّ فأى فرق بينه وبين قوله تعالى ﴿ يوارى سوءتكم ﴾" (الأعراف ٢٦)

قلت : ويكفي اختيار الإمام الشاطبي لهذا الحرف وهو من أرباب الاختيار في علم القراءات وهو الأعلم بالتيسير من غيره ، وإذا صح المقروء به فلا حرج من الأخذ به، إذ إن ابن الجزري ذكر أن أمالته عن الضير مما أجمعت الطرق عليه نصاً وأداءً .

وقال المنتجب الهمذاني^(٢) في وجه إيراد هذا الوجه للشاطبي : وأما وجه تخصيصه إمالة " يوارى " " وأواري " في المائة فلا إرادته الجمع بين نقله ذلك وعمن أخذ عنه^(٣) وقال العلامة ابن الوجيه الواسطي^(٤) وأما المصريون فأنهم رووا عنه إمالة ﴿ فأواري ﴾ ، ﴿ يوارى ﴾ فقط^(٥) . وعند الرجوع إلى إسناده عن طريق المصريين ساق سنده كما هو في التيسير^(٦) .

(١) فتح الوصيد ٤٩٩/١

(٢) المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني ، قرأ على أبو الجود ، مات ٦٤٣هـ ، الغاية ٣١١/٢ .

(٣) ورقة ١٩١

(٤) عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي ، مات سنة ٧٤٠هـ ، الغاية ٤٢٩/١ .

(٥) الكنز ص ٩٣

(٦) الكنز ص ٣٤

وأما أصحاب التحريات^(١) فقد تبعوا ابن الجزري جملة وتفصيلاً، مع التباين الكبير بين ابن الجزري وأصحاب التحريات فإن غاية ما ذكره ابن الجزري **ألاً** وجه للشاطبي في ذكر هذا الحرف في الحرز، ولم يمنع صراحة بينما نسب أصحاب التحريات المنع لابن الجزري من القراءة بهذا الوجه، وأخذوا بذلك، وخالف البقري^(٢) أصحاب التحريات بقراءته **«يوارى»** و**«فأواري»**، بالعقود للدوري بالوجهين من طريق الشاطبية على شيخه عبد الرحمن شحادة اليميني^(٣) ^(٤) قلت: فهذا دليل على أن ابن الجزري لم يمنع ولكنه ينبه على الطرق ورأى أن وجه الإمامة بعيد عن الشاطبية والتيسير فلا يعني هذا المنع من القراءة كما أراد المحررون، فهذا عند ابن الجزري من ذوات الأسباب التي منعت من الأخذ بهذا الوجه من طريق التيسير والشاطبية، وإنما كان أخذه بالإمالة من طريقه هو في النشر.

وقد التمس محقق كتاب القواعد المقررة في تحريات البقري ونقّر عن السبب الذي جعل الإمام الشاطبي يورد الإمامة للدوري، فخرج بسبب لم يسبقه أحد إليه وهو: أن الشاطبي وقع في وهم عندما قرأ عبارة الداني وهي "وبذلك أخذ" فقرأها الشاطبي "أخذ" بالمضارع، فظن أن هذا هو الذي اختاره الداني فأوردها في الحرز ثم قال المحقق:

(١) إرشاد الطلبة للمنصوري، ص ٦١، غيث النفع للصفاسي ص ٩٣، منظومة مسائل الشاطبية للحسيني ص ٣٤، الإتحاف للبنا ٢٥٦/١، الفتح الرحماني للجمزوري ص ١٠٣، حل المشكلات للخليجي ص ٦٠، الوافي للقاضي ص ٩٢، إرشاد المرید للضباع ص ١٠٣، شرح المقفلات، مخطوط ورقة ٧٦، حصن القارئ للسيد هاشم، مخطوط ورقة ١٣، جامع الخيرات للسمنودي، ٤٦٠، إبراز المعاني تحقيق محمود جادو ١٣٧/٢.

(٢) محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري، عرض على عبد الرحمن شحاده، مات سنة ١١١١ هـ، الأعلام ٣١٧/٧.

(٣) عبد الرحمن بن شحادة اليميني، عرض على والده مات سنة ١٠٥٠ هـ، خلاصة الأثر ٣٥٨/٢.

(٤) القواعد المقررة، ص ٣٣٠.

والصواب فيها : (وبذلك أخذ) بصيغة الماضي ثم قال المحقق: فينبغي أن يعلم ذلك.^(١) قلت : فَفَطِنَ هو لعبارة الداني ووهم فيها الإمام الشاطبي ، وأخطأ الشاطبي في معرفة الفعل الماضي من المضارع وصوب ذلك محقق الكتاب وغاب عنه أن الإمام الشاطبي يحفظ التيسير عن ظهر قلب كما ذكرت التراجم عنه ، وأنه لا يقرأ لأنه "بصير".

فنسأل الله أن يرزقنا الأدب مع علمائنا ومشايخنا ومشايخنا .

قال الناظم :

وحرني رأي كلاً أمل مزن صحبه .. وفي همزه حسن وفي الراء يجتلا

بُخْلِفٍ وخلف فيهما مع مضمر .. مصيب

وقبل السكون الراء أمل في صفا يد .. بخلف وقل في الهمز خلف يقى صلا^(١) .

الأوجه الزائدة:

١- إمالة الراء قبل متحرك وصلماً للوسوسي .

٢- إمالة الراء والهمزة قبل ساكن وصلماً للوسوسي .

٣- إمالة الهمزة قبل ساكن وصلماً لشعبة .

أولاً : وجهها الوسوسي ذكرهما الداني في التيسير^(٢) ، ولكن نبه في الجامع^(٣) أنهما من

غير طريق أبي عمران النحوي^(٤) ، وعليه فيكون هذان الوجهان خارجين عن طرق

التيسير فزادها الشاطبي في الحرز .

وتبع المحققون^(٥) الشاطبي في إثبات هذه الزيادة ، وعدم ردها وأشاروا إلى أنها من طرق

الداني كما سيأتي . ورأى ابن الجزري عدم الأخذ بها من الشاطبية وذلك لأنها من

ذوات الأسباب عنده فقال فيما استقبله متحرك : " وانفرد أبو القاسم بإمالة الراء

(١) الحرز ٥١-٥٢

(٢) ص ٨٦

(٣) ص ٤٩٨

(٤) موسى بن جرير الرقي الضير ، أخذ عن الوسوسي ، مات ٣١٠ هـ ، الغاية ٣١٧/٢ .

(٥) سراج القارئ ، ص ٢١٠ ، الكنز للجعبري ورقة ٢٣٧ ، اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٨٣ ، إبراز المعاني ٣/ ١٢٣ ،

الدر النثير ٦٤٢ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٠ الدر الفريدة للمنتجب ورقة ١٣٧

فخالف سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه ورد عن السوسي من طريق الشاطبية ولا التيسير بل ولا من طرق كتابنا".^(١)

وقال فيما استقبله ساكن: "وأما إمالة الراء والهمزة فهو مما قرأ به الدايني على شيخه أبي الفتح وقد تقدم آنفاً... وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طرق كتابنا سبيل"، ثم بين السبب فقال: "على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد".^(٢)

قلت: والذي يقرأ نصوص ابن الجزري هذه لأول وهلة يخيل إليه أن الشاطبي قد ابتدع هاتين الروايتين دون أصل يعتمد عليه أو أنه ينظم كل ما يجده من روايات وهذا غير صحيح. ولا يمكن أن يظن بالإمام الشاطبي هذا، فلو أعدنا النظر مرة أخرى في قول الشاطبي "يجتلا" لعلمنا أن الشاطبي على علم ووعي بمصدر هذه الحروف، وأن هذه الزيادات جاءت بعد تمحيص وتحقيق فكيف وهو من أئمة المحققين، فهذا تلميذ الإمام الشاطبي والأعلم بشيخه من غيره، والأقرب، والمشافه له لا الناقل عن كتبهم، يقول في فتح الوصيد "يجتلا" أي: يكشف ثم قال: "وإنما قال: "يجتلا" لأنه لم يوضح ذلك في التيسير؛ لأنه قال فيه: "وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط. وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة".^(٣) وقال المنتجب الهمداني: "فلهذا قال يجتلا لما فيه من اختلاف الطرق"^(٤).

(١) النشر ٤٤/٢

(٢) النشر ٤٧/٢

(٣) ٢٠٠/٢

(٤) الدرّة الفريدة، مخطوط ورقة ١٣٧.

ففى هذا دلالة واضحة على أن الشاطبي المحقق قد أشار إلى أن أمر هذه الرواية كشف من طرق أخرى للداني وأما مصدر هاتين الروايتين فتؤخذ من قول الداني في غير التيسير، قال في التنبيه والموضح (١) : "وقرأت على أبي الفتح عن قراءته في رواية أبي شعيب السوسي بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً ، قال لي أبو الفتح : وإنما اختار فتح الراء أبو عمران موسى بن جرير خالف في ذلك أبا شعيب ."

وقال في الجامع : "فإني قرأت عليه من غير طريق أبي عمران فيما لم يستقبله ألف ولام وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معا". (٢) حيث أفادت هذه النصوص أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح فارس من سائر طرقه غير طريق ابن جرير النحوي عن السوسي بإمالة الهمزة والراء في الباب كله من طريق أبي عثمان النحوي (٣) ، وأبي الحسين الرقي (٤) كلاهما من طريق عبد الله بن الحسين (٥) ومن طريق أبي بكر القرشي (٦) وعلى هذا يكون الشاطبي اختار هاتين الروايتين من قراءة الداني على أبي الفتح الذي هو طريق التيسير، ولكن من الطرق السابقة وهي طرق الداني في غير التيسير .

(١) ذكره السخاوى في فتح الوصيد ، المرجع السابق

(٢) ٤٩٨ ،

(٣) عبد الله بن الحسين بن حسنون ، عرض على محمد بن حمدون ، مات ٣٨٦ هـ الغاية ، ٤١٧/١ .

(٤) علي بن الحسين الرقي ، عرض على السوسي ، غاية النهاية ٥٣٤/١ .

(٥) أبو عثمان النحوي الرقي ، عرض على السوسي ، الغاية ٦١٨/١ .

(٦) محمد بن إسماعيل القرشي ، عرض على السوسي ، الغاية ١٠٢/٢ وانظر أسانيد الداني في الجامع ١١٧ -

لذا نجد المحققين^(١) في تعليقاتهم على اختيارات الشاطبي يقولون : والخلف المشار إليه عن السوسي هو ما ذكره أبو عمرو الداني، قال : ... ثم يذكرون نصوص الداني في كتبه الأخرى وقد ذكرت آنفاً .

فهذا يدل على أن كتب الداني كلها عند المحققين ككتاب واحد ، لذا نجده يقول عن هذه الروايات : "وقد روى غير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتح الرء والهمزة ... وقد قرأت بذلك .. وكل صحيح معمول به".^(٢) قلت: فهذا تصريح بالقراءة وثبوتها وصحتها. وقال في الموضح: "وبالجميع قرأت".^(٣) ونشير هنا أن الداني ذكر في كتابه التهذيب أن هاتين الروايتين فيما استقبله ساكن مما انفرد به السوسي فقط ، وأما ما استقبله متحرك فليس فيه انفرد للسوسي^(٤) ، وقد ذكر ابن الجزري ذلك الخلف في طيبة النشر فقال : "وقيل قبل ساكن حربي رأى .. عنه".^(٥)

قال ابنه^(٦) في شرح الطيبة : "وإن كنا قرأنا به على الجملة".^(٧) . وقال القباقبي وهو من طبقة ابن الجزري وقرأ على بعض شيوخه^(٨) وأحد الذين نقلوا من كتاب النشر في غير موضع : "واختلف عن السوسي في إمالة الرء".^(٩)

(١) انظر اللآلئ للفاسي ٣٨٢/٢ ، فتح الوصيد ٢٠٠/٢ ، الكنز للجعبري ورقة ٣٣٧ ، والدرة للمنتجب

ورقة ١٣٧

(٢) التيسير ٨٦.

(٣) ذكره ابن القاصح في سراج القارئ ص ٦٥.

(٤) مخطوط ورقة ص ٢٢.

(٥) طيبة النشر ٥٤.

(٦) أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، عرض على أبيه ، مات ٨٣٥ ، الأعلام ٢٢٧/١.

(٧) ص ١٣١

(٨) مثل ابن الجندي .

(٩) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص ٢٠٥

قلت : فأثبت الخلف للسوسي لاختيار الشاطبي والداني لهما .
وهذا ابن القاصح أحد المعاصرين لابن الجزري يثبت للسوسي الخلف^(١) أيضاً ولم يمنع من القراءة به ؛ اتباعاً للشاطبي والداني فيما صح عنهما .
وكذا ابن النشارالمصري صاحب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة وهو بعد ابن الجزري وفي منتصف القرن العاشر تقريباً يثبت للسوسي الخلف في الباب كله^(٢) ثانياً : إمالة الهمزة بعد ساكن وصللاً لشعبة .
فقد ذكر ذلك الداني في كتابه التيسير فقال : " وقد روي خلف^(٣) عن يحيى عن أبي بكر إمالة فتحة الراء والهمزة^(٤) " وكذا في الجامع"^(٥) .
وقد تبع المحققون^(٦) الشاطبي في اختياره لهذه الزيادة على التيسير ، وأشاروا لمصدر الخلاف وأنها رواية خلف عن يحيى في إشارة منهم أنها ليست من طريق التيسير دون أن يمنع أحد منهم من القراءة بها ، ورأى ابن الجزري من بين المحققين الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من الشاطبية والتيسير والنشر وعدم القراءة بإمالة الهمزة ؛ لأنها من ذوات الأسباب عنده وذلك عندما قال : فحسب الشاطبي أنه ذلك من طريق كتابه فحكى خلافاً عنه . قلت : والحق أن قول ابن الجزري " فحسب الشاطبي أن ذلك عن طريق كتابه فحكى فيه خلافاً عنه " فيه اتهام للإمام الشاطبي بالغفلة والوهم فكيف

(١) ص ٢١١

(٢) ٣٢٤/١

(٣) يحيى بن آدم بن سليمان روى عن أبي بكر ، مات سنة ٢٠٣ هـ ، الغاية ٣٦٣/٢ .

(٤) ص ٨٩

(٥) ٤٩٥

(٦) انظر اللآلئ ٣٨٤/١ ، سراج القارئ ، ص ٦٧ .

ينظم كتاب التيسير وهو يحفظه عن ظهر قلب ولا يعرف طرقة، وقد تقدم قول الشاطبي في "يجتلا" أي يكشف عن هذا الوجه لأن الداني لم يوضحه فيه.

ومن خلال تتبع أسانيد الشاطبي - يرحمه الله - " تبين أن الشاطبي لم يذكر هذه الرواية كما قال ابن الجزري بسبب الوهم والغفلة، بل هي رواية قرأ بها على شيخه النَّفْزِي من طريق خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر^(١) .

وهذه الطريق زائدة على التيسير وعلى كتاب النشر لابن الجزري لذا لم ينبه عليها في كتابه كما هي عادته ، وهي أيضاً ضمن أسانيد الداني في الجامع وأحد طرق يحيى بن آدم التي ساقها ولكن من طريق إدريس بن عبد الكريم الحداد^(٢) عن خلف ، وأما طريق الشاطبي فمن طريق محمد بن البراء^(٣) عن خلف . فعلى هذا تكون هذه الزيادة عن طرق الشاطبي الزائدة على طرق التيسير ، وطرق النشر .

بدليل ان ابن الجزري قال : والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمز من الطرق التي ذكرناها في كتابنا^(٤) ، يشير إلى طريقي شعيب^(٥) وأبي حمدون^(٦) كلاهما عن يحيى بن آدم فقد روى إمالة الراء دون الهمز ، وأما خلف عن يحيى فقد روى الإمالة فيهما فهذه طريق الشاطبي من قراءته على شيخه النَّفْزِي كما تقدم.

وأما قول ابن الجزري : " والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا والتي من جملتها طرق الشاطبية والتيسير "

(١) انظر أسانيد الإمام السخاوي في فتح الوصيد والتي قرأ بها على شيخه الشاطبي ١ / ١٣٢ .

(٢) أبو الحسن البغدادي ، أخذ عن هشام ، مات سنة ٢٩٢ هـ ، الغاية ١ / ١٥٤ .

(٣) محمد بن أحمد المبارك ، عرض على خلف ، مات سنة ١٩١ هـ ، الغاية ٢ / ٥٦ .

(٤) النشر ٢ / ٤٧

(٥) شعيب بن أيوب بن رزيق الصريفي ، مات سنة ٢٦١ هـ ، الغاية ١ / ٣٢٧ .

(٦) الطيب بن إسماعيل الذهلي ، أخذ عن يحيى ، مات ١١٢ هـ ، الغاية ١ / ٣٤٣ .

ففيه دلالة على أن ابن الجزري يراعي في تعامله مع الشاطبية والتيسير ما وافق طرقة
فيهما فقط، فابن الجزري معذور عندما يمنع وجهاً؛ لأنه ليس من طرقة، ولكن
أصحاب التحريات غير معذورين؛ لأنهم يقرئون تلاميدهم من خلال أسانيد النشر،
فبأي حق يمنعون القراءة باختيارات الشاطبي والتي لم يخرج فيها عن طرقة وطرق الداني
في سائر مؤلفاته، إلا لأنهم قرؤوا الشاطبية من خلال أسانيد ابن الجزري. ثم قال ابن
الجزري في إشارة أخرى: "أما من غير هذه الطرق - أي طريقي شعيب وأبي حمدون
- فإن إمالتها لم تصح عندنا".^(١)

فقوله "عندنا" دليل على تخصيص طرقة هو فقط، لأن هذه الرواية قد صحت من
طرق أخرى فهذا الداني يقول: "وروى خلف وابن المنذر وابن شجاع عن يحيى عن أبي
بكر في الباب بإمالة الرء والهمزة جميعاً"^(٢).

وقال الإمام ابن الباذش^(٣): "وقد روى ... خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة
فتحة الرء والهمزة قال الخزاعي: وهي رواية الشذائي عن أبي عون، وأبي حمدون عن
يحيى ثم قال: "وذكر الأهوازي أنها رواية المعلى، وحسين الجعفي عن أبي بكر^(٤). وأما
قول ابن الجزري: - وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر
غير إمالة الرء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك، ففيه نظر. قلت: فليس على
عمومه لأن الإمام الشاطبي روى عنه الإمالة فيهما من طرقة وطرق الإمام الداني،
وكذلك الإمام ابن الباذش وكذلك الإمام السخاوي عن شيخه كما سبق. وكل ذلك

(١) النشر ١ / ٤٧

(٢) الجامع ٤٩٥

(٣) أحمد بن علي بن خلف الأنصاري، أخذ عن والده، مات سنة ٥٤٠ هـ، الغاية ١ / ٨٢.

(٤) الإقناع ص ١٩٣

ليس طرق النشر وكلهم أخذ بالوجهين ، وكفى بقول الداني : وقد قرأت بذلك في روايتهما ... وكل صحيح معمول به ^(١) .

وأما أصحاب التحريات ^(٢) ففيما يتعلق بروايتي السوسي فكانوا تبعاً لابن الجزري ، وأنه خروج عن طريق الشاطبي فلا يقرأ به كما نص ابن الجزري بعدم الأخذ به ، وخالفهم السيد هاشم فقرأ على شيوخه المغاربة بالوجهين ^(٣) ، وكذا الشيخ البقري المصري من قراءته على شيخه شحادة اليميني وهما رجال السند الموصل للشاطبي والذي قرأتُ به من خلال شيخني الشيخ رشاد - حفظه الله - وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أمر هذه التحريات لو كان له عند المتقدمين قدم صدق من حيث القبول والمنع لما اضطرب المحررون في ذلك فدل هذا أنه أمر متأخر جاء من خلال تتبع ألفاظ دون الوقوف على منهجه .

وأما فيما يتعلق برواية شعبة ، فذكر المحررون أن سبب المنع هو خروج الشاطبي عن طريقه ، وأما ابن الجزري فلم يمنع من أجل هذا السبب أصلاً؛ لأنه لا يريد من لفظ (الخروج) إلا التنبية فقط على أصل الرواية وأنها ليست من التيسير وهو مصداق قول المحققين قبله "وروي خلف" في إشارة إلا أنها رواية خلف .

وأما سبب المنع الحقيقي عند ابن الجزري (على حد رأيه) فهو كما تقدم أن الشاطبي وقع في الوهم والغفلة؛ لأن الداني عندما صحح الإمالة في التيسير ظن

(١) التيسير ٨٦

(٢) انظر حل المشكلات للخليجي ٦٤٤ ، وغيث النفع للصفاسي ، ونظم الحسيني ٣٠ ، البدور الزاهرة

للقاضي ١٠٧ ، والإرشاد للضباع ١٨٢ ، والإتحاف للبنا ٢٧٨/١ ، والفتح للجمزوري ١٣٩ ، ومحقق إبراز

المعاني للشيخ جادو ٣ / ١٢٤ وفتح المقفلات للمخللاتي ورقة ٨٣

(٣) حصن القارئ مخطوط ورقة ١٣ .

الشاطبي أن طريق خلف طريق التيسير فحكي خلافاً، وقال ابن الجزري مباشرة :
"والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة" أي لهذا السبب بدليل أنه قال : فإن
إمالتها لم تصح عندنا إلا من طريق خلف قلت : وطريق خلف هذا هو طريق الشاطبي
كما سبق فتكون هذه الرواية من ذوات الأسباب عند ابن الجزري .

فنقل أصحاب التحريات^(١) كلام ابن الجزري جملةً وتفصيلاً ، وخالفهم السيد
هاشم فقرأ على شيوخه المغاربة بالوجهين لشعبة^(٢)، وكذا الشيخ البقري من قراءته عن
شيخه شحادة اليميني^(٣) . وأما قول الشيخ عبد الفتاح والشيخ الضباع : أنها لم تصح
من طرق الشاطبية^(٤) فغير صحيح فقد تقدم صحتها من طريق الشاطبي ومن طريق
الداني في الجامع .

-
- (١) انظر حل المشكلات للخليجي ٦٤٤ ، وغيث النفع للصفاقسي، ونظم الحسيني ٣٠ ، البدور الزاهرة
للشاطبي ١٠٧ ، والإرشاد للضباع ١٨٢ ، والإتحاف للبنا ٢٧٨/١ ، والفتح للجمزوري ١٣٩ ، ومحقق إبراز
المعاني للشيخ جادو ٣ / ١٢٤ وفتح المقفلات للمخللاتي ورقة ٨٣
(٢) حصن القاريء مخطوط ورقة ١٤ .
(٣) القواعد المقررة والفوائد المحررة ، ص ٣٠٢ .
(٤) البدور الزاهرة ١٠٧ ، إرشاد المرید ، ص ١٨٢ .

قال الناظم:

.... واقتده حذف هائه ومد بخلف ماج (١)

الوجه المختار :

القصر لابن ذكوان في ﴿ اقتده ﴾ (الأنعام : ٩٠)

وهي رواية ابن مجاهد في كتابه السبعة^(٢)، فبذلك تكون هذه الرواية خارجة عن طرق التيسير فزادها الشاطبي عليه، ثم وصف هذا الوجه بالاضطراب فيه بين النقلة والعلماء وذلك لأن ابن مجاهد قال على هذا الوجه : "وهذا غلط ، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها"^(٣) فأمر الناظم بقراءة الوجهين أي مد مدأً ملتبساً بخلف لصحة هذا الوجه وثبوتها وترك قول ابن مجاهد فيه . وتبع المحققون^(٤) الشاطبي، ونصّوا على أن هذا الوجه زائد على التيسير ثم أشاروا إلى أن هذا الوجه ليس من طرق التيسير بقولهم : والكسر بغير ياء وبه قطع ابن مجاهد. وكذا ابن الجزري إلا أنه قال : ولا أعلمها وردت عنه (أي الشاطبي) قلت : وهذا لا يعني أن ابن الجزري منع من قراءتها من الشاطبية ، فإن منهجه كما تقدم استخدام لفظ "الخروج من الطريق" فهي نفسها لفظة المحققين قبله عندما قالوا "وبه قطع ابن مجاهد" ، بدليل أن ابن الجزري قال : "ولا شك في صحتها عنه".

(١) الحرز ، ص ٥٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) السبعة ص ٢٦٣ .

(٤) إبراز المعاني ، ٣ / ١٣٠ اللآلي الفريدة ٢ / ٣٩٥ ، فتح الوصيد ٢ / ٢٠٧ ، النشر ٢ / ١٤٢ ، كنز الجعري

، مخطوط ورقة ٢٣٩ ، الدرّة الفريدة ، مخطوط ورقة ١٤٣ ، سراج القارئ ص ٢١٢ .

وأما أصحاب التحريات^(١) فتعلقوا بنص ابن الجزري بأنه خروج عن طريقه فمنعوا القراءة به وخالفهم المغاربة من قراءة السيد هاشم عليهم فقرأ بالوجهين^(٢) على كل من قرأ عليه أي بإجماع مشايخهم، وفي نسخة أخرى للتيسير^(٣) لم يذكر الداني عن ابن ذكوان إلا القصر في (اقتده) قولاً واحداً حيث قال: "ابن ذكوان (فبداهم اقتده) بكسرهما من غير صلة"، وهو عكس النسخ الباقية، فإذا ثبت هذا، ففي قول ابن الجزري نظر.

(١) الفتح الرحمانى، ص ١٤٢، حل المشكلات، ص ٦٦، إرشاد المرید، ص ١٨٣، نظم مسائل الشاطبية، ص ٤٤، غيث النفع، ص ١٠٣.

(٢) مخطوط ورقة ١٢، الجامعة الإسلامية بقرم ٤٥.

(٣) مخطوط تحت رقم ١١٤ معهد المخطوطات القاهرة.

قال الناظم :

وفي الخلق بسطة وقل فيهما الوجهان قولاً موصلاً^(١) .

الوجه المختار :

بالسين في قوله تعالى ﴿وزادكم في الخلق بسطة﴾ (الأعراف ، ٦٩) لابن ذكوان ولم يذكره الداني في التيسير^(٢) ، وقال في الجامع : وروى صالح بن إدريس^(٣) عن ابن السفر^(٤) ، عن الأخفش عن ابن ذكوان بالسين في السورتين^(٥) ، وكذا في سائر مؤلفاته كما نبه المحققون ، وقد جمع الشاطبي بين رواية الداني في التيسير من طريق النقاش عن الأخفش بالصاد في الأعراف ورواية ابن السفر عن الأخفش أيضاً فزاد وجه السين في الأعراف اختياراً منه لما نص عليه الداني في سائر مؤلفاته وإن كان ابن السفر ليس من طرق التيسير ، لذا قال الشاطبي عن هذا الجمع بين الطريقتين : "موصلاً" أي منقولاً إلينا.

وقد تبع المحققون^(٦) الشاطبي وأثبتوا الوجهين ونبهوا على أنهما زيادة من الشاطبي على التيسير ، وأشاروا إلى أن هذه الزيادة هي نقل الداني في غير التيسير منصوفاً عليه ، وأما ابن الجزري فعبر عن زيادة الشاطبي بقوله : "وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير

(١) الحرز ، ص ٤١ .

(٢) ص ٦٩ .

(٣) بن صالح بن شعيب أبو سهل الوراق ، مات سنة ٣٤٥ ، الغاية ١/٣٣٣ .

(٤) علي بن الحسين بن أحمد بن السفر ، عرض على الأخفش ، الغاية ١/٥٣٢ .

(٥) ص ٤٢٣ .

(٦) فتح الوصيد ، ٧٦/٢ ، الكنز لشعلة ، ص ١٨٠ ، إبراز المعاني ، ٣٦٢/٢ ، سراج القارئ ، ص ١٦٣ ،

اللائي الفريدة ، ١٤٩/٢ ، الدرّة الفريدة ، مخطوط ورقة ٢٦٢ ، مع تنقيحه بأنه قرأ بالوجهين لابن ذكوان على

شيخه .

وطرقه" (١)، ثم تعجب من ترك الشاطبي رواية التيسير التي لم يذكر الداني سواها . وهنا لا بد من التنبيه على أن تعجب ابن الجزري لا يعني بالضرورة المنع من قراءة هذا الوجه؛ وهذا ما تمسك به أصحاب التحريات ، والصواب أن ابن الجزري لا يريد من لفظ (الخروج) المنع . لذا لا ينبغي أن يفهم من كلام الجزري المنع من القراءة ، إذ إن من طرق ابن الجزري ما لم يقع تلاوة لمن تتبع الأسانيد . وأما أصحاب التحريات (٢) ، فقد منعوا من الأخذ بهذا الوجه لأنه خروج عن طريقه وأحالوا على نص ابن الجزري ولم يمنع المغاربة من قراءة السيد هاشم على كل من قرأ عليه منهم مع تنصيصه بأنه خروج عن الطرق. (٣) وأما الخليلي فقال : "فإن قلت : بم تقرأ بمقتضى الشاطبية له ، قلت : أقرأ له بالوجهين فيهما ، لأن ذلك مقروء به ، ولم ينه الشاطبي على ضعفه" (٤) .

قلت : وكفى بهذا دليلاً على أصحاب التحريات أنهم قرؤوا الشاطبية من خلال كتاب ابن الجزري فمنعوا ، وكفى بذلك اضطراباً بينهم .

وقال الجمزوري : والحجة لمن قرأ بالوجهين إتباع الأثر ، والجمع بين اللغتين ، وقوله : (موصلاً) ، أي : منقولاً إلينا بالسند الصحيح ، أي : يوصله قوم إلى قوم لصحته ، ثم نبه على أنها ليست من طريق الناظم فقال : لكن رواية السين عن ابن ذكوان ليست من طريق الناظم (٥) .

قال الناظم :

(١) النشر ، ٢٢٩/١

(٢) البدور الزاهرة ص ١١٩ ، إرشاد المريد ص ١٤٨ ، الفتح الرحمان ص ١١٥ ، حصن القارئ ص ٤٦ ، فتح

المقفلات مخطوط ورقة ٩٣ ، اختلاف القراء للمنجرة ص ١٦ ، إتخاف فضلاء البشر ٤٤٤/١ .

(٣) النشر ١٨٨/٢ .

(٤) حصن القارئ ص ١٦ .

(٥) حل المشكلات ص ٥١ .

وكيدون في الاعراف حج ليحتملا بخلف^(١)

الوجه الزائد :

حذف الياء في الحالين هشام في قوله تعالى ﴿ ثم كيدون فلا ﴾ (الأعراف ١٩٥) وقد ذكره الداني في التيسير بقوله : "أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه".^(٢) وفي الجامع عن شيخه فارس من طريق ابن عباد وطريق الحلواني^(٣) كلاهما عن هشام ، وبقراءته من طريق عبد الباقي عن الحلواني بغير ياء في الحالين. إلا أنه نص في المفردات أنه يأخذ بالإثبات في الحالين.^(٤) لذا قال ابن الجزري : "ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه".^(٥) فأثبت الشاطبي هذا الخلاف على الرغم أن الداني أخذ بالإثبات فقط ، وترك قراءته بالحذف وما حكاه عن مشايخه فتبعه المحققون^(٦)، بل وانتصروا لذلك بقوله : "حج ليحتملا بخلف" وبأنه أعاد حكم الخلف تأكيداً لهذا الأمر. فقال السخاوي: وقوله: (حج) أي غلب في الحجة، فظاهر الكلام الذي ينتظم به أنه حج ليحمل ذلك عنه، ثم ساق أسانيد الداني لبيان إثبات هذا الخلف^(٧)

(١) الحرز ٣٥.

(٢) ص ٩٥.

(٣) أحمد بن يزيد الصفار ، عرض على هشام وقالون ، مات سنة ٢٥٠هـ ، الغاية ١/١٤٩.

(٤) ذكره السخاوي في فتح الوصيد ، ١/٦١٦ ، وابن الباذش في الإقناع ص ٤٠٤.

(٥) النشر ٢/١٨٤.

(٦) الكشف للحسيني عباد ، مخطوط ورقة ١١٠ ، المفيد للمقدسي ، مخطوط ورقة ١٩٣ ، كنز الجعبري مخطوط

ورقة ١٤٢ ، الكنز لشعلة ، ٢٥٠.

(٧) فتح الوصيد ١/٦١٦.

وقال أبو شامة : "وقوله : حج أي غلب في الحجة بإثبات يائه ليحمل ذلك عنه ويقرأه"^(١) وهذا هو الموضع الذي أثبتته هشام في الحالين بخلاف عنه فيها وقال ابن القاصح : "حج أي غلبه في الحجة ليحمل ذلك عنه بقراءته"^(٢) . وأما ابن الجزري فقد رد هذا الخلف من التيسير والشاطبية، وذلك لأنها عنده من ذوات الأسباب . فأما من التيسير : فلأن الداني أوردها على سبيل الحكاية واستدل ابن الجزري على هذا بقول الداني في المفردات ما نصه : "قرأ (يعني هشام) بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ"، ثم قال ابن الجزري : وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ^(٣)، فتبين من خلال هذا النص ما يلي :

أن الداني قرأ بالوجهين عن شيوخه، ثم اختار الإثبات فقط .
أن قول ابن الجزري : لا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه (أي الإثبات) منعه لنص الداني باختيار الأول.

أن قول ابن الجزري : وإن كان حكى فيها عنه خلافاً، فإن ذكره على سبيل الحكاية. قلت : ولا يعني هذا أن الداني لم يقرأ بالوجهين ولكنه اختار أحدهما وهو الإثبات كما أنه لا يعني كلام ابن الجزري بأن الشاطبي قد أخطأ بإيراد الخلف فإن الحرف إذا ثبت وصح لا يعني أن اختيار العلماء خطأ ولا يقرأ به، والأدلة على أن الداني قرأ بالخلف كثيرة نذكر منها :

أولاً : قوله في المفردات : "وبالأول آخذ"، فقرأ بالوجهين ثم اختار أحدهما .

(١) إبراز المعاني ٢/٢٦٥ .

(٢) سراج القارئ ص ١٤٤ .

(٣) النشر ٢/١٨٤ .

ثانياً: قراءة ابن الفحاح^(١) بالحذف في الحاليين من طريق أبي عبيد الله عن الحلواني ، وهي طريق الداني من قرأته على شيخه أبي الفتح فارس^(٢) ثالثاً : تنصيب الإمام أبي جعفر بن الباذش أن الداني قرأ بذلك^(٣) . رابعاً : تنصيب الداني في الجامع على هذه الرواية وورودها عن مشايخه . وعلى هذه الأدلة اعتمد المحققون في إثبات الخلاف في التيسير ، وأخذوا به معتبرين أن أخذ الداني بأحد الوجهين اختياراً منه ، ولا يعني ذلك أن الأخرى قد فقدت مكائنها بالاختيار ، وإلا لما ذكرها في سائر كتبه ، وأما ابن الجزري فأخذ بنص الداني في المفردات فقط، ومنع من القراءة به لذا قال: "وروى بعضهم عنه (أي: عن هشام) الحذف في الحاليين ، ولا أعلمه نصاً من طرق كتابنا".

قلت : وفي كلام ابن الجزري نظر: فأما من طرق الداني فقد ثبت كما تقدم من طريق أبي عبيد الله ورواية ابن عبدالرازق وإسحاق بن أبي حسان، وابن أنس فكل هذه طرق الداني في الجامع ، وقد أشار إليها ابن الجزري في النشر^(٤) إلا أنه لم يذكر أن الداني قرأ من طريق أبي عبيد الله ، وذكر روايات الباقيين دون الإشارة للداني أيضاً^(٥) وقد روى هذا الوجه أيضاً ابن مهران^(٦) في المبسوط عن ابن عامر بتمامه.^(٧) وقال الإمام شهاب

(١) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي ، عرض على ابن الخياط ، مات سنة ٥١٦ هـ ، الغاية ٣٧٥/١ .

(٢) التجريد ، ص ٢٣ .

(٣) الإقناع ص ٤٠٤ .

(٤) النشر ١/١٨٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) أحمد بن الحسين بن مهران ، أخذ عن العجلي ، مات سنة ٣٨١ هـ ، الغاية ٤٩/١ .

(٧) ص ١٨٨ .

الدين ابن الناظم : "والخلاف الذي عن هشام صح عندنا عنه وقفاً ووصلاً".^(١) قلت: وعلى ضوء انفراد ابن الجزري بالمنع من القراءة بالتيشير بهذا الوجه من بين المحققين حاول (رحمه الله) أن يبين لنا أن الخلاف الذي ذكره الدايني في التيسير ليس في الوصل وإنما وقفاً أي يكون لهشام الحذف والإثبات وقفاً وفي الوصل الإثبات فقط. ولأن عبارة الدايني في التيسير وفي الجامع لا تحمل كلام ابن الجزري؛ لأنها صريحة "في الحاليين" رجع ابن الجزري لكلام الدايني في المفردات فيما نصه: "﴿ثم كيدون﴾ بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه".^(٢) فجعل ابن الجزري كلمه الدايني "في الوصل والوقف بخلاف عنه" عبارتين منفصلتين حتى تكون العبارة متفقة مع طرق النشر.

العبارة الأولى : "بياء ثابتة في الوصل" فيكون الخبر قد تم هنا والعبارة الثانية : "والوقف، وفيه خلاف عنه" فتكون هذه العبارة مستأنفة لكلام جديد بحيث يكون ضمير " وفيه " عائداً " على الوقف فقط دون الوصل وعليه يكون الخلاف في التيسير معناه : الحذف والإثبات وقفاً وفي الوصل بالإثبات. لذا قال ابن الجزري : وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير^(٣)، فبهذا يكون ابن الجزري قد تبرع للدايني بوجه جديد لم يقرأ به الدايني ولم يحكه في التيسير ولا الجامع، ولم يذكر المحققون أن الدايني ذكره في سائر كتبه . فإذا فعلنا ذلك وحملنا الخلف كما أراد ابن الجزري فإنه سيكون خروجاً للدايني عن طريقه ، فكيف يمنع ابن الجزري من التيسير

(١) شرح طيبة النشر ١٦٠.

(٢) النشر ١٨٤/٢.

(٣) المصدر السابق ١٨٥/٢.

بوجه ثم يأمر بقراءة حرف آخر ليس من طريق التيسير؛ إذ إن الداجوني^(١) الذي روى الإثبات في الوصل دون الوقف ليس من طرق الداني عن هشام ، وإنما هو طريق ابن الجزري . والأدلة على أن الضمير لا يعود للوقف كما أراد ابن الجزري وإنما للوصل والوقف كما ثبت عند الداني كالتالي :-

١- أن ابن الجزري استدل بنص الداني في المفردات مرتين - الأولى : "بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه" فجعل كلمة "في الوصل والوقف" كلمة واحدة يريد الإثبات في الحالين، وكلمة "وفيه خلاف عنه" كلمة أخرى يريد الحذف في الحالين . فاستدل بقول الداني : "وبه آخذ" على أن الحذف في الحالين لا ينبغي أن يقرأ من التيسير ثم عاد مرة أخرى لنفس النص فجعل " في الوصل " كلمة " والوقف وفيه خلاف " الكلمة الثانية عندما قال : وروى الآخرون عنه (أي هشام) الإثبات في الوصل دون الوقف ثم قال : وهو الظاهر من عبارة الداني ثم ذكر نص الداني السابق

٢- أن قول ابن الجزري " وهو الظاهر من عبارة الداني " فهذا لا تثبت به الرواية ، وإنما النص والمشافهة، كما بين الداني في الجامع.

٣- أن الداني لم يذكر في كتبه أنه قرأ بالخلف في الوقف وإنما الخلف عنده كان في الوقف والوصل، وهذا الذي ذكره المحققون عنه في سائر كتبهم وأشاروا إليه

(١) محمد بن أحمد بن عمر الرملي ، أخذ عن الأخفش ، مات ٣٢٤هـ ، الغاية ٧٧/٢ .

٤- أنه لو ثبت أن الداني قرأ بهذا الوجه لما احتاج ابن الجزري لهذا العمل في مرجع الضمير.

٥- قول ابن الجزري " إن جعلنا ضمير - وفيه - عائداً على الوقف"، فيه دلالة على عدم جزم ابن الجزري في المسألة، وأرجع الأمر إلى مرجع الضمير فقط وليس إلى تصريح الداني.

٦- قوله : وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور إن أخذ به (أي الداني) فعبارة " إن أخذ به " دلالة على عدم اليقين وإنما هو على الشرط وجزائه.

٧- تنصيب المحققين أن مرجع الضمير للوصل والوقف، وليس كما أراد ابن الجزري؛ بل ولا مستند إليه، فقال الجعبري عن الشاطبي في عود الضمير : "وأعاد خلف هشام بعدما تقدم في " لوا معاً بخلف " تأكيداً لئلا يظن أن المتقدم للوقف ، ولا مستند لهذا الظن". (١)

وقال شعلة^(٢) : " وإنما كرر الخلاف للتأكيد أو لدفع من يقول لا خلاف عن هشام"^(٣) وقال أبو شامة : "إنما أعاد ذكر الخلف عن هشام لئلا يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده فأبان بهذا أن له في الوصل أيضاً خلافاً"^(٤)

(١) الكنز ورقة مخطوط ١٤٢ .

(٢) محمد بن أحمد الموصلي ، قرأ على الإربلي ، مات ٦٥٦ هـ ، الغاية ٢/٨٠ .

(٣) الكنز ص ٢٥٠ .

(٤) إبراز المعاني ٢/٢٦٦ .

وأما قول ابن الجزري : "على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البعد ، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط".^(١)

قلت : بل هو في غاية القرب لأنه طريق الشاطبي من قراءته على شيخه النَّفْزِي فقد أثبت ابن مجاهد في كتابه السبعة أنه قرأ لابن عامر بتمامه ﴿ ثم كيدون ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف، من طريق الحسن بن أبي مهران عن الحلواني عن هشام^(٢). قلت: فطريق الحسن ابن أبي مهران هو طريق الشاطبي^(٣) في رواية هشام طريق الحلواني، من قراءته على شيخه النَّفْزِي، وهي طريق الإمام السخاوي في كتابه فتح الوصيد. وقد أثبت محقق كتاب السبعة أنه في نسخة أخرى لكتاب السبعة وجد تنصيماً على هذا الخلف أيضاً فقال ابن مجاهد : "والرواية عن ابن عامر بطريق هشام مع الخلاف عنه"^(٤) كما أن ابن مجاهد من نفس الطريق أورد عن ابن عامر أيضاً بالإثبات في الوصل دون الوقف ، وهي الرواية التي ذكرها ابن الجزري في النشر من طريق الداجوني^(٥)، وعليه فيكون ابن الجزري قد وافق الشاطبي في هذه الرواية، فالشاطبي من طريق ابن مهران عن الحلواني عن هشام ، وابن الجزري من طريق الدجواني عن أصحابه عن هشام، وليستا من طرق الداني.

(١) النشر ٢/١٨٥.

(٢) ص ٢٩٩.

(٣) انظر أسانيد الشاطبي من قراءة الإمام السخاوي ١/١٢٨.

(٤) السبعة ص ٢٩٩.

(٥) النشر ٢/١٨٤.

وأما أصحاب التحريات^(١) : فقد تبعوا ابن الجزري جملة وتفصيلاً ونقلوا نصه في النشر تارة، وأحالوا عليه أخرى ولم يتجاوزوه بعبارة واحدة. فقال الصفاقسي : وإنما لم نذكر الخلاف لأنه يبعد أن يكون الخلاف لهشام من طريقه وطريق أصله، بل لم يثبت من طريق النشر^(٢) قلت : فقد ثبت أنه طريق الشاطبي ، وأنه طريق للداني ولكنه اختار الإثبات ، فهل يعني الاختيار فساد الرواية الأخرى؟ وكذا خلف الحسيني في منظومته^(٣) ، ونقل شارحها كلام الصفاقسي فدل هذا على أن أصحاب التحريات يتبعون الظاهر من ألفاظ ابن الجزري ، وقد أخذ فضيلة الشيخ محمد سالم محيسن بالوجهين في شرحه^(٤) لطيبة النشر وكتاب المهذب^(٥) وحكي الخلف عن هشام فلعله أراد الجمع بين اللغتين وصحة الأثر . إذ إن ابن الجزري حكى الخلاف في طيبة النشر دون إشارة بقليل أو روى رغم أنه قال في النشر : وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا، وتبعه ابنه بعد ما أثبت صحة الخلف وأنه ثبت صحته عندهم .^(٦)

-
- (١) شواهد الطيبة للمنصوري ٨٤، البدور الزاهرة ص ١٢٧، إبراز المعاني ، تحقيق محمود جادو ٦٥/٢، نظم المتولي شرح الزيات ص ٧٧، جامع الخيرات ص ٦٤، الفتح الرحماني ص ١٢٢، حل المشكلات ص ٦٨، فتح المقفلات مخطوط ورقة ٩٨ .
- (٢) غيث النفع ١٢٢ .
- (٣) بلوغ الأمنية ص ٣٩ .
- (٤) الهادي ٤١٨/١ .
- (٥) ص ٢٤١ .
- (٦) شرح طيبة النشر ص ١٦٠ .

قال الناظم:

وفي نرتعي خلف زكا^(١)

الوجه الزائد :

إثبات الياء في الحاليين لقنبل في قوله تعالى ﴿نرتع﴾ (يوسف ١٢) وذكره الداني في التيسير^(٢) من رواية أبي ربيعة وابن الصباح^(٣) عن قنبل ، وهما طريقا الداني من الجامع^(٤) فزاد الشاطبي هذا الوجه في الشاطبية اختياراً منه .

وقد تبع المحققون^(٥) الشاطبي وبينوا أن الخلاف المذكور في الحرز في قوله : (زكا) إشارة من الشاطبي إلى ما روى أبو ربيعة وابن الصباح من إثبات الياء في الحاليين ، وإلى ما روى غيرهما من حذفها في الحاليين ، ووافقهم ابن الجزري ، ونبه بلفظ " الخروج " فقال : " وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه " . دون أن يكون ذلك دالاً على عدم القراءة أو المنع إذا إنه قال : " والوجهان صحيحان عن قنبل وهما في التيسير والشاطبية وإن كان الإثبات ليس من طريقتهما " .^(٦) فهذا ابن الفحام يثبت الخلف أيضاً من طريق أبي ربيعة في كتابه^(٧) وهي ليست طريقه وذكره ابن الوجيه في كتابه

(١) الحرز ص ٣٦ .

(٢) ص ١٠٧ .

(٣) محمد بن عبد العزيز بن عبد الله الصباح ، أخذ عن قنبل ، الغاية ١٧٢/٢ .

(٤) ص ٥٦٤ .

(٥) الكنز للجعبري ورقة ١٤٥ ، إبراز المعاني ٢٧٩/٣ ، سراج القارئ ص ١٤٧ ، اللآلئ الفريدة ص ٥٨٥ ، فتح

الوصيد ٦٢٥/١ ، الدرّة الفريدة ص ٢٣٦ ،

(٦) النشر ١/١٨٧ .

(٧) التجريد ص ٢٤٢ .

في الحاليين من طريق ابن الصباح^(١)، ثم أشار إلى نص الداني. قلت : وفي هذا إشارة أن المتقدمين يضمنون كتبهم مما هو ليس من طرقهم، ولكن لما صحت الرواية جاء الاختيار .

وأما أصحاب التحريات فقد جاء الاضطراب عنهم فقرأ السيد هاشم على كل من قرأ عليه من مشايخه بالوجهين لقبيل^(٢) . ولم يذكر خلف الحسيني^(٣) عن الخلف شيئاً فكأنه أخذ بالوجهين لقول الجزري : والوجهان صحيحان، أو أغفل ذكرها. وقال الصفاقسي وتبعه المخلاقي بعد أن بين خروج الداني عن طريقه تبعاً لابن الجزري: "فإن قلت ذكره (أي الخلف) في التيسير وهو أصله : قلت ذكره على وجه الحكاية لا على وجه الرواية".^(٤)

قلت : وهذا وهم من الصفاقسي فلم يذكر أحد من المحققين ولا ابن الجزري أن سبب ذكر الداني لها في التيسير حكاية بل هي روايته في الجامع من قراءته على أبي الفتح من طريق ابن شنبوذ^(٥) وابن الصباح كلاهما عن قبيل ، واستدل الصفاقسي أنها حكاية : بأن الداني قال في التيسير بلفظ : "وروى أبو ربيعة" ، قلت : وليس في هذا دليل، إذ إن روايات الداني غالباً ما يستعمل هذا اللفظ، فعلى هذا ينبغي أن نخرج كل لفظ " روى " وقع في التيسير، والدليل على أن الصفاقسي واهم قوله : "وإن كان على وجه

(١) ص ١٧٨ .

(٢) حصن القارئ ، مخطوط ورقة ٢٠ .

(٣) نظم مسائل الشاطبية ص ٢٠ .

(٤) غيث النفع ص ١٤٧ ، وفتح المقفلات ورقة ١٢١ .

(٥) أبو داود شبل بن عباد المكي ، أخذ عن ابن محيصن ، مات ١٦٠ هـ ، الغاية ١/٣٢٣ .

الرواية فهو أيضاً خارج". وتعلق ببقية المحررين^(١) بلفظ ابن الجزري فمنعوا ، وأشاروا إلى نصه.

(١) الفتح الرحمانى ص ١٢٥ ، جامع الخيرات ٥١٨ ، الروض النضير ٢٥٨ ، الدرّة الفريدة ورقة ١٦١ ، إرشاد المريّد ١٣٤ ، حل المشكّلات ص ٤٦ .

قال الناظم:

وهيت وضم التاء لوا خلفه (١)

الوجه الزائد :

ضم التاء في قوله تعالى ﴿ هيت لك ﴾ (يوسف / ٢٣) لهشام.

وقد ذكره الداني في التيسير^(٢) وقال في الجامع : وكذلك روي إبراهيم بن عباد فزاد الشاطبي هذه الرواية في الحرز، وهي ليست طريق التيسير؛ لأن الداني قال : " وهذا هو الصواب".^(٣) ، وضعف الداني رواية التيسير فقال في الجامع : وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وهم منه.^(٤) فجمع الشاطبي بين الروایتين؛ لأن كليهما صواب ، مستدركا على الداني في ذلك نسبة الوهم للحلواني ، فهذا من باب تحقيق الروايات ، وتحري الصواب منه.

وقد تبع المحققون^(٥) الشاطبي في جمعه بين الروایتين مع بيان الطرق. وامتدح ابن الجزري هذا الصنيع من الشاطبي فقال : "ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجيهن عن هشام في قصيدته فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب".^(٦) وأما أصحاب التحريات فقد جاء الاضطراب عنهم كالتالي :-

(١) الحرز ٦١.

(٢) ص ١٠٤.

(٣) ص ٥٦٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح الوصيد ٢/٢٩٦، الكنز للجعبري ورقة ٢٩٠، إبراز المعاني ٣/٢٦٥، اللآلئ الفريدة ٣/٤١، سراج

القارئ ٢٥٦، الكنز لشعلة ٤٣٨، النشر ٢/٢٩٤.

(٦) النشر ٢/٢٩٤.

فالجزموري^(١)، وخلف الحسيني^(٢)، لم يذكر شيئاً وكأنهما أخذوا بالوجهين؛ لأن ابن الجزري قال عن الشاطبي في جمعه بين الرويتين تحريماً للصواب. وأما الضباع^(٣) والخليجي^(٤) فأوردا نص ابن الجزري فقط دون تصريح بعدم القراءة وهو توقف منهما. وتعلق المخللاتي^(٥)، والصفاسي^(٦)، والقاضي^(٧)، ومحمود جادو^(٨) بلفظ ابن الجزري حيث قال: "فخرج بذلك عن طرق كتابه" فصرحوا بالمنع من القراءة بهذا الوجه. وقال المخللاتي في سبب خروج الشاطبي عن طريقه: "لأنه طريق الداجوني عن هشام وهو طريق النشر، وطريق الحرز الحلواني"^(٩)

قلت: فالشاطبي لم يروه من طريق الداجوني، وإنما من طريق ابن عباد وهي قراءة الداني على شيخه أبي الفتح فهذه الطريق أقرب للشاطبية من طريق الداجوني، وإنما ذكر المخللاتي طريق الداجوني؛ لأنه لا معتمد له إلا نصوص ابن الجزري فقط، لأن ابن الجزري لما ذكر أنها رواية الداجوني أراد التنبيه أن هذه الرواية من طريقه هو في النشر ولم يقصد أنها رواية التيسير، وعلى هذا فليس سبب خروج الشاطبي أنها رواية الداجوني، وإنما لأنها رواية ابن عباد وهذا مراد ابن الجزري لا بالأخذ بظاهر النصوص.

(١) الفتح الرحمانى ١٨٤.

(٢) نظم مسائل الشاطبية ص ٤٦.

(٣) إرشاد المرید ٢١٧،

(٤) حل المشكلات ص ٧٧.

(٥) فتح المقفلات ورقة ١٣٢.

(٦) الصفاسي في غيب النفع ص ١٤٨.

(٧) البدور الزاهرة ص ١٤٨.

(٨) في تحقيقه لإبراز المعاني ٢٦٥/٣.

(٩) فتح المقفلات ورقة ١٢٢.

قلت : ويعلوا هذا الاضطراب أمر آخر وهو أن رواية التيسير (بفتح التاء والهاء) التي أخذ بها المحررون لأنها طريق التيسير والحرز فإن الداني قد صرح في جامع البيان أنها وهم من الحلواني " فصار هذا خروجاً للداني من طريقه في التيسير ، فكان ينبغي على أصحاب التحريات ألا يقرؤوا بهذا الوجه . وأما وجه (ضم التاء والهاء) التي زادها الشاطبي فلم يقرؤوا بها؛ لأنها خروج من طرق التيسير؛ لأنها رواية ابن عباد فأيهما أحق بالمنع ما تركه الداني وضعفه أم ما صوبه من طريق آخر؟ فدل هذا على أن أصحاب التحريات ، إنما يصدرن عن نصوص الجزري فقط دون الوقوف على منهج ابن الجزري ، والأولى منهم اتباع الإمام الداني والإمام الشاطبي وأقوالهما واختيارهما .

قال الناظم :

" نأى شرع يمن باختلاف " (١)

الوجه الزائد :

إمالة الهمز للسوسي في قوله تعالى ﴿ ونا بجانبه ﴾ (الإسراء ٨٣) وفي (فصلت : ٥١) وقد ذكر الداني ذلك في التيسير (٢) ، وأوضح في الجامع أن شيخه أبا الفتح حكى له عن قراءته في روايته عنه بالوجهين . ثم بين الداني أيضاً أنه قرأ في رواية عبد الوارث (٣) بإمالة فتحة الهمزة في السورتين فزاد الإمام الشاطبي هذا الوجه في الشاطبية من قراءة الداني على شيخه أبي الفتح من طريق السوسي وعبد الوارث عن أبي عمرو البصري . ثم وصف الشاطبي هذه الزيادة بقوله " شرع يمن " لزيادة التأكيد على صحة نقلها وظهور حجتها .

وقد تبع المحققون (٤) أبا القاسم الشاطبي على إثبات هذه الرواية، وبينوا أن هذا الخلاف هو ما أشار إليه الداني في التيسير وفي غيره ثم وصف الشاطبي هذه الزيادة بقوله : " شرع يمن " .

فقال الفاسي : "قوله : (شرع يمن) أشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمن لصحة نقله وظهور حجته .. والحجة للسوسي: إتباع الأثر والجمع بين اللفظين" . (٥)

(١) الحرز ص ٢٦ .

(٢) ص ١١٥ .

(٣) بن سعيد بن ذكوان التنوري ، أخذ عن أبي عمرو البصري ، مات ١٨٠ هـ ، الغاية ٤٧٨/١ .

(٤) اللآلي الفريدة ٤٠٧/١ ، الكنز الشعلة ص ١٨٥ ، إبراز المعاني ١٠٩/٢ ، فتح الوصيد ٤٧٥/١ ، سراج القارئ ص ١١٠ ، كنز الجعبري ورقة ١٠٢ ، مبرز المعاني للعمادي ورقة ١٠٠ ، الدررة الفريدة ورقة ٨٣ ، الكشف للحسيني عباد ورقة ٨٣ .

(٥) اللآلي الفريدة ٤٠٧/١ .

وقال الموصلي : "الشرع : المورد اليمن البركة ثم مدح الإمامة بأنه محل يمن وبركة".^(١)

وأما ابن الجزري : فقد ذكر أن هذه الرواية انفراد من شيخ الداني، وتبعه الشاطبي والملاحظ هنا أن ابن الجزري لم يحكم على هذه الرواية بمنع القراءة، والسبب في ذلك لأنها ليست طريق النشر بل ذكرها في طيبة النشر^(٢) والتقريب^(٣) على رغم أنها ليست من طرقه، فكان الأولى أن لا يعرج عليها، ولكن لصحتها وثبوتها عن الداني والشاطبي ذكرها فيها.

وأما قوله : "وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً".

قلت: ففي هذا الإجماع نظر . فقد ثبت هذا الخلاف عن السوسي من بعض طرقه، فقد أثبت ابن مهران من قراءته على شيخه أبي بكر النقاش أنه قرأ بفتح النون وكسر الهمزة للسوسي^(٤)، وقراءته هذه من طريق محمد بن أحمد الرقي عن السوسي فعلى هذا تكون رواية السوسي بالإمالة والتي ضمنها الشاطبي للحرز واصفاً إياها باليمن والبركة وصحة النقل قد جاءت من طريق أبي الفتح، والتي نعتها ابن الجزري بأنها انفراد عنه .

(١) كنز المعاني ص ١٨٥ .

(٢) ص ٥٢ .

(٣) ص ٥٨ .

(٤) المبسوط في القراءات العشر ٢٣٠، الغاية ٣٠٣ .

ومن رواية كل من المروزي^(١) عن السوسي من طريق ابن سعدان^(٢) ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو ، ورواية إبراهيم بن اليزيدي^(٣) عن أبيه عن أبي عمرو^(٤) وبالإمالة للسوسي قطع الأهوازي^(٥).

وأما قول ابن الجزري : ولهذا لم يذكره في المفردات ولا عول عليه (أي الإمالة للسوسي) فقد عول عليه وذكره في التيسير والجامع وغيرهما كما أثبت ذلك السخاوي^(٦) ، قلت : وعدم ذكره في المفردات فقط ليس حجه؛ لأنه ذكره في غيره .

وأما أصحاب التحريات : فقد أجمعوا على عدم القراءة بهذه الرواية لأنها انفراد وخروج عن طريقه، وذكر بعضهم أن ابن الجزري منع من القراءة وهذا غير صحيح فإنه نبه على الانفراد فقط، وزاد بعضهم أنه خلاف غير صحيح^(٧) . وهذا ما لم يقله أحد وقد ثبتت صحته عن الداني والشاطبي وكفى بذلك.

ولو أن لفظ الانفراد يعني سقوط القراءة لأخرجنا كل انفراد يذكره ابن الجزري، فخذ مثلاً في حرف ﴿ هار ﴾ قال: وانفرد صاحب التجريد ... بفتحه، وانفرد سبط الخياط بإمالاته من رواية إدريس وانفرد في المبهج بالخلاف فيه عن حمزة ... و ﴿ القهار ﴾ وانفرد

(١) محمد بن يحيى بن سليمان ، عرض على ابن سعدان ، مات ٣٠٠ هـ ، الغاية ٢/٢٧٦ .

(٢) محمد بن سعدان الضير ، عرض على اليزيدي ، مات ٢٣١ هـ ، الغاية ٢/١٤٣ .

(٣) إبراهيم بن يحيى بن المبارك ، قرأ على أبيه ، الغاية ١/٢٩ .

(٤) ذكره ابن البادش في الإقناع ص ١٩٣ .

(٥) نص على ذلك المعبري في كنزه ورقة ١٠٢ .

(٦) ذكره السخاوي عن الداني في غير التيسير ، ١/٤٧٥ .

(٧) تقريب النشر لابن الجزري ٦٢

أبو معشر في تلخيصه... وانفرد النهرواني من طرق .. بإماليته. ^(١) وهذا دليل على أن ابن الجزري لا يريد من مجرد كلمة انفراد المنع إلا إذا كانت عنده من ذوات الأسباب. وقال بعض المحررين: لأن كل انفراد لا يقرأ به لعدم تواتره ^(٢) قلت: وهذا تناقض إذا قد مر معنا في مقدمة البحث أن الأمة قد قرأت فيما انفرد فيه حفص وورش وابن ذكوان وغيرهم مخالفين شيوخهم ، فالسوسي واحد من هؤلاء الرواة . ثم إن قولهم : (لعدم تواتره) فإن الانفراد لا يطلق عليه لفظ التواتر فالانفراد إما أن يكون مشهوراً أو أقل شهرة أو ضعيفاً أو غير ثابت . وأما بقية المحررين فقد جاءت عبارتهم وألفاظهم واحدة بنقل الآخر عن الأول وقد خالف إجماع المحررين الشيخ البقري من قراءته على شيخه شحادة اليميني فأثبت الوجهين للسوسي آخذاً ^(٣) بالخلف ، وهذا طريق إسنادي من قراءتي على شيخني رشاد السيسي حفظه الله عن الشيخ الزيات (رحمه الله).

(١) إبراز المعاني تحقيق محمود جادو ١٠٩/٢ . وإرشاد المرید ٩٧ .

(٢) حل المشكلات ص ٣٠، إرشاد المرید ٩٧، غيث النفع ١٧٠ .

(٣) القواعد المقررة ١٦٥ ،

قال الناظم:

" ونافع لدي مريم هايا" (١)

الوجه الزائد :

تقليل الهاء والياء لقالون في قوله تعالى ﴿ كهيعص ﴾ (مريم / ١)
وقد ذكر الداني هذه الرواية لقالون في التيسير (٢) وأوضح في الجامع أنها رواية الحلواني عن قالون ، وأنها أيضاً قراءة مشايخه أبو الفتح ، والحسن بن غلبون، وصرح أيضاً أن هذه هي قراءته في جميع الطرق عن نافع (٣)، وزاد الشاطبي هذا الوجه في الحرز، وتبع المحققون الشاطبي في ذلك، وكذا ابن الجزري، وبين أنها طريق الحلواني فوافق المحققين قبله دون ذكر كلمة "خروج"؛ لأن الداني قال : "وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني (٤) الهاء والياء بين بين". (٥) أي : من جميع الطرق عن نافع بالإمالة بين بين . وأما قول ابن الجزري : وبه (أي: بين بين) قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين يعني من طريق الحلواني (٦)، فظاهر نص ابن الجزري يفيد أنه ليس طريق التيسير، وهو ما تعلق به أصحاب التحريات فمنعوا القراءة بهذه الرواية، فابن الجزري اكتفى برواية الحلواني فقط؛ لأنها طريقه في النشر فتوهم أصحاب التحريات أنه يقصد التيسير والشاطبية فمنعوها وبحمد الله وبالإسناد الصحيح تبين أن الداني قرأ لقالون من طريق التيسير أيضاً بالإمالة بين بين من طريق أبي نشيط

(١) الحرز ص ٥٩.

(٢) ص ١٢٠.

(٣) جامع البيان ٦١٣.

(٤) محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم الأسدي ، عرض على أبي الربيع ، مات ٢٩٦، الغاية ١٧٠/٢.

(٥) جامع البيان ٦١٣.

(٦) النشر ٦٧/٢.

فقد أثبت الإمام ابن الوجيه الواسطي أنه قرأ على شيخه أبي عبد الله المصري^(١) بسنده إلى الداني، وهي طريق المصريين بالإمالة بين بين من طريق أبي نشيط وساق سنده من طريق المصريين فقال : وقرأ أبو نشيط على قالون من طريق المصريين، قرأت بها على شيخنا الإمام أبي عبد الله المصري بسنده إلى الداني قال : قرأت على أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى المقرئ الضرير الحمصي وقال : قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي وقال : قرأت بها على إبراهيم بن عمر المقرئ وقال قرأت بها على ابن بويان بسنده.^(٢)

وكذا ابن الباذش فقد قرأ لقالون بين بين وجهاً واحداً من قراءته على شيخه بسنده إلى الإمام الداني من طريق أبي نشيط حيث قال: "وقرأ أبو عمرو على أبي الفتح فارس وأخبرهما أنه قرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي وقرأ على أبي أحمد بن عثمان بن بويان ، وقرأ على أحمد بن محمد الأشعث وقرأ أبو حسان على أبي جعفر ... ويعرف بأبي نشيط ، وقرأ على قالون".^(٣)

قلت : وهذه طريق التيسير لذا فإن الداني لم يذكر فيه إلا الإمالة بين بين فتكون من طريق الحلواني كما أشار ابن الجزري من قراءته على عبد الله بن الحسين ومن طريق أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح فارس كما أشار ابن الوجيه^(٤).

وهذا معنى قول الداني في الجامع : "وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني الهاء والياء بين بين"^(٥)، وهو ما قطع به الموصلي جعفر بن مكّي^(٦) وجهاً واحداً عن

(١) محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ المصري ، عرض على ابن شجاع ، مات ٧٢٥ هـ ، الغاية ٦٥/٢ .

(٢) محمد بن هارون المروزي البغدادي، عرض على قالون ، الغاية ٢/٢٧٣ ، وانظر الكنز للواسطي ص ١٧ .

(٣) الإقناع ص ٣٤ .

(٤) الكنز ، ص ١٧ .

(٥) الجامع ٦١٣ ،

(٦) جعفر بن مكّي بن جعفر ، شيخ شيراز ، عرض على عبد الله بن إبراهيم ، مات ٧١٣ هـ ، الغاية ١/١٩٨ .

نافع بالإمالة بين بين من طريق الحرز^(١) للشاطبي وهو قول الشاطبي : ونافع لدي مريم هايا^(٢) أضف إلى ذلك قول ابن الجزري : وهو الوجه الثاني في الشاطبية دون أن يذكر خروجاً للشاطبي كعادته . وأما أصحاب التحريات : فقد جاء التباين عنهم كالتالي :

فبينما أثبت البقري في القواعد المقررة الإمالة بين بين لقالون وجهاً واحداً^(٣) ، وذكر السيد هاشم الوجهين^(٤) أغفل كل من الخليجي^(٥) والجمزوري^(٦) الإمالة لقالون فلم يذكر شيئاً . ولعله إشارة منهما للأخذ بها . وأشار بقية المحررين^(٧) إلى إمالة قالون هنا خروج للشاطبي عن طريقه ، وذكروا أن ابن الجزري أشار إلى ذلك وعليه فينبغي أن لا يقرأ بها . وقد غر أصحاب التحريات ظاهر نصوص ابن الجزري فقط ، فكما سبق فإن ابن الجزري لم يذكر للداني سوى طريق الحلواني بالإمالة بين بين والموافقة للنشر ، بينما أثبت الإمالة ابن البادش وابن الوجيه الواسطي ، بين بين لقالون بنفس طريق التيسير ولكن أصحاب التحريات تعلقوا بلفظ خروج عن طريق الشاطبي وهو وهم ، بل هو طريق التيسير ، وإذا أخذنا بكلام المحررين ، فإننا ننسب إلى الشاطبي والموصلي وابن الوجيه الواسطي وابن البادش الوهم في رواياتهم والطعن في آسانيدهم (معاذ الله) وتعلق بظاهر نصوص أخذ بها المحررون علماً بأن الداني لم يذكر الفتح في التيسير وذكره في

(١) انظر الكامل في التجريد ، مخطوط ورقة ١٠٩ .

(٢) الحرز ص ٥٩ .

(٣) القواعد المقررة ص ٢٧٩ ،

(٤) حصن القارئ ، مخطوط ورقة ٢٤ .

(٥) حل المشكلات ، ص ٨١ .

(٦) الفتح الرحمانى ، ١٤٥ .

(٧) إرشاد المرید ٢٠٨ ، البدور الزاهرة ، ١٩٨ ، إبراز المعاني ٢١٧/٣ ، بلوغ الأمنية ٣١ ، غيث النفع ١٧٨ ، فتح

المقفلات ، مخطوط ورقة ١٤٩ .

الجامع ، فأخذوا به لقالون وتركوا طريق الداني في الجامع بالإمالة بين بين لقالون. وعلى هذا الاضطراب بين المحررين بين آخذٍ وتاركٍ سيكون الاضطراب بين طلبة العلم تبعاً لشيخه الآخذ عنه.

قال الناظم :

" يا كاف والخلف ياسر " (١)

الوجه الزائد :

إمالة الياء للسوسي في قوله تعالى ﴿ كهيعص ﴾ (مریم : ١) وقد ذكر الداني هذه الرواية في التيسير (٢) ، ونبه في الجامع (٣) أنها من غير طريق أبي عمران النحوي الذي هو طريق التيسير ، فتكون هذه الرواية من طريق الرقيين غير أبي عمران من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس ، ومن طريق القرشي من قراءة أبي الفتح على عبد الباقي وهذه الرواية أشار إليها ابن الجزري في النشر (٤) أنها رواية صاحب التجريد وكذا من طريق أبي عثمان النحوي من قراءة الداني على عبد الباقي أيضاً (٥) فزاد الإمام الشاطبي هذه الرواية على التيسير من هذه الطرق وقد تبع المحققون (٦) أبا القاسم الشاطبي ، واستدلوا على صحتها وثبوتها بقول الداني في غير التيسير: "قرأت على فارس بإمالة فتحة الهاء والياء جميعاً للسوسي" (٧) وكذا ابن الجزري فقد بين طريق هذه الرواية ، وأنها ليست طريق التيسير .

(١) الحرز ص ٥٨ .

(٢) ص ٤٢٠ .

(٣) ص ٦١٤ .

(٤) جامع البيان ٦١٤ ، انظر أسانيد الداني ص ١١٦ .

(٥) إبراز المعاني ٢١٦/٣ ، كنز شعلة ص ٤١٧ ، الدر النثير ٦٧٠ ، سراج القارئ ٢٤١ ، اللآلئ الفريدة ٥٠٦/٢ ،

فتح الوصيد ٢٦١/٢ ، كنز الجعبري ورقة ٢٧٤ .

(٦) فتح الوصيد ٢٦١/٢ ، اللآلئ الفريدة ٥٠٦/٢ ، كنز الجعبري ورقة ٢٧٤ .

(٧) النشر ٦٩/٢ .

وأما قول ابن الجزري : " وبالجملة فلا نعلم إمالتها وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طرق التيسير والشاطبية ولا في طرق كتابنا ، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا".^(١)

قلت : فإن هذا النص والذي تعلق به أصحاب التحريات لا يعني، بل ولا يفهم منه أن ابن الجزري يمنع من القراءة بإمالة السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، فكل ما أراد ابن الجزري هنا أنه لا يأخذ ألا بالفتح ، لأن الإمالة ليست طريقه فاعتذر عن إدراجها في النشر لأنه لا يعلم أن الإمالة وردت عن السوسي إلا من طريق من ذكر أي "الرقيين" والقشبي، وأن أبا عمران النحوي وهي طريق النشر ، لم يقرأ الداني له إلا بالفتح ، ثم بين أن الإمالة أيضا ليست طريق الشاطبي ولا التيسير لأنها لو كانت فيهما لكانت ضمن طرق النشر إلى أن قال : " ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا" في إشارة صريحة عن نفسه وعن كتابه النشر ، وفيما يخصه هو ، وإلا لو شاء لقال : ولا يقرأ به من الشاطبية والتيسير أو لا سبيل للأخذ به منهما كعادته. وأما نسبة ابن الجزري الوهم للشاطبي في متابعة التيسير في قول الداني : " وكذا قرأت في رواية أبي شعيب" بأنه ظن أن الإمالة من طريق أبي عمران فهذا غير مقبول، وقد رد الإمام الشاطبي هذا بقوله : " والخلف ياسر حيث بين الشراح وعلى رأسهم أبو شامة فقال : والياسر في اللغة هو اللاعب بقداح الميسر ، وكان لا يتعاطاه من العرب إلا الكرماء فكأنه قال : والخلف خلف كريم ، أي صادر عن نقل صحيح^(٢)، قلت : ففي هذا إشارة من الشاطبي أن هذه الرواية من غير التيسير فوصفها بالخلف الكريم كناية عن النقل الصحيح . وأما أصحاب التحريات ، فقد تعلقوا بقول ابن الجزري : " وليس

(١) النشر ٧٠/٢

(٢) إبراز المعاني ٢١٦/٣.

ذلك في طريق التيسير والشاطبية " ظناً منهم أن هذا تصريح منه بعدم القراءة من الشاطبية والتيسير ، وهذا غير صحيح كما تقدم ، فإن هذا النص يفيد اعتذار ابن الجزري عن الأخذ بالإمالة للوسوسي من طريق كتابه فقط؛ لأن هذه الرواية من ذوات الأسباب عنده وهو الوهم من الشاطبي على حد قوله، فابن الجزري معذور بعدم الأخذ بهذه الرواية؛ لأنها ليست متصلة بأسانيد من طريق الشاطبي ولا التيسير ، ولا الزائدة عليهما ، فلم يأخذ بها لا أن يكون معنى كلامه المنع فهي صحيحة ثابتة من طريق الداني من سائر طرقه إلا طريق ابن جرير، وفي ذلك النقل الصحيح للشاطبي هذا، فهذا جُل ما أَرادَه ابن الجزري، فلا يعقل أن يمنع ابن الجزري ما صح عند غيره .

وأما أصحاب التحريات فغير معذورين ، لأنهم قرؤوا الشاطبية من خلال كتاب ابن الجزري وأسانيده ، وتركوا طرق الداني والشاطبي في سائر كتبه في هذه الرواية بدليل أن الذين عاصروا ابن الجزري ممن في طبقتهم كالقباقي وابن القاصح قد أثبتوا الخلف للوسوسي^(١) فهذا القباقي قال : وإنما ذكرتهما تبعاً للشاطبي والداني^(٢)، فعلى الرغم من أنهما ليستا طريق القباقي ذكرهما؛ لأن الشاطبي والداني ذكرهما وكذا ابن النشار صاحب البدور الزاهرة.^(٣)

وقد خالف البقري سائر المحررين فأثبت هذه الرواية للوسوسي من قراءته على شيخه شحاذة اليميني من طريق الشاطبية ، فأثبت الوجهين للوسوسي ، وأخذ بالخلف^(٤)

(١) البدور الزاهرة ٢٨٥، حل المشكلات ٨١، الفتح الرحمانى ١٤٥، إرشاد المرید ٢٠٨، غيث النفع ١٧٨،

نظم مسائل الشاطبية ص ٣١، فتح المقفلات مخطوط ورقة ١٤٩ .

(٢) سراج القارئ ٢٤١، إيضاح الرموز ٢١٧ .

(٣) ٦٠/٢

(٤) القواعد المقررة ٢٧٢،

وكذا السيد هاشم حيث جمع بين الوجهين بإمالة الداني في غير التيسير ونص على
ثبوتها من قراءته على شيخه. (١)

(١) حصن القارئ ورقة ٢٥.

قال الناظم :

وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا^(١)

الوجه الزائد:

الإدغام لابن ذكوان في قوله تعالى ﴿فإذا وجبت جنوبها﴾ (الحج / ٣٩)

ولم يذكره الداني في التيسير^(٢) وذكره في غيره ففي الجامع قال : "وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرازق وغيرهم عن الأخفش عنه ... ﴿وجبت جنوبها﴾ بالإدغام".^(٣) وفي غير الجامع قال : "فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام"^(٤)، فزاد الناظم اختياراً هذا الوجه لصحة نقله وثبوته عن الداني ، ثم قال عن هذا الوجه : "يفتلا " قال السخاوي : "يقول : افتليت الشعر إذا تدبرته، وإنما قال ذلك : لأن المشهور عن ابن ذكوان فيه الإظهار"^(٥) وقد تبع المحققون^(٦) الشاطبي وأثبتوا الخلف وأشاروا إلى طريقه في الجامع وفي غيره وأنها قراءة الداني على شيخه كما سيأتي . وأما ابن الجزري : فذكر أن هذه الرواية انفراد للشاطبي ، وأنه لا يعرف خلافاً عن ابن ذكوان من هذه الطرق أي الشاطبية والتيسير فاعتذر عن الأخذ بها، فنبه على هذا الانفراد غير المعروف في طرق الشاطبية والتيسير حتى لا يُظن أنه أخذ به عن طريقه ، وعليه فتكون هذه الرواية

(١) الحرز ص ٢٢.

(٢) ص ٤٣.

(٣) جامع البيان ٢٧٩.

(٤) فتح الوصيد ٤٢٩/١، إبراز المعاني ٥٠/٢، كنز الجعبري ٥٦٣/٢.

(٥) فتح الوصيد ٤٢٩/١.

(٦) فتح الوصيد ٤٢٩/١، العقد النضيد ١١٥١/٣، اللآلئ الفريدة ٣٤٤/١، إبراز المعاني ٥٠/٢، كنز

الجعبري ، ٥٦٣/٢، كنز شعلة ص ١٦١، سراج القارئ ٩٣، شرح الشاطبية للسيوطي ١١١، إيضاح الرموز

. ١٨٥

من ذوات الأسباب عنده لأنه لا يعرف خلافاً عن ابن ذكوان من طريق الشاطبية والتيسير، وليس المنع؛ لأنها انفراد كما هو ظاهر الأمر، وهو ما تعلق به المحررون فجعلوا كل انفراد لا يقرأ به، فهذا غير صحيح في منهج ابن الجزري، فقال في الطيبة: " لا وجبت وإن نقل".^(١)

ولما أورد أبو شامة نصاً يفيد أن الداني قرأ على أبي الفتح لهشام وابن ذكوان معاً بالإدغام لجأ ابن الجزري إلى الجامع للداني، واستشهد من خلاله بأن الداني إنما قرأ بالإدغام على أبي الفتح في رواية هشام فقال: " ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام عن أبي الفتح إلا في رواية هشام".^(٢) وأنه لا خلف في حرف ﴿ وجبت ﴾ لابن عامر بكمالها فلهشام الوجهان ولابن ذكوان وجه ومناقشة هذا نلقي الضوء على ما يلي:

أولاً: قول ابن الجزري: وقد قال أبو شامة...^(٣)، قلت: فإن هذا النص ليس لأبي شامة وإنما هو للإمام السخاوي في فتح الوصيد ذكره نصاً عن الداني، وذكره أبو شامة حكاية عنه.

ثانياً: - أن ما ذكره أبو شامة من قراءة الداني على أبي الفتح بالوجهين لابن عامر بتمامه ليست في جامع البيان أصلاً بل في غيره، فظن ابن الجزري أن كلام أبي شامة هذا يقصد منه الجامع للداني بدليل أن ابن الجزري قال مباشرة ليبين أن الجامع لا يدل على كلام أبي شامة: "والذي نص عليه في جامع البيان... إلى أن قال: ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام".

(١) طيبة النشر ٤٩ .

(٢) النشر ٦٠/٢ .

(٣) المصدر السابق .

قلت : وقد أورد الإدغام الإمام السخاوي ما يؤيد كلام أبي شامة بتنصيب الداني على القراءة بالوجهين وكذا الإمام الجعبري في الكنز .

فقال الإمام السخاوي : "وقال أبو عمرو في غير التيسير : وقد اختلف عن ابن ذكوان في إدغامهما في الجيم في " وجبت جنوبها " فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام ، وقرأت على أبي القاسم ، وأبي الحسن بالإظهار" .

وقال الإمام السخاوي : " وقال (أي: الداني) في موضع آخر : واتفق ابن ذكوان وهشام على الإدغام في الجيم في " وجبت جنوبها " من قراءتي على أبي الفتح عن قراءته"^(١) وقال الإمام الجعبري : ولاين ذكوان في " وجبت جنوبها " وجهان ذكرهما الداني في غير التيسير ، الإظهار من طريق أبي الحسن ... والإدغام من طريق فارس.^(٢) وقال الإمام الجعبري : "ونقل الداني الخلاف عنهما أيضاً"^(٣) .

قلت : فهذا تصريح من الداني بالقراءة لا يقبل التأويل. فاستدل الشاطبي والسخاوي وأبو شامة والجعبري ، في غير الجامع. على تنصيب الداني بالخلف، واقتصر ابن الجزري على الجامع والتي لم يشر فيها الداني إلى الخلاف أصلاً.

ثالثاً : قول ابن الجزري : "وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح"^(٤)، قلت : ففي هذا إشارة إلى عدم تيقن ابن الجزري من قراءة الداني أو عدمها (لاقتصاره على رواية الجامع) فلو كان جازماً لما اضطر لهذه العبارة .

(١) فتح الوصيد ٤٢٩/١ .

(٢) الكنز ٥٦٢/٢ .

(٣) فتح الوصيد ٤٢٩/١ .

(٤) النشر ٦٠/٢ .

وهذا الإمام أبو معشر الطبري ^(١) يثبت لهشام وابن ذكوان الإدغام فقال :
 "وبإدغامهما في ... والجيم هشام ... زاد ابن ذكوان في الجيم". ^(٢)
 قلت: وهذا مصداق قول ابن الجزري : "ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه
 الطرق". ^(٣) يريد طرق الشاطبية والتهسير ، لأنه قد ثبت الإدغام من غيرهما ، كالداني
 وأبي معشر الطبري . كما أثبت الخلف الإمام القباقي الحلبي فقال : "واختلف عن ابن
 ذكوان في وجبت " والأكثر على الإظهار" ^(٤)، وكذا ابن النشار الأنصاري المصري
 فقال : "وقرأ ابن ذكوان بالإظهار والإدغام". ^(٥)
 وأما أصحاب التحريات ^(٦) فتعلقوا بلفظ ابن الجزري عندما قال : "ولا نعرف خلافاً
 عنه (أي ابن ذكوان) من هذه الطرق". ومنهم من زاد على ابن الجزري ، فقال
 القاضي : "وابن ذكوان اختلف عنه، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس
 صحيحاً عنه". ^(٧) وهذا لم يقله ابن الجزري والذي نص عليه ابن الجزري أنه لا يعرف
 خلفاً لابن ذكوان من طريقي الشاطبية والتهسير، وأما الشيخ القاضي فجعل الخلف غير
 صحيح عن ابن ذكوان . وهذا مردود لما قدمنا من الأدلة .

(١) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان ، عرض على الخباز ، مات سنة ٤٧٨ هـ ، الغاية ٤٠١/١ .

(٢) التلخيص ١٣٩

(٣) النشر ٦٠/٢

(٤) إيضاح الرموز ١٨٥ .

(٥) البدور الزاهرة ٩٥/٢

(٦) الفتح الرحامي ٩١ ، البدور الزاهرة ٢١٨ ، حل المشكلات ٨٣ ، الإتحاف ٢٧٥/٢ ، غيث النفع ١٩٢ ،

حصن القارئ ورقة ٢٤ .

(٧) الوافي ٢١٨ .

وأما في البدور فقال : "وقد أشار الشاطبي إلى ضعف الخلاف عنه بقوله : يفتلا" (١)
قلت : ولم يذكر أحد من المحققين وكذا ابن الجزري أن " يفتلا " إشارة لضعف الخلف
بل أنهم فهموا إثبات الخلف لابن ذكوان لا تضعيف الخلف عنه.
وقال الجمزوري : " وليس سوى الإظهار في النشر " يفتلا" (٢)، فيه دلالة على أن
المحررين يقرؤون الشاطبية من خلال كتاب النشر وأسانيده ، وقد سبق بيان أن ابن
الجزري معذور، فمثل هذه الرواية لم تثبت من طرقه .

(١) البدور الزاهرة ، ص ١٣٢ .

(٢) ص ٢٥١ .

قال الناظم:

وتحت النمل عندي دره بالخلف وافق موهلاً^(١)

الوجه الزائد :

الفتح للبي ، والإسكان لقبيل في قوله تعالى ﴿على علم عندي أو لم﴾ (الفصص: ٧٨) ولم يذكره الداني في التيسير^(٢) ، وذكره في الجامع وأن قراءة الفتح للبي هي رواية سائر الطرق عنه غير طريق أبي ربيعة ، وأن الإسكان لقبيل هي طريق أبي ربيعة كما أشار في التيسير وزاد في الجامع إلا أنها أيضاً طريق الزيني وابن الصباح وابن بقرة عن قبيل أيضاً .^(٣) فزاد الإمام الشاطبي هذين الوجهين ، وأطلق الخلاف عن ابن كثير بتمامه . ثم وصف هذا الخلاف بقوله : "وافق موهلاً" أي : مجعولاً أهلاً للموافقة للصواب ، من قولهم : أهلك الله لكذا ، أي : جعلك أهلاً له.^(٤)

وقد تبع المحققون^(٥) الشاطبي في إيراد الخلف لابن كثير بتمامه ، ونبهوا أن هذا الخلف مأخوذ من غير التيسير ، فقال الإمام السخاوي: "والخلف هو قول الإمام أبي عمرو: قرأت في رواية أبي ربيعة عنه بالإسكان ، وكذلك روى محمد ، وقرأت في رواية ابن مجاهد وغيره عنه بالفتح".^(٦)

(١) الحرز ٣٣ .

(٢) ص ٥٧ .

(٣) الجامع ٦٦٤ .

(٤) إبراز المعاني ٢/٢٣٧ .

(٥) كنز ورقة ١٣٣ . فتح الوصيد ١/٥٣٧ ، إبراز المعاني ٢/٢٣٧ ، سراج الفارئ ١٣٥ ، البدور الزاهرة للنشر ١٧٢/٢ .

(٦) فتح الوصيد ١/٥٨٢ . وكنز الجعبري ورقة ١٣٣ .

وقال الإمام ابن الجزري : "وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي ... وكلاهما صحيح عنه، ثم أشار إلى أن الوجهين - الفتح للبزي والإسكان لقبيل - خارجان عن طرق التيسير والشاطبية"^(١)، وهو ما أشار إليه المحققون قبله ولكن بالإشارة إلى طرق الداني في غير التيسير وكانت إشارة ابن الجزري بلفظ الخروج وهذا هو الفرق بين ابن الجزري ومن قبله من المحققين . وقال الإمام الموصلي في إشارة إلى ورود الخلف عن ابن كثير : "وابن كثير بخلاف عنه لمجيء الإسكان أيضاً عنه ولأجل ذلك الخلاف احتاج إلى إفراده بالذكر وإلا لكان داخلاً تحت الضابط"^(٢)

لذا قال الإمام الجعبري لمن ظن أن صنيع الشاطبي هذا يورث تداخلاً في الطرق : ولا يلزمه شيء (أي الشاطبي) على نقل الأهوازي؛ لأنه قال : واختلف عن ابن كثير فيهما^(٣) ، وأما أصحاب التحريات^(٤) : فتعلقوا بلفظ ابن الجزري عندما قال: " غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير"^(٥) ...

فمنعوا من القراءة بها ، على الرغم من ثبوت الخلف عن ابن كثير بتمامه كما نبه الجعبري وابن الجزري بأن الخلف ثابت وصحيح عن ابن كثير، كما تقدم، وخالف الإمام الصفاقسي المحررين فأثبت الخلف لابن كثير؛ وذلك تبعاً لقول ابن الجزري وكلاهما صحيح عنه^(٦).

(١) النشر ١٦٥/٢ .

(٢) كتر المعاني ٢٣٤ .

(٣) الكنز ورقة ١٣٣ ، وانظر الوجيز للأهوازي ص ٢٨٥ .

(٤) الوافي ١٨٧ ، إرشاد المرید ١٢٦ ، حلّ المشكلات ٨٧ ، الفتح الرحماني ١١٨ ، نظم مسائل الشاطبية ص ٢ ، حصن القارئ ٢٦ ،

(٥) النشر ١٦٥ / ٢ .

(٦) غيث النفع ٢١٨ ..

قال الناظم:

" فبشر عباد افتح وقف ساكناً يدا " (١)

الوجه الزائد :

إثبات الياء وصلماً مفتوحة وإثباتها وفقاً ساكنة للسوسي في قوله تعالى
﴿ فبشر عباد ﴾ (الزمر ١٧ - ١٨)

وقد ذكره الداني في التيسير^(٢)، إلا أنه نص في المفردات^(٣) أنه من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، وذكر الداني رواية أخرى عن السوسي، وهي: فتح الياء وصلماً، محذوفة في الوقف^(٤)، وذكر في غير التيسير رواية ثالثة وهي: الحذف في الحالين^(٥) وهي طريق أبي عمران النحوي وغيره، وهي طريق التيسير إلا أنه لم يذكره فيه .

فلما وقع هذا الاختلاف عن السوسي فيما نقل عنه قال الشاطبي " وقف ساكناً يداً " فقال الإمام السخاوي: " وأشار الناظم بقوله: وقف ساكناً يداً إلى ترك الحركة باليد لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: لا تتحرك في رد ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف".^(٦) وقال أبو شامة: "وقف ساكناً يداً: أي النقل كذا فلا ترده بقياس وجدل".^(٧)

(١) الحرز ٣٦

(٢) ص ١٥٣.

(٣) ذكره صاحب النشر ١٨٩/٢.

(٤) التيسير ١٥٣.

(٥) انظر كنز الجعبري ورقة ١٤٤، وفتح الوصيد ٦٢٤/١، وإبراز المعاني ٢٧٢/٢.

(٦) ٦٢٣/١.

(٧) ٢٧٢/٢.

فاختار الناظم أقوى النقول عن السوسي والأقيس وهو فتح الياء وصلأ ، وساكنة وقفأ كما صرح بذلك الإمام الجعبري^(١) والداني^(٢)، واختار الداني مفتوحة في الوصل محذوفة في الوقف لأنها عنده قياس قول أبي عمرو في إتباع المرسوم ، وقطع بذلك في التيسير^(٣) وقال في الجامع : فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عمرو ومن عد عدد المدني الأول فتحها . ثم قال : وأتبع أبا عمرو في القراءة والعدد^(٤) ، وترك كل من الناظم والداني الرواية الثالثة وهي الحذف في الحالين اختياراً منهما أيضاً وهي طريق التيسير كما نص على ذلك ابن الجزري فقال : وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير^(٥) ، وقد تبع المحققون^(٦) أبا القاسم الشاطبي على اختياره ، وأشاروا إلى بقية الخلاف عن السوسي فيما نقل عنه وأنه صحيح منقول ، فقال ابن الجزري : وكل من الفتح وصلأ ، والحذف وقفأ ووصلأ عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة نصاً وقياساً^(٧) ، وأما أصحاب التحريات^(٨) فقد أخذوا بظاهر نصوص الداني في التيسير ولم يمنعوا على الرغم من أن هذه الرواية ليست طريقه ولا طريق التيسير؛ لأنها

(١) الكنز ورقة ١٤٤ .

(٢) ذكره صاحب النشر ١٩١/٢ .

(٣) ص ١٥٣ .

(٤) ص ٧٠١ .

(٥) النشر ١٩٢/٢ .

(٦) فتح الوصيد ٦٢٥/١ ، النشر ١٩١/٢ ، إبراز المعاني ٢٧٢/٢ ، كنز شعلة ٢٥٣ ، اللآلئ الفريدة ٥٨٣/١ ،

كنز الجعبري ورقة ١٤٤ ، الدررة الفريدة ورقة ٢٦٦ ، النجوم الزاهرة للحكري ورقة ٢٧ ، سراج القارئ ١٤٦ .

(٧) النشر ١٩١/١ .

(٨) الروض النضير ص ٢٣٧-٢٣٨ ، إتخاف فضلاء البشر ٤٢٨/١ ، جامع الخيرات ص ٤٦٤ ، الكاشف لمعاني

القصيد ص ٩٣ ، حل المشكلات ص ٩١ ، غيث النفع ص ٣٤٢ ، نظم مسائل الشاطبية ص ٤٠ ، اختلاف القراء

ص ٢٤ ، الفتح الرحمانى ص ١٢٤ ، إرشاد المريد ص ١٣٣ ، حصن القارئ ورقة ٢٨ .

طريق القرشي وهو ما صرح به الداني في كتابه المفردات مقيداً نص التيسير، وانفرد الشيخ القاضي في البدور^(١) والوافي^(٢) بالمنع، وتعلق بتحريرات السيد هاشم في حصن القارئ^(٣) وأخذ بالحذف في الحاليين فقط من طريق الشاطبية فقال: "وذكر السيد هاشم أن فتح الياء للسوسي وصلاً وسكونها وقفاً ليس من طريق الحرز بل طريقه الحذف في الحاليين"^(٤).

قلت: وهنا إشارة إلى أن الشيخ عبد الفتاح لم يرجع لكتاب النشر في هذه المسألة لأن السيد هاشم إنما نقل ذلك عن ابن الجزري فاكتفى الشيخ عبد الفتاح بالنظر في تحريرات السيد هاشم فقط، والذي وقفت عليه في كلام السيد هاشم أخذه لجميع ما نقل عن السوسي (أي: الرويات الثلاثة المتقدمة) وخص رواية الحذف في الحاليين بقوله: "ولم يذكره في التيسير والأولى ذكره"^(٥).

فاكتفى الشيخ القاضي بهذه الرواية عن السيد هاشم (الحذف في الحاليين)، لأنها الموافقة لطريق التيسير والشاطبي، وقد وهم الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى^(٦) (رحمه الله) عندما ظن أن رواية الحذف في الحاليين ليست من طريق الشاطبية، وجعل الشيخ القاضي مخالفاً للمحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء في نظره، وذلك لأن القاضي تبع السيد هاشم في تحويراته الذي ادعى أن وجه الحذف في الحاليين من طرق الشاطبية، ثم حمل الشيخ عبد الرازق على الشيخ محمود جادو

(١) ص ٢٧٥.

(٢) ص ١٩٧.

(٣) ورقة ٢٨.

(٤) البدور الزاهرة ص ٢٧٥.

(٥) حصن القارئ ص ٢٨.

(٦) عرض على والده والشيخ الزيات، توفي سنة ١٤٢٩هـ، إمتاع الفضلاء ١/٢٠٨.

محقق كتاب إبراز المعاني بشدة لأنه تبع الشيخ عبد الفتاح القاضي فقال : "ووافق الشيخ القاضي - فيما ذكره من باب النفاق - محقق كتاب إبراز المعاني ، طبعة الجامعة الإسلامية، وخطاً الشاطبي وأبا شامة وعمل بكلام القاضي الذي لم يستند إلى دليل ولا أصل له ، انتهى محققه"^(١) . ثم استدل الشيخ عبد الرازق على أن وجه الحذف في الحاليين ليس من طرق الشاطبية بالأدلة التالية .

أولاً : إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية من المتقدمين على عدم ذكر الحذف في الحاليين.

ثانياً : أن المحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء لم يذكروا هذا الوجه .

ثالثاً : أن ما اعتمد عليه الشيخ القاضي وتبعه الشيخ جادو على تحريرات السيد هاشم لم تكن على الشاطبية وإنما على الطيبة.

رابعاً : أن رواية الحذف في الحاليين لم تستند لدليل ، ولا أصل لها ، فما عمله الشيخ القاضي والشيخ جادو يعتبر تخطئة للشاطبي وأبي شامة . وذكر الشيخ أدلة أخرى في تحقيقه لكتاب الفتح الرحماني فقال:

١- أن قراءة الداني على فارس بالإثبات من طريق ابن جرير ، والحذف من طريق القرشي^(٢) .

٢- أن قول ابن الجزري في النشر "وروى الآخرون حذفها ، وبه قطع الداني أيضا في التيسير"^(٣) معناه : أي الداني أثبت لجميع القراء الحذف في الحاليين إلا السوسي ، فليس له الحذف فيهما .

(١) اللآلئ الفريدة ٥٨٣/١ .

(٢) الفتح الرحماني ١٦٠ .

(٣) النشر ١٨٩/٢ .

٣- أن عدم ذكر ابن الجزري كتاب التيسير ضمن الكتب التي أثبتت الحذف في الحالين في قوله : " وذهب الباقر عن السوسي إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً". فيه دلالة على أن الحذف في الحالين ليس طريق التيسير ولا الشاطبية ، بل طريق النشر .

٤- أن قول ابن الجزري: "أن الحذف في الحالين: هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير"، لا دلالة فيه؛ لأن كلمة " ينبغي " لا تفيد الوجوب "

وعند التأمل في أدلة الشيخ (رحمه الله) تبين أنها لم تستند إلى تحقيق ولا تأصيل. فأما قوله : "إن إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية لم يذكروا إلا الإثبات للسوسي ولم يذكروا الحذف في الحالين فلا دلالة فيه لأن الرويات إنما تأخذ من كتب القراء المسندة ومن طرقها المختلفة ، وليس من شروح الشاطبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فما حكاه الشيخ من إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية على الإثبات فقط فغير صحيح فهذا أبو شامة يثبت ذلك فيقول : "وروى عن أبي عمرو نفسه الحذف في الحالين".^(١) وقال الإمام السخاوي : "قال أبو عمرو (رحمه الله) : وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي ، عن أبي عمرو على فارس وعلى الفارسي وعلى أبي الحسن وغيرهم".^(٢) وقال الإمام الجعبري: "وقال في غيره - أي الداني - وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي على فارس والفراسي وأبي الحسن"^(٣).

وأما قول الشيخ : "وأن المحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء لم يذكروا الحذف في الحالين" قلت: فإن الشاطبية لا أخطاء فيها حتى تحرر ، وقد ذكر هذا الوجه من

(١) إبراز المعاني ٢٧٢.

(٢) فتح الوصيد ٦٢٤/٢.

(٣) كنز المعاني ١٤٤.

المحررين كل من المتولي في الروض حيث قال : "الحذف في الحاليين مع القصر والإمالة وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير"^(١)، وذكره السيد هاشم في تحرياته فقال : "بالحذف في الحاليين .. غير أنه لم يذكره في التيسير والأولى ذكره"^(٢)، وتبعه الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه^(٣) وكذا الشيخ جادو في تحقيقه إبراز المعاني^(٤) .

وأما قول الشيخ : أن سبب ذكر السيد هاشم للحذف في الحاليين لأن تحرياته على الطيبة لا على الشاطبية. قلت: فهذا مردود بقول السيد هاشم عندما قال: "فهذا تقييد قصدت به بيان ما اختلف فيه من أوجه القراءات من طريق الشاطبية"^(٥) .

ثم إنه مردود أيضاً بذكر المتولي لهذا الوجه وأنه في التيسير كما سبق . كما أنه مردود بنص ابن الجزري حيث صرح بأنه من طريق التيسير .

وأما قول الشيخ : أن رواية الحذف في الحاليين لم تستند إلى دليل ، ولا أصل لها، فهذا غاية في البعد ، وهو غير مقبول . فقد جاءت هذه الرواية في كثير من الكتب ومن طرق كثيرة أيضاً فقد أثبتته صاحب الكافي^(٦) من طريق أبي عمران النحوي عن السوسي^(٧) وهذا طريق التيسير ، وكذا طريق التذكرة^(٨) من طريق أبي عمران طريق الكسروي

(١) ص ٣٣٨ .

(٢) حصن القارئ ورقة ١٢٨ .

(٣) البدور ص ٢٧٥ ، والواقي ١٩٧ .

(٤) ٢٧٢/٢ .

(٥) حصن القارئ الورقة الأولى .

(٦) صاحب الكافي الإمام ابن شريح .

(٧) ص ١٩٤ .

(٨) الإمام طاهر ابن غلبون ص ٤٤٧ .

(١) وهذه طريق الداني في غير التيسير، وكذا من طريق صاحب المصباح^(٢) من طريق المطوعي^(٣)(٤)، ومن طريق الطوسي^(٥) ومن طريق الأنطاكي^(٦) وهي طريق صاحب الاختيار في القراءات العشر^(٧)، كلهم عن ابن جرير الرقي .
 ومن غير طريق ابن جرير الرقي جاءت أيضاً هذه الرواية من طريق أبي الحارث الرقي^(٨) ، وهي طريق صاحب التبصرة في القراءات العشر^(٩) وطريق صاحب التلخيص^(١٠) ، وطريق صاحب التجريد^(١١) وطريق صاحب الروضة^(١٢) . وجاءت أيضاً من طريق جعفر بن سليمان^(١٣) عن السوسي وهي طريق صاحب التبصرة في القراءات السبع^(١٤) .

-
- (١) نظيف بن عبد الله أبو الحسن ، عرض على موسى بن جرير ، الغاية ٣٤١/٢ .
 (٢) الإمام أبو الكرم الشهرزوري .
 (٣) الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي البصري ، عرض على موسى بن جرير ، الغاية ٢١٣/٢ .
 (٤) المصباح في القراءات العشر ٢٣٦/٣ .
 (٥) الخضر بن الهيثم بن جابر الطوسي ، عرض على الأشنائي وأبي حمدون والسوسي ، مات ٣١٠ هـ ، الغاية ٢٧٠/٢ .
 (٦) عبدا لله بن محمد بن اليسع الأنطاكي ، عرض على موسى بن جرير ، مات ٣٨٥ هـ ، الغاية ٤٥٦/١ .
 (٧) المعروف بسبط الخياط ، انظر طريقه عن السوسي من طريق الأنطاكي ١٤٣/١ .
 (٨) محمد بن أحمد الرقي ، عرض على السوسي ، الغاية ٩٤/٢ .
 (٩) علي بن فارس الخياط ، انظر ص ٤٧٦ .
 (١٠) الإمام أبو معشر الطبري ، انظر ص ٣٩١ .
 (١١) الإمام أبو القاسم بن الفحام انظر ص ٣٠٠ .
 (١٢) الإمام أبو علي الحسن بن محمد المالكي انظر ص ٤٥٥/١ .
 (١٣) جعفر بن سليمان أبو الحسين المشحلائي ، عرض على السوسي ، مات ٣٣٠ هـ ، الغاية ١٩٢/١ .
 (١٤) ص ٣٢٣ .

وأما قول الشيخ : إن قراءة الداني على فارس بالإثبات من طريق ابن جرير، والحذف عن طريق القرشي ففي حصره (رحمه الله) لهذه الروايات بهذه الطرق، نظر آخر، إذ إن طريق القرشي ليس من طرق النشر ، فعلى هذا يجب أن لا نقرأ بالحذف في الحاليين من طريق النشر .

وأما قوله (رحمه الله) : أن كلمة "وروى الآخرون حذفها والتي ذكرها ابن الجزري في النشر أثبت لجمع القراء الحذف في الحاليين ما عدا السوسي فله الإثبات فقط .

فهذا توهم آخر من الشيخ (رحمه الله) إذ ظن أن كلمة " وروى الآخرون " هم بقية القراء الستة وهذا لم يرده ابن الجزري؛ لأن عبارة " وروى الآخرون " هي تابعة لمن أثبت الياء وصلاً للسوسي، والكلام ما زال متصلاً لرواية السوسي، فبعد أن بين ابن الجزري الذين أثبتوا الياء للسوسي وصلاً قال: واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً فروى الجمهور الإثبات وروى الآخرون حذفها^(١)، فاقطع الشيخ عبد الرازق هذه العبارة الأخيرة وجعلها دالة على بقية القراء الستة ، وابن الجزري لم يحتاج لبيان قراءة بقية القراء أصلاً في كلامه ، لأنه لم تأت رواية واحدة تثبت خلفاً لهم، فهو أمر مجمع عليه عند القراء فالخلف ثابت فقط عن السوسي لذا أفردته بالذكر .

وأما قوله (رحمه الله) : أن عدم ذكر ابن الجزري كتاب التيسير ضمن الكتب التي ذكرت الحذف في الحاليين، فيه دلالة على أن الحذف ليس طريق التيسير، فليس صحيحاً، بل إن ابن الجزري ذكره بقوله : وهو طريق أبي عمران ، فهذا هو طريق كتاب التيسير ثم قال : وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون ، وعلى أبي الفتح^(٢)، وهذا مما يؤخذ من كتب الداني الأخرى غير التيسير فكتبه يكمل بعضها بعضاً ، فليس

(١) النشر ٢/١٨٩ .

(٢) النشر ٢/١٩٠ .

بالضرورة أن تكون كل رواية يذكرها الداني في التيسير هي طريقه والعكس صحيح، وفي ما قدمت من ثبوت هذه الرواية باختلاف الطرق عن السوسي دلالة كافية على ثبوتها من طريق التيسير .

وأما قوله: إن قول ابن الجزري " إن الحذف في الحالين هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير " بأن كلمة " ينبغي " لا تفيد الوجوب . قلت: فالمسألة هنا ليست مسألة فقهية ، بل مرد ذلك للروايات واختلاف طرقها وثبوتها من عدمه، وتصريح العلماء في كتبهم.

وقد تبعت السبب الذي من أجله ساق الشيخ تلك الأدلة على أن الحذف في الحالين ليس طريق التيسير، وذلك لأن ابن الجزري عندما قال عن رواية السوسي " فقطع له بالفتح والإثبات صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير، كما نص عليه في المفردات فهو في ذلك خارج عن طريق التيسير" ^(١) عظم عند الشيخ عبد الرزاق أن يكون وجه الإثبات خارجاً عن طرق التيسير؛ لأن شراح القصيد قد ذكروه وكذا سائر المحررين ، فالأولى أن يكون وجه الحذف هو الخارج؛ لأن الداني لم يذكره في التيسير - فقال (رحمه الله) وبالرجوع إلى النشر تبين أن في هذه المسألة اضطراباً في المعنى واللفظ ، وأنها تحتاج إلى تحقيق، فقد يكون الخطأ من الكتاب ^(٢)، - يقصد كتاب النشر فلم يتهم ابن الجزري بالاضطراب، وإنما أحال ذلك على النسخ-، وقبل أن نذكر تصويب الشيخ عبد الرزاق للنشر أنه إلى بعض الأمور.

(١) النشر ١٨٩/٢ .

(٢) الفتح الرحمانى بتحقيق الشيخ عبد الرزاق ، ص ١٦٨ .

١- اعتقاد أصحاب التحريات أن كلمة " خروج عن الطريق " تعني عدم القراءة بهذا الوجه وهذه هي المشكلة، فإن ابن الجزري ومن خلال تتبع منهجه في كتاب النشر لا يريد ذلك ولا يقصده، وقد بينت منهجه في أول البحث

٢- أنه ليس كل رواية تذكر في التيسير بالضرورة أن تكون طريق الداني فيه، وليس كل رواية لا يذكرها الداني في التيسير لا تكون هي طريق التيسير.

٣- نقل أصحاب التحريات بعضهم عن بعض حتى ولو كان ذلك المنقول فيه نظر وخير مثال ذكرته على ذلك رواية القصر عن هشام في ﴿ يآته ﴾ بظه ، وحرف ﴿ يؤاخذ ﴾ وغيره".

ونعود إلى تصويب فضيلة الشيخ (رحمه الله) إذ يقول : "والصواب أن يعود الحذف على الحاليين، كما فعل الصفاقسي ص ٣٣٨، والمتولي في الروض النضير (مخطوط) وغيرهم".^(١) أي يريد الشيخ أن قول ابن الجزري: " فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه وبه قرأ على فارس". لا بد أن يكون هكذا : فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه وقرأ الباقي بالحذف في الحاليين، وبه قرأ على فارس. واستدل الشيخ على هذا بأن المتولي فعل هذا ، والصفاقسي وغيرهم . وعند الرجوع إلى الروض النضير للشيخ المتولي لم أجد هذا النص ، بل الذي وجدته خلاف ما ذكره الشيخ عبد الرازق، وهو تأكيد الشيخ المتولي أن الحذف في الحاليين طريق التيسير فقال : "الحذف في الحاليين مع القصر والإمالة ... وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير"^(٢). إلا أن الشيخ عبد الرازق قال : "أن كلمة

(١) الفتح الرحامي ص ١٦٩ .

(٢) الروض النضير ص ٣٣٨ .

ينبغي هنا للمتولي رأي منه". قلت: وعلى هذا لم يتبق إلا نص الصفاقسي، وهو لا شك أنه سبق قلم وهو لا يريد ذلك، وحتى نتأكد بشكل قاطع ولا يكون في النفس شيئاً فقد رجعت إلى النسخة المصرية من كتاب النشر مخطوط بالمكتبة الأزهرية ٦٥ / ٤٤٧٠ فكان النص موافقاً للمطبوع، وكذا رجعت إلى نسخة أخرى مصدرها تونس، دار الكتب الوطنية فلم أجد سقطاً، ثم رجعت إلى تلميذ ابن الجزري الإمام النويري^(١) في كتابه شرح طيبة النشر^(٢)، فوجدت في نسخته التي نقل كلام شيخه من النشر بالنص وليس هناك سقط أو تنبيه منه على ذلك، فدل هذا على أن ما كتبه الصفاقسي سبق قلم منه، وأن اعتماد الشيخ عليه لا أصل عليه من الرواية ولا الدراية. وأختم هنا بدليل آخر غاب عن فضيلته (رحمة الله)، وهو: أن ابن الجزري عندما ذكر الإثبات للوسوسي ذكر الكتب التي حكمت تلك الرواية في تسعة أسطر من كتابه، فلو أن الضمير يعود كما أراد الشيخ عبد الرازق "على الحذف في الحاليين لبينت تلك الكتب التناقض ولدل ذلك على أن هناك سقطاً في النشر، ثم كيف يرجع ابن الجزري مرة أخرى للحذف في الحاليين في آخر كلامه، وقد ذكر في بداية الكلام كتباً أخرى ذكرت الحذف في الحاليين وبالله التوفيق.

قلت والحق أن الثلاثة الأوجه هي للوسوسي من التيسير أيضاً وليس وجهان، أو وجه، فأما الحذف في الحاليين فتقدم إثباته من العنوان والتبصرة للخياط والكافي والتذكرة والمصباح والتلخيص والتبصرة لمكي، وقد ذكر ابن الجزري بعض هذه الكتب وهي طريقه فيها. وأما الإثبات وصلأ والحذف وفقاً وهو ما يقتضيه كلام الشاطبي من ظاهر النظم لمن تأمل فقد جاء السند المتصل بهذه الرواية من طريق المصريين من طريق موسى

(١) محمد بن محمد بن محمد النويري القاهري، عرض على ابن الجزري، الضوء اللامع، ٢٤٦/٩.

(٢) ٣١٥/٣.

بن جرير الرقي عن السوسي، وهي طريق التيسير من قراءة الإمام ابن الوجيه الواسطي صاحب الكنز فقال: "فأثبت فيها ياء محركة وصلأً .. والسوسي من طريق المصريين"^(١)، قلت : وأما ثبوتها لابن الجزري فمن طريق ابن حبش، وأما الإثبات في الحاليين فأثبتها الإمام ابن الباذش صاحب الإقناع من طريق موسى بن جرير الرقي من ثلاث طرق، طريق السامري وهي طريق التيسير ، وطريق ابن حبش وهي طريق العراقيين، وطريق الكسروي.. عنه، وهي طريق الداني في غير التيسير فقال (رحمه الله) : وأبو شعيب بياء مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف ^(٢)، وبالله التوفيق .

(١) الكنز في القراءات العشر ، ص ٢٣٠ .

(٢) الإقناع في القراءات السبع ٤٥٣ .

قال الناظم:

والتلاق والتناد درا باغيه بالخلف (١)

الوجه الزائد:

إثبات الياء وصلأ لقالون في قوله تعالى: ﴿التلاق﴾ (غافر ١٥). ﴿التناد﴾ (غافر ٣٢). وذكره الداني في التهذيب (٢)، وفي التيسير، وقال: إنه قرأ لقالون بالوجهين (٣)، وأوضح في الجامع أنها رواية أبي مروان العثماني (٤) وأحمد بن فليح عن قالون، ثم بين أن هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح من رواية قالون. (٥) وقد تبع المحققون (٦) أبا القاسم الشاطبي على اختياره لهذه الرواية لصحة سندها وثبوتها عن الداني وأشاروا إلى مصدرها من أقوال الداني في غير التيسير، وزاد ابن الجزري أن هذه الرواية مما انفرد به أبو الفتح فارس وتبعه الداني من قراءته عليه، فأثبتته في التيسير وتبعه الشاطبي (٧)، إلا أن قوله في النشر " ولا أعلمه - أي: إثبات الياء وصلأ لقالون - ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا عن طريق أبي مروان عنه وسائر الرواة عن قالون على خلافه (٨)، ففيه

(١) الحرز ٣٥

(٢) ورقة ٦

(٣) التيسير ١٥٦

(٤) محمد بن عثمان بن خالد القرشي العثماني، عرض على قالون، مات ٢٤١هـ الغاية ٢ / ١٩٦

(٥) الجامع ٧٠٦

(٦) فتح الوصيد ١ / ٦١٩، الكنز للجعبري ورقة ١٤٣، اللآلئ الفريدة ١ / ٥٧٩، النشر ٢ / ١٩٠،

سراج القارئ ١٤٥، النجوم الزاهرة للحكري ورقة ٢٧. إبراز المعاني ٢ / ٢٦٩، كنز شعلة ٢٥٣، الدرّة

الفريدة ورقة ٢٣٥.

(٧) النشر ٢ / ١٩٠.

(٨) النشر ٢ / ١٩٠.

نظر، فقد جاءت الروايات بالسند الصحيح ، وبتنصيب من أصحابها وبما يخالف قول ابن الجزري وأنها ليست رواية أبي مروان فقط عن قالون، بل ثبتت عن الحلواني وعن أبي نشيط وعن أحمد بن فليح كلهم عن قالون ، فهذا ابن الباذش ينص في كتابه الإقناع أنه قرأ لأبي نشيط من طريق أبي عمرو الداني على فارس عن عبد الباقي عن قالون بالوجهين الإثبات في الوصل ، والحذف في الحالين^(١)، فهذا طريق التيسير وهي مصداق قول الداني في الجامع " وقرأتهما أنا على أبي الفتح في رواية قالون من طرقهم على قراءته على عبد الباقي عن أصحابه بالوجهين بالإثبات والحذف".^(٢) وهذا الإمام العماني^(٣) في كتابه الأوسط أثبت لقالون وصلاً إثبات الياء من طريق الحلواني من طريق أبي عون الواسطي^{(٤)(٥)}، قلت: وهذه الطريق هي مدار رواية الحلواني عن قالون عند الإمام العماني، وهذا أبو الكرم الشهرزوري ينص على الإثبات وصلاً في كتابه المصباح عن قالون من طريق أحمد بن صالح^(٦) وهي طريق ابن مجاهد في كتابه السبعة^(٧). وأيضاً نص الداني على أنها رواية قالون من طريق أحمد بن فليح، وإن لم يكن طريقه ونص على أنها رواية الحلواني أيضاً من طريق الرازي^(٨) وهذه طريقه في الجامع^(٩) فكل هذه

(١) الإقناع ٤٥٥ .

(٢) الجامع ٧٠٦

(٣) أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ ، الغاية ١/٢٢٣ .

(٤) محمد بن عمر بن عون الواسطي ، عرض على الحلواني ، مات نحو ٢٦٠هـ ، الغاية ٢/٢٢١ .

(٥) الأوسط ص ٤٥١ .

(٦) المصباح الزاهر ٣/٢١٤ .

(٧) النشر ٢ / ١٩٠

(٨) محمد أحمد أبو العباس الرازي ، أخذ عن الحلواني ، الغاية ٢/٩٤ .

(٩) الجامع ٧٠٨

الروايات والطرق تدل على أن هذه الرواية لم يختص بها أبو مروان العثماني كما ذكر ابن الجزري في النشر بل شاركه غيره كما تبين .

وأما أصحاب التحريات فقد جاء الاضطراب عنهم، فبينما أثبت الأزميري في عمدة العرفان ^(١) والمتولي في الروض النضير ^(٢) الياء لقالون وصلاً من الشاطبية والتيسير، منعها كل من السيد هاشم ^(٣) والخليجي ^(٤) وعبد الفتاح القاضي ^(٥) والضباع ^(٦) والحسيني ^(٧)؛ لأنه خروج عن طريق الشاطبية وهو أيضاً انفراد ، تبعوا في ذلك ألفاظ ابن الجزري في النشر، وتوسط الصفاقسي في المسألة فقال : ونقل الخلاف في الطيبة يدل على أنه وإن كان ضعيفاً لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية ^(٨) وأما السمنودي ، فجعلها رواية العثماني فقط وأن صاحب النشر لا يرى خلفاً فقال : وفي النشر قد خلا ^(٩) وهذا عكس ما أثبتته الأزميري والمتولي والصفاقسي .

قلت : وسبب الاضطراب هو أن ابن الجزري عندما قال : "ولا أعلمه ورد من طريق ... إلا طريق أبي مروان وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً" ^(١٠) ، أوهم ظاهر العبارة أن قراءة الداني هذه من طريق أبي مروان، هي التي أثبتها الداني في التيسير

(١) انظر تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان ص ٣٨٢

(٢) ص ٣٤٣

(٣) حصن القارئ ورقة ٢٨ .

(٤) حل المشكلات ص ٩١

(٥) البدور الزاهرة ٢٧٩

(٦) الإرشاد ١٣٣

(٧) نظم مسائل الشاطبية، ص ٣٩

(٨) غيث النفع ٢٤٦

(٩) جامع الخيرات ٥٣٨

(١٠) النشر ٢ / ١٩٠

فأصبح هذا خروجاً للداني في التيسير ، والحق أن ابن الجزري لم يرد هذا لأن قراءة الداني من طريق أبي مروان إنما كانت على شيخه عبد العزيز بن جعفر وهذه ليست طريق التيسير وأما قراءته على أبي الفتح على عبد الباقي كانت من طريق أبي نشيط والحلواني والشحام^(١)، والزيري^(٢)، وهو ما غفل عنه أصحاب التحريات فقول ابن الجزري : "ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلواني" .. لأنها لم تصل لابن الجزري من هذه الطرق (إلا ما ذكره الداني في التيسير والجامع) والذي وصله هو من طريق أبي مروان فقال : "وذكره الداني في جامعه أيضاً عن العثماني" ، فلفظ (أيضاً) يدل على أن غيره شاركة أيضاً بدليل أن ابن الجزري لم يذكر كعادته خروجاً للداني عن طريق التيسير، فكل ما أراده ابن الجزري في هذه النصوص أن رواية الإثبات لقالون التي ذكرها الداني هي انفراد عن عبد الباقي والتي هي طريق التيسير ، فلما كانت هذه الرواية هي انفراد وطريقها التيسير ذكرها ابن الجزري في تقريب النشر فقال : "... وكذا قالون فيما ذكره الداني من الخلاف عنه"^(٣)، وقال في طيبة النشر : "وقيل الخلف بر"^(٤)، فذكره بصيغة التمييز، ولو أنها رواية غير ثابتة لما عرج عليها في سائر كتبه ولأسقطها رأساً، وقد تقدم بالإسناد الصحيح ثبوتها من طريق التيسير كما مر . إلا أن ابن الجزري لم يأخذ بها من هذه الطريق؛ لأنها لم تثبت عنده من طرق التيسير فهي من ذوات الأسباب عنده. وليس كما أراد المحررون أن سبب ردها أنها طريق أبي مروان العثماني..

(١) الحسن بن علي بن عمران ، عرض على قالون ، الغاية ٢٢٥/١ .

(٢) مصعب بن إبراهيم بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العوام ، قرأ على قالون ، الغاية ٢٢٩/٢ .

(٣) ص ١٦٩ .

(٤) ص ٦٠ .

قال الناظم:

" لينذر ... والاحقاف هم بما بخلف هدى " (١)

الوجه الزائد:

الخلف في قوله تعالى ﴿لينذر﴾ (الأحقاف : ١٢) بالياء والتاء للبزي. وذكر الداني هذين الوجهين في التيسير^(٢) وفصل في الجامع^(٣) وبين طرق الرويتين وأنها من قراءته على مشايخه، فزاد الشاطبي هذين الوجهين اختياراً منه، وقد تبع المحققون^(٤) أبا القاسم الشاطبي في اختياره ، وبين ابن الجزري أن هذا الخلف في التيسير خروج عن طريقه؛ لأنهما ليسا طريق التيسير. وأما أصحاب التحريات فجعلوا وجه (الغيب) للبزي خارجاً عن طرق التيسير فقط ، وليس كما قال ابن الجزري أن كلا الوجهين خارج عن التيسير . وذلك لأن ابن الجزري عندما قال : "وروى عبد العزيز الفارسي عن النقاش كذلك (أي بالخطاب) ... وبذلك قرأ الداني من طريق أبي ربيعة" . قلت: فظاهر كلام ابن الجزري أفاد أن الداني قرأ بالخطاب من هذه الطريق ، وهي طريق التيسير، وعند الرجوع إلى نص ابن الجزري مرة أخرى بشكل تفصيلي، نجد أنه اشتمل على أربع عبارات، وهي كالتالي:-

الأولى : فروى عبد العزيز الفارسي عن النقاش وهي رواية الخزاعي واللهبيين وابن هارون عن البزي (أي : الخطاب)
الثانية : وبذلك قرأ الداني من طريق أبي ربيعة .

(١) الحرز ٧٩

(٢) ٧٢٠

(٣) ٧٢٠

(٤) إبراز المعاني ٤ / ١٢١ ، فتح الوصيد ٢ / ٤٣٢ ، كنز شعلة ٥٦٠ ، سراج القارئ ٣٣٣

الثالثة : وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه .

الرابعة : وروى الطبري والفحام والحمامي عن النقاش وابن بنان عن أبي ربيعة وابن الحباب عن البزي بالغيب ، وبذلك قرأ الباكون .

فمن خلال العبارة الأولى والثانية أخذ المحررون (وجه الخطاب) للبزي؛ لأنه الموافق لطريق الداني في التيسير .

ومن خلال العبارة الرابعة أخذ المحررون للبزي (وجه الغيب)، بأنه وجه زائد على التيسير؛ لأنها ليست هذه طرق التيسير، مستدلين في ذلك بقول الجزري : " خروج من طريقه " وعلى ضوءه منعوا من قراءة الغيب للبزي، فقالوا : لا يقرأ به؛ لأنه خروج عن طريق التيسير كما نبه المحقق (أي ابن الجزري). وأما العبارة الثالثة فكما نلاحظ أن ابن الجزري قال : " خروج عن طريقه " ، بالثنية ولكن المحررين، قالوا: " خروج عن طريقه " على الأفراد؛ لأن وجه الخطاب موافق لطرق الداني في التيسير في نظرهم ووجه الغيب هو الزائد، فلا بد أن تكون العبارة : خروج عن طريقه بالأفراد، وليس كلا الوجهين زائد ، وهنا تكمن القضية فإن ابن الجزري لم يقل " خروجه عن طريقه " بالثنية؛ اعتباراً فقد كشفته من الجامع؛ إذ إن الداني قال فيه عن قراءته الخطاب للبزي : وبذلك قرأت في رواية البزي من غير طريق النقاش عن أبي ربيعة^(١) ، فبهذا يكون الداني قيد إطلاقه للخلاف للبزي في غير التيسير، وهو مصداق قول ابن الجزري عندما قال: وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج طريقه ، قلت: وخروجه عن طريقه الأول؛ لأنه لما قرأ للبزي من غير طريق النقاش عن أبي ربيعة فإنه يقصد بذلك طريق ابن بكرة عن أبي ربيعة، وطريق عبد الله بن الحسين عن أبي ربيعة، فهذان الطريقان كما نلاحظ

(١) جامع البيان ٧٢٠

ليسا في التيسير؛ لأنهما من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس، فهذا الخروج الأول للداني والذي أشار إليه الجزري بقوله ... "خروج عن طريقه"؛ لأن طريقه في التيسير شيخه عبد العزيز الفارسي من طريق النقاش عن أبي ربيعة . ونص في الجامع أنه لم يقرأ من هذه الطرق بالخطاب وإنما الغيب، ويَعَضُدُ هذا إسناد ابن الباذش من طريق عبدالعزيز الفارسي بأنه قرأ ﴿لينذر﴾ بالتاء للبيزي، إلا من طريق النقاش عن أبي ربيعة. قلت: وهذا الإسناد هو الموافق لكلام الداني في الجامع، فعلى هذا يكون الداني قد اختار قراءة الخطاب وضمناها التيسير، وهي ليست من طرق التيسير؛ لأنها الرواية المشهورة عن البيزي عن ابن كثير كما نص على ذلك علماء القراءات، فأخذ بالأشهر عنه.

وأما الخروج الثاني للداني عن طريقه في التيسير فقول الداني في غير التيسير: "قرأ البيزي ﴿لتنذر﴾ بالتاء : وأقراني الفارسي ، عن النقاش عن أبي ربيعة عنه بالياء، وبالأول آخذ".^(١) قلت: فترك الداني قراءة شيخه عبد العزيز الفارسي بالياء وهي طريقه في التيسير، وأخذ بقراءة التاء على شيخه أبي الفتح فارس بقوله: وبالأول آخذ، وهذا الخروج الثاني للداني والذي قصده ابن الجزري بقوله : وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه، فعلى هذا يكون أصحاب التحريات قرؤوا للداني بالخطاب بما اختاره عن البيزي عن ابن كثير . وهو ليس طريقه في التيسير ، وفي المقابل جعلوا وجه الغيب وهو طريق التيسير الأساس غير مقروء به . ولو افترضنا أن ابن الجزري قال : " خروج عن طريقه بالإفراد، وأن لفظه (طريقه) خطأ من النسخ، فإن الخروج عن الطريق ما زال قائماً؛ لأن الخطاب للبيزي في التيسير لم يقرأ به الداني من طريق النقاش عن أبي

(١) فتح الوصيد ٤٣٢/٢، نقلاً عن الداني في كتابه المفردات، وانظر الدر النثر للمالقي ٦٨٦، واللاحي الفريدة

ربيعة، كما نص في الجامع، وإنما من طريق ابن بقره والحسين عن أبي ربيعة على شيخه أبي الفتح فارس، فدلّ هذا على أن كلمة "طريقه" لابن الجزري ليس خطأ من النسخ وإنما هي مقصودة. وعلى هذا الافتراض أيضاً تبقى مشكلة القراءة بالغيب؛ لأن الداني قال: وبالأول أخذ (أي: الخطاب) فيكون ذلك من باب التعارض عند ابن الجزري فكل هذا يدل على أن ابن الجزري لا يمنع من القراءة مما خرج الداني والشاطبي عن طريقهما ولا المحققون قبله، وأن لفظه "خروج عن الطريق" لا يفهم منها عدم القراءة كما ابتدع وأراد المحررون منفردين بذلك المنع ولم يشاركهم أحد فيه، بل ولا المعاصرون لابن الجزري، ولا الذين من طبقته ممن قرؤوا على شيوخه كابن القاصح والقباقبي، ومن أتى بعدهم كابن النشار. وعلى هذا يتبين أن قول ابن الجزري: وروى عبد العزيز الفارسي... عن النقاش كذلك (أي: الخطاب) أن الداني لم يقرأ عليه بالخطاب من هذا الطريق كما صرح في الجامع، ويعضد هذا إسناد ابن الوجيه الواسطي عن الداني من طريق شيخه الفارسي عنه قال: "وافقهم في الأحقاف البزي (أي: الخطاب) من طريق المصريين بخلاف نقله الداني"^(١)، وهذا يدلُّ أن الداني حكى عن شيخه الفارسي الخطاب. ثم قال ابن الجزري: "وهو رواية الخزاعي واللهيبين وابن هارون عن البزي"، فهذا يدل على أن هذه الرواية للبزي طريق الخزاعي واللهيبين وابن هارون عن البزي، وهي كما نلاحظ ليست طرق التيسير، ثم قال ابن الجزري: "وبذلك قرأ الداني من طريق أبي ربيعة"، (أي: الخطاب) قرأ الداني من طريق أبي ربيعة، ولم يقل ابن الجزري من طريق النقاش؛ لأن الداني قرأ أيضاً من طريق أبي ربيعة من طريق ابن بقره وعبد الله بن الحسين على شيخه أبي الفتح فارس

(١) الكنز في القراءات العشر، ص ٢٢٥.

وقد خالف أصحاب التحريات صاحب منظومة اختلاف القراء الشيخ المنجرة فأخذ بالوجهين للبيزي^(١)، وفي المقابل سكت خلف الحسيني في منظومته^(٢) فلم يذكر في المسألة شيئاً، وقد نقل الجمزوري^(٣) عن العلامة الأسقاطي^(٤) أن صاحب النشر ضعف وجه الغيب، قلت: فهذا غير صحيح وليس له أصل في النشر.

قلت : فأني اضطراب عن المحررين فهل يعقل أن تكون مسائل التحريات لها أصل عند العلماء المتقدمين ثم يجيء هذا التضارب بين قارئ، وبين تارك، وبين ساكت، فدلّ هذا على أن أمر التحريات على الشاطبية حادث وقريب العهد، وأن الأساس الذي قامت عليه اعتراه الاضطراب لأنه لا وجه للتحرير على الشاطبية وإنما التحرير على طيبة النشر لما يحصل فيها من التركيب.

قال الناظم:

(١) ص ٣٤

(٢) ص : ٤٨

(٣) ١٥٦

(٤) أحمد بن عمر القاهري ، عرض على البنا ، مات ١١٥٩ هـ ، إمتاع الفضلاء ١٨٨/٢ .

" وفي آناً خلف هدى " (١)

الوجه الزائد:

قصر الهمزة في قوله تعالى ﴿آناً﴾ (محمد: ١٦)

ذكر الداني هذا الوجه في التيسير (٢) والجامع (٣) ونبه فيهما أن القصر من قراءته على أبي الفتح وليس الفارسي الذي هو طريقه في التيسير، ثم بين أنه لا يأخذ بهذه الرواية وإنما يأخذ بالمد اختياراً منه. وقد أثبت المحققون (٤) ما أثبتته الشاطبي في الحرز، وزاد ابن الجزري أن هذه الرواية انفراد لأبي الفتح فارس، وعليه فلا وجه لإدخالها في طريق الشاطبية والتيسير وإن صحت من طريق النقاش عن أبي ربيعة كما أشار ابن الجزري. قلت: وهذا طريق التيسير إلا أن الداني لم يقرأ بالقصر من هذه الطريق، فأما اختيار الشاطبي لهذه الرواية فلشبهة أراد إزالتها ودحضها وهو ما أشار إليه الإمام الجعبري، فقال: ومسألة ﴿آناً﴾ ساقطة من أكثر كتب الخلاف لقطعهم بالمد، وهذه الشبهة قال الشاطبي بخلف هذا أي: عرف ناقله صحته بالبحث عن طريقه (٥)، فعلى هذا يكون اختيار الشاطبي لهذا الوجه إحياءً له وتتبعاً لما صح عن الثقات؛ لأن الداني قد ترك هذا الوجه وأخذ بالمد، فكان على ابن الجزري أن يشيد بصنيع الإمام الشاطبي في تتبع الصحيح. وأما أصحاب التحريات (٦)، فتعلقوا بقول ابن الجزري: فلا وجه

(١) الحرز ص ٨٣

(٢) ص ١٦٣

(٣) ص ٧٢٢

(٤) إبراز المعاني ٤ / ١٧٨، اللآلئ الفريدة ٣/٣٧٩، فتح الوصيد ٢ / ٤٦٣، كنز الجعبري ورقة ٣٨٣، سراج القارئ ٣٥٣ ص، كنز شعلة ص ٥٨٥.

(٥) الكنز ورقة ٣٨٣،

(٦) حل المشكلات ٩١، الفتح الرحمانى ١٥٩، إرشاد المريد ٢٩٤، غيث النفع ٢٦٣.

لادخال هذا الوجه في طرق الشاطبية واليسير ، فمنعوا من القراءة به ، وخالفهم السيد هاشم في تحرياته فأخذ بالوجهين للبزي^(١) ، ولم يذكر الحسيني في منظومته شيئاً^(٢) .

ومما أخذ به أصحاب التحريات على الشاطبية أيضاً ، وهو لس

من طرق التيسر لأبي عمرو الداني الأوجه التالية:

- ١- وجه كسر القاف مع القصر لهشام في "يتقه" وهو وجه غير مذكور في التيسير، ولا الجامع للداني، ولا المفردات.
- ٢- وجه التحقيق مع الإدخال في الهمزتين من كلمة لهشام فهو من طريق ابن عباد، وهو طريق الداني من الجامع وطريق النشر أيضاً.
- ٣- وجه الخلف لأبي عمرو البصري في قول الشاطبي "ومدك قبل الضم لبي حبيبه بخلفهما". فليس لأبي عمرو من طريق التيسير ، بل ولا طرق الداني إلا التسهيل بين بين فقط .
- ٤- وجه التحقيق بدون إدخال لهشام، في قوله تعالى (أإنكم) بآل عمران.
- ٥- وجه التحقيق فقط في موضعي ص والقمر من قوله تعالى (أنزل) ، و (ألقي) ، فهو وجه خارج عن طرق التيسير، بل ومن غير طريق الحلواني.
- ٦- وجه المد لقبيل في المتفتحتين من قول الناظم : " وأسقط الأولى في ... بل هو وجه منقطع من طرق الداني.
- ٧- وجه إسقاط الأولى مع المد لقالون، فهو وجه خارج عن طريق التيسير، ومن غير قراءة الداني على أبي الفتح.

(١) حصن القارئ ورقة ٣٠ .

(٢) نظم الحسيني ٤٨ .

- ٨- وجه الإدغام لخلف في قول الناظم ".... فعن بعض بالإدغام حملاً" فهذا الوجه لخلاص فقط من التيسير.
- ٩- وجه النقل لورش في (كتابه) ، فهو خارج عن طريق التيسير، بل لم يذكره الداني أصلاً في التيسير، وضعفه الشاطبي لكن أصحاب التحريات فهموا أن الشاطبي حسنه ، وهذا الفهم مصادمٌ للنقطة ، فهذا ابن الجزري لم يعرف على هذا الوجه ولم يذكره في الطيبة ، ونص في النشر على ضعفه.
- ١٠- وجه الخلف لابن ذكوان في موضع النصب للفظ (المحراب) في آل عمران، و(ص) ولفظ (الإكرام) و(عمران) و(إكراههن)، وهو خلفٌ لا يصح من طريق التيسير له ، فليس له إلا الإمالة في (المحراب) كيف وقع؟ وبأي إعرابٍ كان؟ والفتح في بقية الألفاظ الأربعة.
- ١١- وجه الخلف لابن ذكوان في (الحمار) إلى (حمارك) ، ووجه الفتح له لا أصل له من التيسير البتة؛ لأنه لابن الأخرم فقط.
- ١٢- وجه إمالة (ضعافاً) وهمزة (أنا آتيك) بالنمّل لخلاص، فلا يصح من طرق التيسير؛ لأنه من قراءة الداني على غير أبي الفتح.
- ١٣- وجه الفتح في نحو (القرى التي) فليس للسوسي من طريق التيسير إلا الإمالة ؛ لأنه من قراءة الداني على ابن غلبون، وليس ذلك في التيسير.
- ١٤- ترقيق ورش راء (حيران)، فهو من غير طريق التيسير ،ومن غير طريق ابن خاقان.
- ١٥- وجه الفتح في لفظ (زاده) في كل القرآن لابن ذكوان، فليس له من طريق التيسير إلا الإمالة فقط؛ لأن الفتح طريق ابن الأخرم.

- ١٦ - وجه الإمالة لابن ذكوان في لفظ (أدرى) كيف جاء؟ بل إن الداني لم يذكره في التيسير أصلاً ، وليس من طريق النقاش البتة.
- ١٧ - وجه الإمالة لابن ذكوان في لفظ (هار)، فهو وجهٌ خارج عن طرق التيسر؛ لأنه من طريق ابن الأخرم.
- ١٨ - وفي مقابل هذا الأخذ بما خرج عن طرق التيسير وفي اضطرابٍ واضح نجد أصحاب التحريات على الشاطبية يتركون ماصح وثبت من طرق التيسير مثل الإمالة لخلاّد في ما تكرر فيه الرء نحو (الأشرار) (قرار) (الأبرار) ولفظي (القهار) و (البوار)، فلما ذكر الإمام الداني هذه الألفاظ لحمزة اقتصر من طريق التيسير على التقليل فقط، وعن الرجوع للطرق تبين للباحث أن خلاّد وجهاً آخر ويعد من عيون طرق التيسير وهو الإمالة، وهو ما نص عليه الداني في الجامع، وابن الجزري في النشر ، والله أعلم هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وبالله التوفيق ،،

نتائج البحث والتوصيات

١- أن ما زاده الإمام الشاطبي على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني لم يخرج فيها عن طرق الداني الأخرى، وطرقه هو من قراءته على شيخه ابن هذيل والنّفري ، وما اختاره الشاطبي مما صح عن الثقات، فهذه هي مصادر زيادات الشاطبي على التيسير.

٢- أن المنع مما زاده الشاطبي على التيسير لم يكن معروفاً عند المحققين من بعد الإمام الشاطبي، أي من أواخر القرن السادس وحتى أواخر القرن العاشر، حيث ظهرت كتب التحريات.

٣- أن بدايات المنع من زيادات الشاطبي كانت من بدايات القرن الحادي عشر.

٤- سبب ظهور كتب التحريات على مسائل الشاطبية هو تتبع ألفاظ ابن الجزري في تلك المسائل ، فأفردوا لها كتباً خاصة ، ونظموا فيها ، وكان ذلك متأخراً جداً أي بعد ابن الجزري بمائتي عام تقريباً .

٥- أن ابن الجزري عندما علق على زيادات الشاطبي في كتابه النشر ، اختار ألفاظاً أوهم ظاهرها المنع من القراءة بهذه الزيادات، وهذا سبب خروج كتب التحريات على الشاطبية .

٦- أن ابن الجزري صرح بعدم الأخذ ببعض زيادات الشاطبي، فكان هذا سبباً ثانياً لأصحاب التحريات بالمنع من الزيادات ، حيث ربط أصحاب التحريات بين تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ، وبين لفظ " خروج عن الطريق " ، فجعلوا كلّ رواية يقول فيها ابن الجزري " خروج عن الطريق ممنوعة من القراءة بها عندهم " .

فتبين لي من خلال البحث أنه لا رابط بين اللفظين ، فأما تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ ببعض تلك الزيادات فقد كان ذلك مخصوصاً ببعض الروايات من ذوات الأسباب التي امتنع ابن الجزري من الأخذ بها، إلا أن المحررين ععموا ذلك على جميع الروايات الزائدة، وقد بينت تلك الأسباب في مواضعها ، وأما لفظ " الخروج عن الطريق " فقد ثبت أن ابن الجزري لا يريد من هذا اللفظ المنع من القراءة بالأدلة القاطعة، إلا أن أصحاب التحريات جعلوه دليلاً على المنع، وابن الجزري منه بريء .

٧- الأساس الذي قامت عليه التحريات على الشاطبية ، تبين لي من خلال البحث أنه غير سليم ، إذ أثبتت اضطراب المحررين فيه ، وأنهم غير متفقين، فمنهم من منع، ومنهم من أخذ، ومنهم من لم يشر لشيء أصلاً ، ومنهم من دخله الوهم والخطأ فأثبتت للشاطبي ما لم يقله، وكل ذلك على حسب فهم نصوص ابن الجزري في النشر، فكل واحد منهم صدر عما فهمه، وبنوا عليها تحرياتهم ، وابن الجزري لا يريد ذلك كله.

٨- أن السمة البارزة عند المحررين في تحرياتهم كانت نقل الآخر منهم عن الأول دون الوقوف على منهج ابن الجزري في كتابه.

٩- أدت هذه التحريات إلى اضطراب طلبة العلم وطالبي علم القراءات بين الأخذ بتلك التحريات أو نبذها .

١٠- أن أصحاب التحريات منعوا كل رواية يذكر ابن الجزري أنها انفراد، والصحيح أن ابن الجزري لم يعمم بالمنع لكل ما انفرد، وإنما كان ذلك في نوع خاص من ذوات الأسباب.

التوصيات

يرى الباحث أن يقرأ بكل ما أثبتته الإمام الشاطبي من زيادات على التيسير كما قرأ من قبلنا من الأئمة الثقات من عام ٥٩٠ هـ وهو عام وفاة الشاطبي، وحتى أواخر القرن العاشر حين ظهرت كتب التحريات، وبدأ المنع من القراءة بهذه الزيادات بسبب تتبع ألفاظ ابن الجزري؛ لأن المنع يعني أن الشاطبي قد جاء بأمر منكر أدى إلى ذلك المنع؛ علماً بأن كل ما زاده الشاطبي مسند موثق بالأسانيد عن الثقات، ولم تخرج عن طريقه وطرق الداني أو الطرق التي اختارها.

الفهارس

١- فهرس المراجع

٢- فهرس الموضوعات

فهرس المراجع

- ١- القرآن الكريم ، مصحف المدينة المنورة ، مجمع الملك فهد ، رواية حفص .
- ٢- الإبانة في معاني القراءات ، لمكي القيسي ، تحقيق : د . عبدالفتاح شلي ، المكتبة الفيصلية.
- ٣- إبراز المعاني في شرح حرز الأماني ، لأبي شامة ، تحقيق الشيخ جادو ، مطبعة الجامعة الإسلامية ، ١٤١٣ هـ .
- ٤- إتحاف فضلاء البشر ، لأحمد البنا ، حققه ، د . شعبان إسماعيل ، عالم الكتب
- ٥- الاختيار في القراءات العشر ، لسبط الخياط ، تحقيق : د : عبد العزيز السبر ، ١٤١٧ هـ - مكتبة الرياض.
- ٦- الإدغام الكبير ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق د . زهير زاهد ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٧- الأرجوزة المنبهة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق محمد الجزائري ، دار المغني الرياض .
- ٨- إرشاد المرید إلى مقصود القصید ، للضباع ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، مكتبة البابي - القاهرة .
- ٩- الاستكمال ، لابن غلبون ، تحقيق د . عبد العزيز سفر ، الكويت ، ١٤٢٢ هـ ط ١ .
- ١٠- الإشارة في القراءات العشر ، لأبي نصر العراقي مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٣ / ٢٢٣ .

- ١١- الإقناع في القراءات السبع ، لابن خلف الأنصاري ، تحقيق أحمد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٢- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء لإلياس البرماوي ، ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة .
- ١٣- الأوسط في علم القراءات ، للحسن بن علي العماني ، تحقيق : د . عزة حسن ، دار الفكر .
- ١٤- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ، للقباقبي ، تحقيق د . أحمد شكري ، دار عمار ، ١٤٢٤ هـ .
- ١٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، لعبدالفتاح القاضي ، دار الكتب بيروت .
- ١٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، للنشار ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .
- ١٧- البيان في الجمع بين القصيدة والعنوان ، للأندلسي ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٢٠٢ .
- ١٨- التبصرة في القراءات السبع ، لمكي القيسي ، تحقيق : جمال شرف ، دار الصحابة .
- ١٩- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة ، للخياط ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- ٢٠- تحبير التيسير ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢١- التحديد في الإتيقان والتجويد ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د . غانم قدوري ، دار عمار .

- ٢٢- تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان ، لجمال شرف ، دار الصحابة.
- ٢٣- تحفة الإخوان في الخلف بن الشاطبية والعنوان لابن الجزري ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم : ٣٠٦ .
- ٢٤- التذكرة ، لابن غلبون ، تحقيق : د . سعيد زعيمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٢٥- تقريب النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق : إبراهيم عوض ، دار الحديث ، القاهرة .
- ٢٦- التلخيص ، لأبي معشر الطبري ، تحقيق : محمد موسى ، الجماعة الخيرية بجدة.
- ٢٧- تلخيص العبارات ، لابن بليمة ، تحقيق : جمال شرف ، دار الصحابة .
- ٢٨- تمكين المد ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د . أحمد فرحات ، جامعة الإمارات .
- ٢٩- التهذيب لما تفرد به الأئمة السبعة ، لأبي عمرو الداني ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم ٧٦٧ .
- ٣٠- التيسير في القراءات السبعة لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه أوتويرنزل ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- ٣١- جامع البيان في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، رسائل جامعية ، جامعة الشارقة.
- ٣٢- جامع البيان للداني ، تحقيق : محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ٣٣- جامع الخيرات في تجويد وتحرير القراءات ، لإبراهيم السمنودي ، وزارة الأوقاف الكويتية .
- ٣٤- حرز الأماني ووجه التهاني ، للشاطبي ، ضبط محمد تميم الزعبي ، ١٤١٧هـ
- ٣٥- حل المشكلات : لمحمد الخليجي ، مخطوط ، مكتبة الإسكندرية ، برقم ٢
- ٣٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، لمحمد أمين المحبي ، مكتبة الخياط ، بيروت.
- ٣٧- الدر النثير والعذب النمير ، للمالقي ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- ٣٨- الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ، للمنتجب الهمداني ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم : ٢١٦ .
- ٣٩- الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير ، لمحمد المتولي ، تحقيق خالد أبو الجود .
- ٤٠- الروضة في القراءات الإحدى عشرة ، للمالكي ، تحقيق د . مصطفى عدنان ، دار العلوم والحكم.
- ٤١- سراج القارئ ، لابن القاصح مكتبة مصطفى البابي ، ط ٣ ، ١٣٧٣هـ.
- ٤٢- شرح الشاطبية ، لجلال الدين السيوطي ، مؤسسة قرطبة ، ط ١ ، ٢٠٠٤م.
- ٤٣- شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الكريم ، لأحمد الزيات ، ط ١ ، ١٤١٨هـ.
- ٤٤- شرح طيبة النشر ، لأبي القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح أبو سنة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة .

- ٤٥- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأحمد بن محمد الجزري ، ضبط الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب .
- ٤٦- شواهد الطيبة ، لعلي المنصوري ، تحقيق : جمال شرف .
- ٤٧- العقد النضيد في شرح القصيد ، للسمين الحلبي ، تحقيق د . أيمن سويد ، دار نور المكتبات، جدة.
- ٤٨- العنوان في القراءات السبع ، لأبي طاهر الأندلسي ، تحقيق : د . زهير زاهد ، عالم الكتب .
- ٤٩- غاية الاختصار ، للهمذاني العطار ، تحقيق ، د . أشرف طلعت ، الجماعة الخيرية للتحفيظ بجدة .
- ٥٠- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره ج. براجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥١- الغاية في القراءات العشر ، لابن مهران ، تحقيق د . محمد غياث ، دار الشواف الرياض .
- ٥٢- غيث الرحمن ، للشيخ الأبياري ، تحقيق جمال شرف ، دار الصحابة .
- ٥٣- غيث النفع في القراءات السبع ، لعلي الصفاقسي ، دار الكتب ، ط ١ ١٤١٩ هـ .
- ٥٤- الفتح الرحماني شرح كنز المعاني تحرير حرز الأماني ، لسليمان الجمزوري ، تحقيق : شريف العدوي ، دار الكتب .
- ٥٥- فتح الوصيد في شرح القصيد ، للسخاوي ، تحقيق ، د . أحمد الزعبي ، مكتبة دار البيان ، الكويت .

- ٥٦- قراءات القراء المعروفين ، للأندرابي ، تحقيق : أحمد الجنابي ، مؤسسة الرسالة.
- ٥٧- قرّة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين ، لابن القاصح ، تحقيق د . الجرمي ، دار عمار ، ١٤٢٦ هـ ،
- ٥٨- القصيدة الحصرية ، للحصري ، تحقيق د.العسكري ، ط ، ١٤٣٣ ، مكتبة أولاد الشيخ .
- ٥٩- القواعد المقررة ، والفوائد المحررة ، للبكري ، تحقيق : د : محمد المشهداني ، مكتبة الرشد .
- ٦٠- القول الأصدق فيما خالف الأصبهاني الأزرق ، لمحمد علي الضباع، المكتبة الأزهرية .
- ٦١- الكاشف لمعاني القصيدة ، لمحمد المغربي ، تحقيق : جمال الشايب ، مكتبة أولاد الشيخ .
- ٦٢- الكافي في القراءات السبع ، لابن شريح ، تحقيق : أحمد الشافعي ، دار الكتب ، لبنان .
- ٦٣- الكامل في التجريد ، للموصلي جعفر بن مكي ، مخطوط المكتبة الأزهرية ، برقم ٨٦ ،
- ٦٤- كتاب التجريد لبغية المريد ، لابن القاسم الفحام ، تحقيق ، د . ضاري الدوري ، دار عمار .
- ٦٥- كتاب السبعة ، لابن مجاهد ، تحقيق : د : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة .
- ٦٦- كتاب فتح القدير ، لعامر السيد عثمان ، الكليات الأزهرية .

- ٦٧- كشف المعاني في شرح حرز الأمانى ، للحسينى عباد ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم ٣٠٤ .
- ٦٨- كشف المعاني في شرح حرز الأمانى للخلاطى ، مخطوط الجامعة الإسلامية برقم ٢٠٤
- ٦٩- الكفاية الكبرى في القراءات العشر ، للقلايسى ، تحقيق: جمال شرف ، دار الصحابة ، ط ١ ،
- ٧٠- كنز المعاني - شرح حرز الأمانى ، للموصلى ، المكتبة الأزهرية ، ط ١٤١٨ هـ .
- ٧١- كنز المعاني ، في شرح حرز الأمانى ، للجعبرى ، تحقيق : أحمد اليزيدى ، وزارة الأوقاف المغربية.
- ٧٢- كنز المعاني شرح حرز الأمانى ، للجعبرى ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٢٩٢
- ٧٣- الكنز في القراءات العشر ، لابن الوجيه الواسطى ، تحقيق ، هناء الحمصى ، دار الكتب ، بيروت .
- ٧٤- الكوكب الدرى شرح طيبة النشر ، محمد الصادق قمحاوى ، المكتبة الأزهرية .
- ٧٥- اللآلى الفريدة في شرح القصيدة ، للفاسى ، تحقيق الشيخ : عبدالرازق إبراهيم موسى ، مكتبة الرشد .
- ٧٦- المبسوط في القراءات العشر ، لابن مهران ، تحقيق ، سبيع حاكمى ، دار القبلة للطباعة ، جدة .

- ٧٧- المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط ، مخطوط، دار الكتب المصرية ،
برقم ١٧٧ .
- ٧٨- مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة ، لمحمود برانق و محمد سليمان صالح ،
مكتبة البدوي .
- ٧٩- المستنير في القراءات العشر ، لابن سوار البغدادي ، تحقيق : د . عمار
الدّو ، دولة الإمارات .
- ٨٠- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر ، للمبارك الشهرزوري ، تحقيق :
عثمان غزال ، دار الحديث ، القاهرة .
- ٨١- المفتاح في القراءات السبع ، للقرطبي ، تحقيق : أحمد المزيدي ، دار الكتب
العلمية .
- ٨٢- المفيد في شرح القصيد ، للمقدسي ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم
٦٤ .
- ٨٣- منظومة اختلاف القراء السبع ، لإدريس محمد المنجرة ، تحقيق : عبد
العظيم عمران ، مكتبة أولاد الشيخ . القاهرة .
- ٨٤- المهذب في القراءات العشر ، د : محمد سالم ، مكتبة الكلية الأزهرية .
- ٨٥- النجوم الزاهرة في القراءات السبع المتواترة ، للحكري ، مخطوط ، سلمان
باشا ، تركيا برقم ٨٥ .
- ٨٦- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
لبنان .
- ٨٧- النظم الجامع لقراءة نافع ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة تاج .

- ٨٨- نظم تحرير مسائل الشاطبية ، لخلف الحسيني ، ضبط عبد القادر شاهين ،
دار الكتب .
- ٨٩- الهادي شرح طيبه النشر ، د : محمد محسن ، دار الجبل ، بيروت .
- ٩٠- الوافي في شرح الشاطبية ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة السوادي ، المدينة
المنورة .
- ٩١- الوجيز ، لأبي على الأهوازي ، تحقيق : د : دريد أحمد ، دار الغرب
الإسلامي ط ١ ، ٢٠٠٢ م .
- ٩٢- الوسيلة إلى كشف العقيلة ، للسخاوي ، تحقيق د . نصر سعد ، دار
الصحابة .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة ، وفيها
٢	- خطة البحث
٣	- اصطلاحات البحث
٤	- منهج البحث
٧-٦	- نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي .
٨	المبحث الأول : موقف العلماء وأصحاب التحريات من الزيادات، وفيه الطالب التالية:
٩	- المطلب الأول : حقيقة الزيادة ، منشؤها ومشروعيتها
١٣	- المطلب الثاني : موقف المحققين (من الإمام السخاوي وحتى ابن الجزري)
١٦	- المطلب الثالث : موقف أصحاب التحريات بعد ابن الجزري
٤٤	المبحث الثاني : دراسة تأصيلية تطبيقية - وفيه استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير مع بيان موقف المحررين منها.
١٢٨	نتائج البحث والتوصيات
١٣١	فهرس المصادر والمراجع
١٤١	فهرس الموضوعات